المحتويـات

الفصل الأول

أهمية النقود فى النشاط الإقتصادى

المبحث الأول: *التطور التاريخى للنقود.*

المبحث الثانى: *وظائف النقود.*

المبحث الثالث: أنواع النقود

1 ـ النقود السلعية.

2 ـ النقود الورقية.

3 ـ النقود المصرفية.

الفصل الأول

أهمية النقود فى النشاط الإقتصادى

المبحث الأول

التطور التاريخى للنقود

على الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخيا، إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرفها منذ آلاف من السنين. وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجى حسب طبيعة وظروف الحياة الإقتصادية والإجتماعية التى كانت سائدة فى كل مرحلة من مراحل التطور، وفى نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا فى توجيه وتنظيم الحياة الإقتصادية والإجتماعية. سواء كان ذلك على مستوى الفرد فى تسيير متطلباته المعاشية أو على مستوى المجتمع عموما. ومع أنه لا خلاف فى أن الناس قد إستعملوا النقود منذ فجر التاريخ، إلا أنه لا ريب فى أن المجتمع البشرى قد عرف فى بادئ الأمر نظام المقايضة (أى مقايضة الأفراد للسلع والخدمات مباشرة فيما

بينهم). فقد تفى المقايضة بإحتياجات إقتصاد بدائى دون ما ضرورة إلى إستعمال النقود، كما قد يستغنى إقتصاد تام موجه توجيها كاملا عن إستعمال النقود، وبالمثل لم يتداولها الناس فى ظل إمبراطورية (الإنكا) قبل الفتح الأسبانى لبيرو فى القرن السادس عشر. وفى جميع الحالات قام المجتمع على أساس تنظيم محكوم للعلائق الإجتماعية والإقتصادية لا أثر فيه للمجتمع المستقل ولا للإنتاج للسوق. ولكن ما أن يرتقى الإقتصاد الاجتماعى ويتطور حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء بإحتياجاته وعندئذ ينتقل المجتمع، مدفوعا بضغط الحاجة إلى إستنباط وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات، إلى مرحلة إستعمال النقود، أى إلى مرحلة إختيار سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد فى المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود، وهكذا جاء إختراع النقود وليد عملية غير واعية ونتيجة تطور غير موجه أملته ظروف التقدم الاقتصادى الذى يستحيل على المقايضة أن تواجه وحدها مقضياته بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل واتسع نطاق التبادل.(1)

ونتيجة لإرتباط النقود بالتطورات التاريخية لعلاقات الإنتاج والتوزيع فأن ذلك يساعد فى فهم حقيقة تطور الظواهر الإقتصادية التى أملت الحاجة إلى ظهور الإقتصاد النقدى.

ويعتبر الإقتصاد المغلق القائم على أسلوب الإكتفاء الذاتى فى إنتاج السلع والخدمات دون الحاجة إلى المبادلة من خلال العلاقات الإقتصادية بين الجماعات المختلفة تجسيد لفنون الإنتاج البدائية التى عجزت عن تلبية إحتياجات

---

(1) د. محمد زكى شافعى / مقدمة فى النقود والبنوك / دار النهضة العربية / الطبعة السابعة ص، 9.

الإنسان المستمرة والمتجددة والواسعة مما سهل إلى الإنتقال التاريخى لمرحلة جديدة من الإنتاج الذى يعتمد على التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات لتلبية المتطلبات الإنسانية من خلال توزيع العمال فيما بينهم لإنتاج سلعة معينة الأمر الذى دفع إلى تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والجماعات بما يفيض عن حاجاتهم الذاتية أو المشتركة لغرض الحصول على سلع وخدمات أخرى ينتجها أفراد أو جماعات أخرى.

وقد عرف الإنسان التخصص وتقسيم العمل فى المراحل الأولى للتطور الإقتصادى والذى يعتبر أحد الأسس الهامة التى قام عليها نظام المبادلة والمقايضة، حيث أن هذا التخصص ترك آثاره الإيجابية فى زيادة حجم الإنتاج من خلال التركيز فى إستغلال أقصى الطاقات الإنتاجية لعناصر الإنتاج وفقا لأساليبها الفنية السائدة. بالإضافة إلى الخبرة الكبيرة التى خلقها تقسيم العمل فى مجال إستغلال عناصر الإنتاج.

أن زيادة الكفاءة الإنتاجية نتيجة للخبرة الفنية، خلقت فائضا فى إنتاج السلع والخدمات بما يزيد عن حاجات الأفراد ضمن الجماعة الواحدة ... وأصبحت هذه الجماعة غير قادرة فى نفس الوقت على توفير جميع إحتياجاتها ذاتيا، الأمر الذى دفع بتيار الفائض المنتج لدى كل جماعة للحصول على السلع أو الخدمات التى ليست لديها القدرة على إنتاجها أو توفرها بكميات محدودة لا تحقق لها إشباعا كاملا أو نتيجة لمجموعة من الظروف الجغرافية أو الطبيعية التى ساعدت على ندرة بعض الموارد لديها.

فعندما بدأت عملية التبادل على أساس تبادل السلع بعضها بالبعض الآخر بين الأفراد والجماعات حسب طبيعة التخصص الإنتاجى القائمة آنذاك. وقد

إتسمت هذه العملية التبادلية للسلع والخدمات بنظام المقايضة على شكل نشاط تبادلى للسلع والخدمات بشكل محدود، وأخذت فى التوسع مع تعقد الحياة المعاشية وزيادة متطلباتها نتيجة لإعتبارات عديدة منها زيادة حجم السكان والإتجاه نحو زيادة التخصص وتقسيم الأعمال وإستغلال المورد مما زاد فى إعتماد الجماعات بعضها على البعض الآخر فى توفير إشباع حاجتها ... لكن هذه العملية لم تدم طويلا وإلى ما لا نهاية حيث أن زيادة الإعتماد المتبادل بين الجماعات والتوسع فى تباعدها الجغرافى الذى أضعف إحتكاكها المباشر مع بعضها الذى كان سائدا، للتعرف على طبيعة الإحتياجات المطلوبة، حيث أصبحت العلاقات المباشرة فى عملية المقايضة تواجه مصاعب كبيرة، وأصبح وجود السوق أمر تفرضه حركة التبادل السلعى الآخذة فى التوسع والتباعد بين الأفراد والمجموعات مع زيادة التخصص وتقسيم العمال والإتجاه نحو ممارسة حرفة واحدة من قبل الفرد أو أفراد أسرته. حيث لا بد من إلتقاء رغبات الأفراد فى عرضهم لسلعهم أو لطلبهم على سلع أخرى، وإيجاد حالة من التوافق بين هذه الرغبات فى العرض والطلب إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار تعدد الإفراد الذين ينتجون سلعة واحدة تختلف فى مواصفاتها وتتمتع بميزة نسبية عن السلع الأخرى حسب الخبرة الفنية لمنتجيها والمادة الأولية التى إستخدمها فيها، حيث أعطت هذه الميزة الأفراد حرية إختيار البديل الأفضل من بين السلع المعروضة وتتعقد هذه الحالة كلما زاد عدد الأفراد الذين يرغبون فى تبادل سلعهم مع بعضها.

يضاف إلى ذلك أنه نتيجة لصعوبات نقل السلع بإستمرار من مكان لآخر لإعتبارات تتعلق بأحجامها وخزنها وتتباين فترات ومواعيد إنتاجها

وبالأخص الزراعية منها، فأن ذلك دفع إلى ضرورة إيجاد سوق تتوفر فيه الخصائص المكانية والزمانية لتبادل السلع مما زاد فى تعقيد عملية المقايضة. كما أن التباين الذى حصل فى نوعية السلع المنتجة وخصائصها نتيجة لإختلاف الخبرات الفنية بين الأفراد المنتجين والجماعات المنتجة كان يزيد من تعقيد عملية التوافق بين السلع التى تتم المبادلة بعضها بالبعض الآخر. إلى جانب أن بعض السلع لا يمكن تقسيمها أو تجزئتها إلى وحدات عديدة لكى تتم مبادلة سلعة أخرى أقل منها، وكذلك من الصعب إيجاد معايير ثابتة وواضحة فى كيفية تقييم الخدمات.

أن كل ذلك كان يؤكد عجز نظام المقايضة ويلح على ضرورة إيجاد أداة مقبولة يمكن بواسطتها تقييم السلع والخدمات وتسهيل عملية إنتقالها بين الأفراد والجماعات فى أى زمان ومكان.

ان غياب مقياس عام أو وحدة قياسية تقاس على أساسها أقيام السلع موضوع المقايضة يستلزم تقدير عدد كبير من نسب المقايضة يتحدد بعدد السلع المتداولة فى السوق. فمثلا لو تداولت مائة سلعة فى هذه السوق لإقتضى الأمر تقدير (4950) نسبة مقايضة.

ومن الممكن أن نحصل على هذه النتيجة بإستخدام القاعدة المعروفة الآتية:

$$\text{عدد نسب المقايضة} = \frac{\text{عدد السلع المعروضة (عدد السلع المعروضة} - 1\text{)}}{2}$$

وبإستخدام الرموز، نطلق على عدد نسب المقايضة الحرف (ق) وعلى عدد السلع المعروضة بالحرف (ن)، وتكتب المعادلة على النحو التالى:

$$ق = \frac{ن (ن - 1)}{2}$$

ولتاكيد ذلك فأنه عندما يكون عدد السلع المعروضة مائة سلعة، فيكون عدد نسب المقارنة اللازم معرفتها لعقد صفقة مقايضة بين سلعتين =

$$\frac{100 (1 - 100)}{2} = \frac{99 \times 100}{2} = 4950$$ نسبة مقايضة

فإن تعدد السلع التى تتداول فى السوق جعل الحاجة ماسة إلى الإتفاق على مقياس مقبول من جميع المتعاملين (مقياس تنسب إليه قيم السلع المختلفة)، فالإتفاق على هذا المقياس العام المقبول من جميع المتعاملين يسهل كثيرا من صعوبات المقايضة.(1)

وبعد أن إتفق الناس على النقود كأداة لتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات فيما بينهم، فقد مرت بعد ذلك بمراحل طويلة إستطاعت من خلالها أن تؤثر فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية وأن تتأثر بها. فقد إستخدمت بعض المجتمعات سلعا عادية كنقود مثل الذهب والفضة والنحاس، والسجائر (كما يحدث فى معسكرات أسرى الحروب). وإستخدمت مجتمعات أخرى أشياء ذات

---

(1) د. صبحى تادرس قريصة / النقود والبنوك / دار النهضة العربية / بيروت - 1984 ص - 15.

قيمة ذاتية ضئيلة مثل النقود الورقية ونقود الودائع، ومهما يكن من أمر فأن النقود الورقية مهما تعددت أشكالها، فأنها تخفض بشدة النفقات المرتبطة بعملية التبادل بكفاءة عالية، ولذلك فقد شاع إستخدامها فى كل المجتمعات بإستثناء قليل من القبائل التى لا زالت تحيا حياة بدائية.

أن التبادل فى الإقتصاديات غير النقدية يتم بنفقات بالغة الإرتفاع، ففى الإقتصاد القائم على المقايضة ينفق الناس كثيرا من الوقت والجهد فى البحث عن فرص التبادل التى تشبع ذات الوقت رغباتهم ورغبات شركائهم فى عمليات التبادل، أى يبحثون عن فرص يتحقق فيها التوافق المزدوج للرغبات.

ومثل هذه الفرص نادرة نسبيا، كما أن نفقات تحقيقها ليست بالغة الإرتفاع فقط ولكنها بالنسبة للأفراد الذين يرغبون فى إستهلاك أنواع كثيرة من السلع قد تكون نفقات مانعة بالإضافة إلى إرتفاع نفقات عمليات التبادل على السلع ذات الطلب الضعيف إذ يجب على الأفراد أن يجدوا فى البحث عن آخرين يملكون ما يرغبونه من السلع ويطلبون فى نفس الوقت ما فى حيازتهم من سلع، فإذا فشلوا فى ذلك، فأنهم لا بد أن يتبادلوا سلعهم مع سلع أخرى قد تكون مرغوبة لدى شركائهم المحتملين فى عمليات التبادل. ولا ريب أن هذه العملية الإضافية تحملهم نفقات إضافية فى الجهد والوقت.(1)

---

(1) بارى سيجيل / النقود والبنوك والإقتصاد ـ وجهة نظر النقديين ـ ترجمة: د. طه عبد الله و د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد / دار المريخ ـ الرياض 1987 ـ ص 18

وعليه فأن قبول النقود من قبل الناس كوسيلة لإنتقال السلع بين الأفراد أظهر بأن هذه العمليات الإضافية التى تتطلبها عملية المقايضة زائدة ولا داعى لها.

كما إستطاعت النقود تخفيض نفقات التخزين بشكل كبير نتيجة تخفيض نفقات التبادل من خلال تخفيض نسبة المخزون السلعى وبالتالى تقليل نسبة التلف والعطب نتيجة الخزن والنقل، وهذا يعنى أيضا إنخفاض رأس المال المتجمد فى عمليات التخزين وإستثماره فى مجالات أخرى الأمر الذى يحقق فى النهاية مزيد من الإنتاج والأرباح. وهذه هى إحدى السمات الهامة فى الإقتصاد النقدى حيث ينخفض المخزون السلعى إرتباطا بحجم الإنتاج والإستهلاك المتوقعة.

وعليه فأن تفكير العقل البشرى فى إختراع النقود يعتبر حدثا هاما وكبيرا فى تحول الحياة الإقتصادية بإتجاه جعلها أكثر فاعلية، ودفع فيها نحو التطور والتقدم، حتى يذهب البعض من الإقتصاديين إلى إعتبار هذا الحدث لا يقل عن إختراع الإنسان لحروف الكتابة، أو إكتشاف النار، بنفس القدرة والفاعلية. لتأثيرها الهام على معدلات النمو الإقتصادى ومستويات التشغيل والإنتاج وتوزيع الثروة والدخل الحقيقى للمجتمع وغير ذلك.

المبحث الثانى

وظائف النقود

ومن خلال عرضنا للأهمية التاريخية للنقـود، أن نحـدد أهـم الوظـائف الأساسية والثانوية لها وهى:

1 ـ النقود كمقياس للقيمة أو وحدة للحساب:

وتعتبر هذه الوظيفة من أول الوظائف التى عبرت عنها النقود كعملية محاسبية فقط.

كما سبق وأن ذكرنا بأن أهم عيوب نظام المقايضة عدم وجود مقيـاس مشترك للقيم. إذ يقتضى تقديم قيم السلع والخدمات بسهولة ودقة فـى التبـادل أن يتخذ المجتمع ثمة مقياس مشترك للقيم أو وحدة متفق عليها لحساب القيم. والنقود إذ تقوم بوظيفة المقياس المشترك للقيم فانهـا تـؤدى فـى قيـاس القيـم الإقتصادية ما يؤديه (المتر) فى قياس المسافات، أو ما يؤديـه (الأمبير) فـى قياس شدة التيار الكهربى، أو ما يؤديه (الكيلوغـرام) فـى قيـاس الأوزان، أو مايؤديه (المتر المكعب) فى قياس الحجوم .... إلخ.

ورغم التعبير عن هذه الوظيفة بعدة مصطلحات فأن هذه المصطلحات تشير أساسا إلى المعنى نفسه، وهو وجود وحدة معيارية تقاس بها مختلف السلع والخدمات فى التبادل.(1)

وبإستخدام النقود مقياسا للقيمة تنشأ الحاجة إلى إستخدامها كوحدة للحساب فهى، إذا، أداة للتعبير العددى عن قيم الأشياء. وهذه الوحدة الحسابية ضرورية عند تقدير الأرباح والخسائر فى المنشآت الإقتصادية، وتقدير موارد وإستخدامات الوحدات والقطاعات الإقتصادية المختلفة ...إلخ. صحيح أنه يمكن لهذه الوحدات والقطاعات أن تعبر عن عملياتها بسلعة ما، ولكن الأمر يكون أيسر بإستخدام معيار نقدى دون ريب. وحينئذ يسهل فهم القوائم المالية والميزانيات الإقتصادية الخاصة والعامة ومن ثم الحكم على مستويات نشاطها الإقتصادى، كما يسهل إعداد الموازنة العامة ومن ثم الحكم على تطور دور الحكومة فىحياه المجتمع، إقتصاديا وإجتماعيا.(2)

---

(1) د. محمد زكى شافعى / مقدمة فى النقود والبنوك / مصدر سابق.

(2) بارى سيجل / النقود والبنوك والإقتصاد / مصدر سابق ص 20 ـ 21.

2 ـ النقود وسيط للتبادل

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الأساسية للنقود من خلال إستخدامها كأداة وسيطة لتحقيق عمليات التبادل لمختلف السلع والخدمات، ولتعبر من خلال هذه الوظيفة عن إتمام العمليلت التبادلية مباشرة دون تأجيلها، أى أن النقود تقوم بعملية الوفاء والسداد مباشرة دون تعليق الإلتزامات مستقبلا.

وهذه الوظيفة تعبر أيضا عن كون النقود تتمتع بالقبول العام فى إستخدامها لتسوية هذه الإلتزامات بين الأفراد سواء كان مبادلة أو دينا،

كما أن تمتع النقود بهذه الوظيفة أدى إلى إنقسام عمليات التبادل إلى قسمين هما:

أ ـ سلعة ـ نقود.

ب ـ نقود ـ سلعة.

أى أنه يمكن بواسطتها الحصول على السلع مباشرة عندما تقتضى الضرورة أو الحاجة فى أى زمان أو مكان أو سوق لأنها تلقى قبول عام من قبل الجميع بدون أى تحفظات.

ومن هذا يعبر عنها بالقوة الشرائية التى تجسد مقدرتها على شراء السلع والخدمات.

وهذه الوظيفة الهامة للنقود (وسيطا للتبادل) تمثل تطورا فى مراحل التعامل الإقتصادى بين الفرد بالسلع والخدمات. إذ أنها جاءت فى أعقاب التعامل بأسلوب (المقايضة) المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى وبصورة

مباشرة وفى ذات الوقت والمكان. فأصبح فيما بعد وبإستخدام النقود إمكان إستبدال السلعة بالنقود كمرحلة أولى من التعامل. ثم إستبدال النقود بسلعة أخرى فى المرحلة التالية أى أصبح بالإمكان التنازل عن السلعة مقابل الحصول على ما يساوى قيمتها من نقود ثم الحصول على السلعة المرغوب فيها بما يساوى قيمتها من النقود أيضا.

أن هذا الفصل أو التجزئة فى عمليتى البيع والشراء زمانا ومكانا كانت أداته (النقود) وسيطا يتم بواسطته إجراء صفقات البيع والشراء لمختلف أنواع السلع والخدمات.(1)

3 ـ النقود مخزن للقيم وإداة للإدخار:

لا يرتبط حصول الفراد أو الوحدات الإقتصادية على النقود القيام بإنفاقها مباشرة، فقد ينفقون جزءا منها فى الحال ويحتفظون بالجزء الآخر كإدخار، يقومون من خلاله تحقيق طلبهم على السلع والخدمات فى المستقبل أو لمجابهة إحتياجاتهم الطارئة أى أنهم سيحتفظون بقوة شرائية لمقابلة طلبهم لا حقا، وهذه القوة الشرائية هى النقود التى تقوم بعملية الإحتفاظ بالقيمة.

ويشترط لكى تؤدى النقود هذه الوظيفة على الوجه الأكمل أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة، وهذا يعنى الثبات النسبى بكل من العرض

---

(1) د. ناظم محمد نورى الشمرى / النقود والمصارف / جامعة الموصل / 1988 / ص ـ 35.

والطلب حتى يظل مستوى الأثمان ثابتا. ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث أدى إلى إرتفاع أثمان السلع والخدمات إرتفاعا كبيرا مما ترتب عليه إنخفاضا بالقيمة فى صورة أسهم وسندات وبعض السلع المعمرة كالمنازل وغيرها.

ومن مزايا الإحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل أنه يدر عائد لصاحبه فى صورة ربح أو فائدة أو ريع، فضلا عما تحققه من أرباح رأسمالية إذا ما إرتفعت الأسعار، ولكنها من ناحية أخرى قد تحقق له خسائر رأسمالية إذا إنخفضت الأسعار.

ومع ذلك قد يفضل الفرد الإحتفاظ بالقيمة فى صورة نقود لأنها تعتبر أصل كامل السيولة خاصة وأن هناك دوافع تقتضى الإحتفاظ بالقيمة فى هذا الشكل منها دافع المعاملات ودافع الإحتياط ودافع المضاربة.(1)

4 ـ النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:

ولا تعدو وظيفة النقود هذه بأن تكون إمتدادا لوظيفتها الأخرى وهى أنها مقياس القيم الحاضرة. فهى هنا تقيس المدفوعات التى يقع ميعاد إستحقاقها فى المستقبل. والمدفوعات الآجلة فى عقود تتفاوت مدتها وطبيعتها. فمن هذه العقود والسندات التى تصدرها الهيئات العامة والهيئات الخاصة كالحكومات والشركات على التوالى. فالذى يشترى سندا من

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / دار النهضة العربية / بيروت 1976 ص ـ 13.

المصارف التجارية قيمته الإسمية (100) دينار وفائدته السنوية (3%) ومدته عشر سنوات، فإنه يدفع للمصرف التجارى مائة دينار عند شراء هذا السند ومقابل هذا يحصل على الوثيقة التى تخول له فى الحق فى الحصول على فائدة سنوية قدرها ثلاثة دنانير فى السنة الأولى ويتزايد مقدار هذه الفائدة فى السنوات التسعة اللاحقة مع بقاء النسبة ثابتة وبعد عشر سنوات فإنه يستعيد قيمة الأصل اى المائة دينار بالإضافة إلى مقدار الفوائد المركبة التى حصل عليها خلال هذه الفترة، فتحتوى إذن عملية شراء هذا السند التجارى على دفع آجل لحق مقوم بوحدات نقدية.

ولابد من الإضافة هنا، إلى أن هذه الوظيفة بجانب كونها إمتدادا لوظيفة النقود كمقياس للقيم، إلا أنها ترتكز أساسا على صيغة القبول العام التى يجب أن تتمتع بها النقود، ليس فقط بالوقت الحاضر بل فى المستقبل أيضا.. أن قبول الأفراد التنازل عن نقودهم فى الوقت الحاضر لتسلمها فى المستقبل لا بد ان يتضمن إعتقادا من جانبهم أن القوة الشرائية للنقود أو قيمتها مقدرة بالسلع والخدمات سوف لا تنخفض بالمستقبل وخاصة فى الوقت الذى يتسلمون فيه المبالغ التى أقرضوها فلو حدث وأن ساد الأفراد إعتقاد بأن القوة الشرائية للوحدة النقدية سوف تنخفض فى المستقبل فلا بد أنهم يحجمون عن إقراض نقودهم خوفا من الخسارة الحقيقية التى قد تلحق بهم نتيجة لهذه العملية.(1)

---

(1) د. صبحى تادرس قريصة / النقود والبنوك / مصدر سابق - ص 18.

وقد جاءت هذه الوظيفة للنقود بعد أن توسع الإنتاج بسبب التخصص وتقسيم العمل وأصبح هذا الإنتاج للسوق الذى قاد معه إلى توسع المنشآت الإنتاجية. ولغرض تسهيل عمليات المبادلة الآنية ومنعا لتكديس الإنتاج ولغرض إستمرار العمليات الإنتاجية فلا بد من عقد الإتفاقيات أو إبرام العقود على أساس أن أقيامها تدفع بالآجل. حيث يتم تقييم السلع على أساس تحديد الأثمان لها على أن يتم السداد لاحقا وأن المقياس الذى يتم من خلاله تحديد الأثمان هو النقود.

وفى مقابل قيام الشركات بالإنتاج لأجل، قامت المصارف بإقراض الشركات لتمويل المشروعات، فبذلك يسرت النقود التوسع فى عمليات الإئتمان، وكذلك إستطاعت الحكومات أن تحول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات، فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القرض فى آجال لاحقة. وهنا نجد أن النقود قد أستعملت كوسيلة للمدفوعات الآجلة. ولكن يشترط أيضا لكى تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محتفظة بقيمتها لفترة طويلة نسبيا، أى لا بد من توافر الثقة بين المدين والدائن، وأن وحدة النقود لن تتغير قيمتها فى وقت السداد، عنها فى وقت إبرام العقود.(1)

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق

ومن خلال جميع ما ذكرناه عن وظائف النقود فيمكن تعريف النقود ***(أنها الشئ الذى يلاقى قبولا عاما في التداول ويستخدم كوسيط فى تبادل السلع والخدمات وقياسا للقيم ومخزنا لها وللإدخار وكذلك وسيلة للمدفوعات الآجلة).***

المبحث الثالث

أنواع النقود

يمكن تحديد أنواع النقود من خلال المراحل التاريخية التي تطورت من خلالها ... حيث جاءت في كل مرحلة لتعبر عن طبيعة ونوع المبادلات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات ...... وعلى هذا الأساس تقسم النقود إلى الأنواع التالية:

1 ـ النقود السلعية.

2 ـ النقود الورقية.

3 ـ نقود الودائع.

••••

1 ـ النقود السلعية:

أن إتساع عمليات التبادل السلعي بين الأفراد والجماعات وتعقد هذه العملية. دفع بالجماعات الإنسانية إلى التفكير بإختيار سلعة معيارية يستطيعون من خلالها تقويم السلع الأخرى.

وقد تحددت هذه السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات والنمط الإنتاجي السائد فيها ... في المجتمعات الزراعية أعتمدت كمية من القمح أو الشعير كوحدة معيارية يتبادل الناس على أساسها سلعهم، وفي المجتمعات

الرعوية كانت هذه الوحدة هى رأس الغنم، كما أن تباعد المجتمعات عن بعضها جعلها تعتمد وحدات متباينة وغير متجانسة لتعبر عن طبيعة الحياة الإجتماعية السائدة آنذاك.

وعليه نجد هذه السلعة التى وقع إختيار الجماعات عليها للقيام بوظيفة النقود، لابد أنها كانت تختلف من بيئة إلى أخرى تبعا لعوامل تميز البيئات المختلفة من النواحى الإقتصادية والإجتماعية كإمكانية الحصول على السلع بكميات كافية، ودرجة تمثلها للثروات المعروفة فى ظل ذلك الحين، كما أن إختيار مثل هذه السلع لابد أن يكون قد خضع لإعتبارات تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور وعاداته وطبيعة الشعائر الدينية.

فالتاريخ النقدى يذكر مثلا أن الأغريق إستخدموا الماشية للنقود بينما إستخدم الهنود الحمر التبغ، والصينيون السكاكين والمصريون القمح(1).

وفى الجزيرة العربية إعتمدت الإبل لهذا الغرض وفى الحبشة الملح وفى الهند الصوف، وحتى إلى عهد قريب بعد تدهور إقتصادات بعض البلدان التى خاضت الحرب العالمية الثانية خصوصا المانيا وعجز النظام النقدى فيها كقوة شرائية فى الحصول على السلع والخدمات، فقد إعتمدت مثلا السجائر كنقود فى بعض عمليات التبادل السلعى.

وبعد إكتشاف المعادن فقد إستخدم الإنسان النحاس كوحدة نقدية ثم الفضة والذهب والحديد والزنك والقصدير، وقد سهلت هذه النقود عمليات التبادل إلى حد كبير للأسباب التالية:

---

(1) د. صبحى تادرس قريصه / النقود والبنوك / مصدر سابق – ص 23 – 24

1 ـ مقاومتها للإهتلاك ويمكن الإحتفاظ بها فترة طويلة.

2 ـ قابليتها للتجزئة.

3 ـ إمكانية تجانس وحداتها.

4 ـ إمكانية حملها ونقلها.

5 ـ تميزها بالندرة خصوصا الذهب لمحدودية إنتاجه وبالتالى فإن ذلك لا يؤثر على قيمة الوحدة النقدية كثيرا.

ومما هو جدير بالذكر أن إقرار إستعمال هذه المعادن كوحدات نقدية قد زاد من قيمتها من خلال خلق نوع جديد من الطلب (وهو الطلب النقدى) المتمثل برغبة الأفراد فى الحصول على هذه الوحدات النقدية المصنوعة من المعادن وبالأخص الذهب، حيث كان الطلب عليه قبل ذلك لأغراض صناعية أو لأغراض الزينة. وعليه فأن الطلب على الذهب أصبح طلب مركب يتضمن كلا النوعين مما زاد فى القوة الشرائية للذهب كوحدة نقدية.

وهناك بعض الآراء التى ترى بأن إقرار المعادن النفيسة كوحدة نقدية تلقى قبولا عاما فى التبادل أدى إلى شيوع إستعمالها من قبل الأفراد لأغراض الزينة والتحلى المظهرى للتفاخر بقيمة الأشياء التى يتزينون بها، وكذلك إرتفاع قيمة المواد المصنوعة منها أو الداخلة فى صناعتها.

ومن الأحداث النقدية التاريخية هو قيام السلطات بسك النقود لتأكيد أوزانها ونقاوتها لتلافى إمكانية التلاعب فى درجة النقاوة التى يتكون منها المعدن النفيس وكذلك وضع حد للتلاعب بالموازين، حيث قامت السلطات بتجزأتها إلى وحدات متجانسة ومتماثلة، ويعنى سك النقود أى دمغها بختم خاص يغطى كلا الوجهين ويشير إلى المعلومات التى تؤكد وزن ونقاوة المعدن.

ومما يذكر أن حوض البحر الأبيض المتوسط كان مهد سك النقود، وان إستمر تداول المعادن النفيسة بالوزن جاريا بين الناس عبر شتى العصور التاريخية القديمة. فقد سكت الفضة فى جزيرة (بحر إيجة) نحو منتصف القرن الثامن قبل الميلاد، وسك الإلكترون (وهو مزيج من الذهب والفضة) فى (ليديا) فى القرن السابع قبل الميلاد.(1)

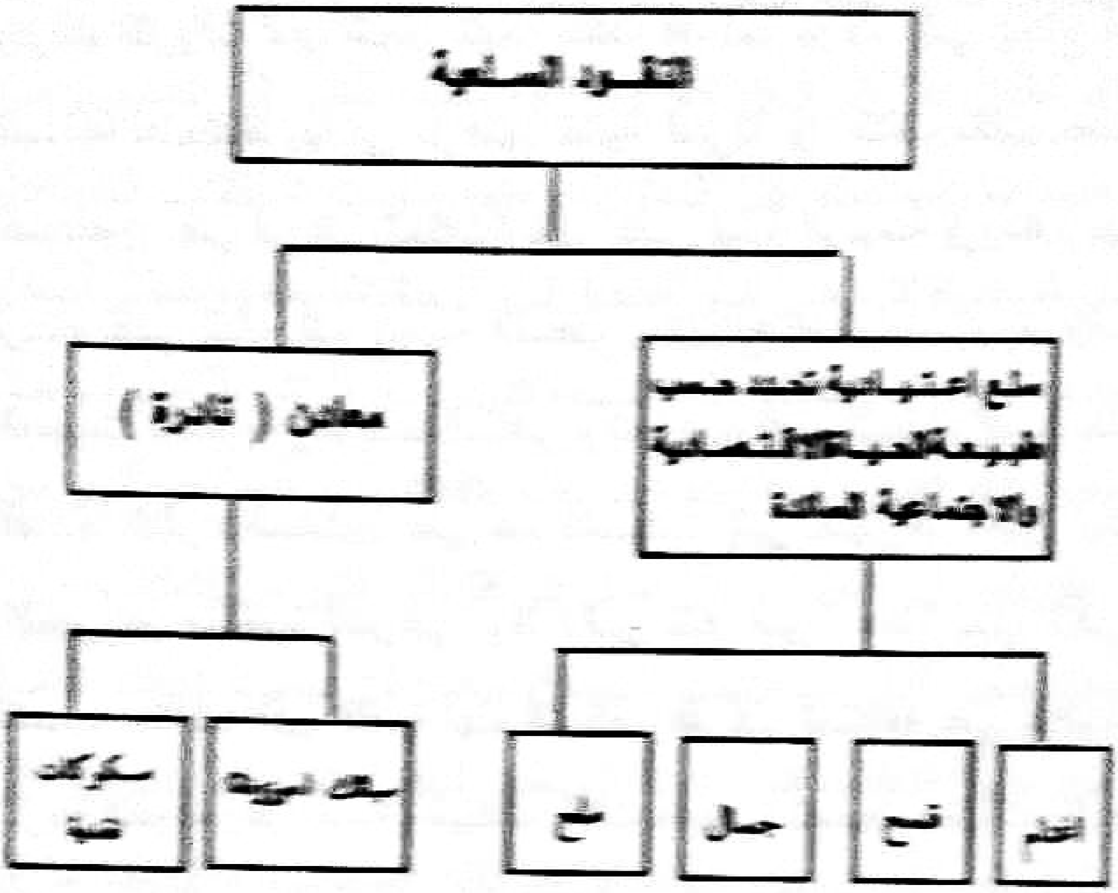
ومما هو جدير بالذكر أن النقود السلعية من ناحية قيمتها التجارية كسلعة مجردة قائمة بذاتها لا تقل عن قيمتها كنقد أى إفتراضا لو إستبعدنا دور النقود فى التبادل فأن للسلعة التجارية قدرة على إستبدال نفسها بسلع أخرى أى أنها تعبر عن قيمتها بنفسها.

ولكى تعتبر المسكوكات النقدية نقود سلعية فلا بد من أن تكون قيمتها الإستعمالية النقدية متساوية مع قيمتها الإستعمالية غير النقدية.

كما أن تمتع النقود السلعية بالقوة الشرائية فى التبادل وثقة حائزها بها فى مبادلتها بالسلع والخدمات، أدى ذلك إلى خلق تفضيل عام لها بالمقارنة بالأنواع الأخرى من النقود.

وقد ظل التعامل بالمسكوكات النقدية السلعية حتى الحرب العالمية الأولى عام 1914. على الرغم من منافسة النقود الورقية لها منذ ظهور الأخيرة فى منتصف القرن السابع عشر ... وقد إستخدمت الدول المتحاربة وغيرها من المسكوكات النقدية السلعية فى عمليات التبادل لغرض الحصول على المعدات الحربية من الدول الأخرى أو كإحتياطى للنظام النقدى لديها.أنظر النموذج رقم1.

(1) د. محمد زكي شافعي / مقدمة فى النقود والبنوك / مصدر سابق.



نموذج رقم (1)
أنواع النقود السلعية

2 ـ النقود الورقية:

مع توسع العمليات التجارية وإزدياد حجم معاملات التبادل السلعي وتراكم الثروات لدى التجار نتيجة لذلك، فقد لجأ هؤلاء إلى إيداع أموالهم لدى الصاغة للإحتفاظ بها في خزائنهم خشية السرقة أو التلف مقابل حصول هؤلاء المودعون على أوراق (شيكات) تدل على قيمة الوديعة يزودهم بها الصاغة، وبناء على ذلك تتم عملية السحب والإيداع عند الضرورة. وبسبب تعقد العمليات التجارية وتباعدها المكاني وإتساع نطاقها ولتسهيل إتمام هذه العمليات فقد لجأ الأفراد الحاملون على هذه الشيكات إلى تظهيرها للغير ليكون حاملها الأخير هو صاحبها الشرعي. وقد لاقى ذلك قبولا عاما لدى الأفراد وبالنظر لتعدد وإختلاف القيم النقدية لهذه الشيكات فقد قدم الصاغة على خطوة هامة في تاريخ النقود، وهو إصدار شيكات بفئات صغيرة لتبسيط عمليات التجار وإتاحة الفرصة لعقد صفقات تجارية ذات أحجام مختلفة وبما يعادل هذه الفئات الصغيرة، مما سهل الحياة الإقتصادية إلى حد كبير وبالأخص لدى الأفراد المستهلكين أو التجار الصغار.

ومنذ تلك الفترة ظهرت النقود الورقية التي أطلق عليها فيما بعد (البنكنوت) عندما تولت المصارف إصدار هذه الأوراق. وهي تمثل دينا على المصرف يدفع عند كل طلب.

ومع إتساع نطاق تلك العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق قابلة للتحويل حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من الذهب، لأنها تصدر أساسا لكي تعبر عن وجود رصيد ذهبي مقابلها والذي تم

إيداعه من قبل التجار أو أصحاب الأوراق المتداولة يمثل (100٪). كما أن كفالة الحرية التامة فى تحويل هذه الأوراق المتداولة إلى ذهب وبالعكس جعل قيمة هذه الصكوك تعادل قيمة الذهب الذى تمثله.

وقد تطور هذا النوع من النقود الورقية عندما كسب ثقة الجمهور فى الجهة التى أصدرته ولملائمته فى التداول، وعليه وجدت السلطات النقدية أو الجهات التى تصدره أنها فى غير حاجة إلى الإحتفاظ بغطاء ذهبى يعادل (100٪) من قيمته ومن ثم أخذت هذه النسبة تقل، ولو أن شرط صرف هذه الأوراق بالذهب ظل قائما، وهنا أصبحت قيمة (البنكنوت) المصّدر أكبر من قيمة الذهب الموجود فى الغطاء والتى تصل إلى أقل أو أكثر من (50٪).

ومع تطور الظروف وتحت ضغط الأحداث التى جعلت كميات الذهب غير كافية لسد حاجة الغطاء، فقد أوقفت السلطت النقدية الصرف بالذهب وإن كان قد إستمر مكونا لجزء من غطاء أوراق النقد المصدرة. وبإيقاف شرط تحويل الأوراق المصدرة إلى ذهب أصبحت النقود الورقية إلزامية.

وعليه فأن ***النقود الإلزامية هى تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب وتستند قيمتها إلى قوة الأبراء العام التى يضفيها القانون.***

وطالما تتوافر ثقة الأفراد فيها وتستمر تحظى بقبول عام فى التبادل، كما طالما تحرص السلطات النقدية ضد الإفراط فى إصدار كميات منها ....فأن فقدانها للصفة السلعية أو القيمة الذاتية لا يضعف مكانتها.*

---

* لمزيد من التفاصيل راجع:

1ـ د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 17.

2 ـ د. صبحى تادرس قريصه / النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 27.

وهذا الحال دفع بالدولة إلى أن تضطلع بدورها في التدخل في تنظيم عملية الإصدار للنقود الورقية ونشأت بموجب ذلك المصارف المركزية التي أخذت على عاتقها مهمة الإصدار النقدي كجهة وحيدة ومحتكرة لعملية الإصدار النقدي الورقي الإلزامي الذي نتعامل به حاليا. وصفة الإلزام في النقود الورقية على مستوى التعامل بها نابع من قوة القانون إذ لا يحق للأفراد أو الهيئات التي بحوزتها هذه النقود المطالبة بتحويلها إلى ما يعادلها أو ما يساوي قيمتها من المعدن المغطاة به (كالذهب في حينه).

وعليه يبدو أن أساس ظهور النقود الورقية خاصة، يرتبط بالتخلي التدريجي عن التعامل بالنقودالمعدنية (كمرحلة متأخرة من مراحل التطور في التعامل النقدي بالنقود السلعية) وهذا التعامل (حديث نسبيا) بالنقود الورقية إرتبط بتطور الحياة الإقتصادية وتطور الفن المصرفي الذي بدأه الصيارفة وكبار التجار في البلدان الأوربية وخاصة في مدن إيطاليا وبريطانيا في حينه. إذ ساعد نشاطهم المصرفي على التعامل بالنوع الثاني من النقود والمعروف بنقود الودائع أو النقود المصرفية.(1)

ومن ذلك يتضح لنا أن النقود الورقية تشتمل على انواع الثلاثة التالية:

أ - نقود ورقية نائبة:-

وهي عبارة عن شهادات أو شيكات ورقية تعادل قيمتها قيمة النقود أو الذهب أو السبائك المودعة في المصرف وتتم من خلالها عملية تداول هذه الودائع دون الحاجة إلى إنتقالها من الخزانة.

---

(1) د. ناظم محمد نوري الشمري / النقود والمصارف - مصدر سابق - ص 44.

ب ـ نقود ورقية وثيقة:-

وهـى الأوراق المصـرفيـة أو مايسـمى (البنكنـوت) التـى تحمـل تعهـدا بالدفع عند الطلب يصدرها مصرف مركزى واحد. وتتوقف قوتها على رصيدها الذهبى وثقة الجمهور بها ورقابة الدولة عليها.

جـ ـ نقود إلزامية ورقية:-

وهى النقود التى يقابلها رصيد معدنى وتكون لها صفة إلزام الجمهـور بقبولها من خلال سلطة الدولة بدعمها.

3 ـ النقود المصرفية (نقود الودائع الجارية)

يقوم الأفراد أو المؤسسات بـإيداع أموالهـم لـدى المصـارف التجاريـة على شكل ودائع نقديـة قابلـة للسـحب عنـد الطلـب دون سـابق إشـعار للمصـرف برغبة الساحب فى سحبها، وتسمى هذه الودائع ***بـالودائع الجاريـة***. وليـس هنـاك ثمة فارق ـ من حيث الأصـل ـ بيـن الودائـع الجاريـة لـدى المصـارف وأوراق (البنكنوت)، حيث لم تكن ورقة (البنكنوت) سوى مجرد صورة أخرى من صور الإلتزام المصرفى بدفع مبلغ معين من النقود عنـد الطلـب. ومـع ذلك فكثيرا مـا يحجب الإختلاف فى الشكل بيـن الودائـع الجاريـة والبنكنـوت معـالم التمـاثل فـى جوهريهما بما ترتب على ذلك من إخفاق المشـــرع فـي الإلمـام بفكـرة واضحـة

عن الطبيعة النقدية لودائع المصارف. فأخضعت الدولة إصدار البنكنوت منذ البداية لتنظيم قانونى دقيق، وتركت المصارف التجارية الخاصة حرة فى إنشاء الودائع الجارية على دفاترها للأفراد و المشروعات، ولا تستهدف من وراء ذلك سوى تحقيق أقصى ما يمكن من الربح.

ولقد شهد القرن التاسع عشر إزدياد الودائع الجارية لتسوية الديون فى كثير من البلدان حتى بات هذا النوع من النقود أهم وسائط الدفع فى النظم المصرفية المتقدمة. وأصبح الشيك أهم أدوات الإئتمان فى العصر الحديث والوسيلة الأولى للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة فى معظم البلدان. ولم يتسنى للودائع الجارية أن تحتل هذه الأهمية العالمية كوسيلة للمبادلة لولا ما وجده الأفراد فى التعامل بها من ملائمة ويسر.

فودائع المصارف من ناحية، أقل أنواع النقود تعرضا للسرقة والضياع، ذلك لأن الشيك مستحق الأداء لأمر شخص معين والمصرف مسؤول عن الوفاء لذلك الشخص دون غيره أو لأمره، وهى من ناحية أخرى أسهل أنواع النقود فى النقل، بما يقتضى الوفاء بأى مبلغ بالغا ما بلغ مقداره، وإلى أقل ما مطلوب سداده سوى كتابة عدة سطور ، (التاريخ ، إسم المستفيد، ومقدار المبلغ بالأرقام والحروف، والإمضاء) دون أن تتكبد الأفراد المتعاملة به مشقة نقل النقود أو عدها أو تدبير فئات ملائمة منها.

ومع ذلك فقد ترك المشرع الناس أحرارا فى قبول الوفاء بهذه الطريقة، ومع ذلك فأن هذه الصفة الإختيارية لنقود الودائع لم تمنع إتساع نطاق التداول بالشيكات ودون أن يصبح هذا النوع من النقود أهم أنواع النقود المتداولة فى كثير من البلدان سواء كان ذلك من ناحية الكم أو من ناحية تواتر الإستعمال

فى تسوية المدفوعات، فقد هيأت سهولة التعامل بالشيكات، من ناحية، والحماية القانونية التى يحيط بها المشرع الشيك من ناحية أخرى، لنقود الودائع ما تتمتع به اليوم من قبول عام فى الوفاء بالإلتزامات.(1)

---

(1) د. محمد زكى شافعى / مقدمة فى النقود والبنوك / مصدر سابق. ص 56 (بتصرف)

الفصل الثانى

النظم النقدية

المبحث الأول: *القواعد النقدية*

قاعدة النقد السلعى

أولا: *نظام المعدن الواحد*

قاعدة الذهب

ـ نظام المسكوكات الذهبية

ـ نظام السبائك الذهبية.

ـ نظام الصرف بالذهب.

ـ إنهيار قاعدة الذهب.

ثانيا: *الأنظمة النقدية الأخرى*

1 ـ نظام المعدنين.

2 ـ نظام النقود الورقية الإلزامية.

الفصل الثانى

النظـم النقديــة

المبحث الأول

مفهوم وعناصر النظام النقدى

قد يعرف النظام النقدى على المستوى المحلى تعريفا ضيقا أو تعريفا واسعا ... فالتعريف الضيق يركز على الدعامة الأساسية التى يرتكز عليها هذا النظام. فيعرف النظام النقدى فى مفهومه الضيق (بأنه مجموعة القواعد التى تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية والتى تضبط إصدار وسحب النقد الأساسى أو الإنتهائى من التداول).(1)

---

(1) د. صبحى تادرس قريصه / مقدمة فى النقود والبنوك / مصدر سابق ص 32.

أما المفهوم الواسع للنظام النقدى فيتضمن بالإضافة إلى ما يحتويه التعريف الضيق، تلك القواعد الضابطة لخلق وإلغاء الأنواع الأخرى المتداولة من النقد إلى جانب النقد الأساسى، أى أنواع النقد الإحتياطى كنقود الودائع. غير أن أهم ما يميز نظام نقدى عن نظام نقدى آخر هى تلك القواعد التى يتضمنها التعريف الضيق للنظام والتى تتمشى فى تعيين وحدة التحاسب النقدية وتعريفها بالنسبة لسلعة معينة، أو بالنسبة لعملة أجنبية، أو بالنسبة لنفسها. فبتحديد هذا الجانب من النظام النقدى تتحدد طبيعة القاعدة النقدية وبالتالى أسلوب تطبيقها والذى يعكس نفسه فى شكل النظام الذى يضبط إصدار وسحب النقد الأساسى من التداول، وبتركيز مسؤولية إدارة هذا النظام فى يد سلطة واحدة وتزويدها بأسلحة نقدية معينة يصبح لهذه السلطة النقدية القدرة على وضع حدا أقصى لحجم المتداول من النقود الإختيارية أو التابعة مع التأثير فى معدل تغيرها. وعليه يقتصر إهتمامنا بالتعريف الضيق للنظام النقدى. وفى ضوء هذا التعريف ومن زاوية التطور التاريخى للنظام النقدى تصنف القواعد النقدية ـ من الناحية العامة ـ إلى قاعدتين هما:-(1)

1 ـ قاعدة النقد السلعية.

2 ـ قاعدة النقد الإئتمانية.

(1) نفس المصدر السابق/ ص 33.

ويمكن حصر عناصر أو مكونات النظام النقدى السائد بالجوانب الآتية:-

1 ـ النقود المتداولة فى المجتمع فى وقت ما من حيث نوعها وشكلها.

2 ـ التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة.

3 ـ المؤسسات النقدية والمصرفية التى تتولى مهمة الإصدار النقدى وتنظيمه والتحكم فى كميته، زيادة ونقصانا.

1 ـ والمقصود ***بالنقود المتداولة*** كمية المعروض النقدى (عرض النقد) من مختلف أنواع النقود السائدة فى التداول داخل المجتمع فى فترة زمنية معينة، ولو أخذنا النقود المتداولة فى وقتنا الحاضر والسائدة فى ليبيا والعراق مثلا فسنجدها متكونة من العملة الورقية (الدينار الليبى والدينار العراقى وأجزائهما).

وهذه الفئات أو أجزاء الدينار لها شكلان، الأول ورقى والثانى معدنى. مثل فئة الخمسة دنانير الورقية أو فئة العشرة دنانير الورقية، كذلك أجزاء الدينار مثل (نصف الدينار وربع الدينار) والمعدنية (مائة فلسا) أو (مائة درهما) وهكذا.

وهذه هى النقود المتداولة فى المجتمع وخارج الجهاز المصرفى لأن الجهة التى تصدرها هى المصرف المركزى. وهناك نقود أخرى يتعامل بها

هى نقود الودائع التى توفرها المصارف التجارية فى كلا البلدين متمثلة فى الشيكات التى تستخدم فى تسوية المدفوعات والمبادلات.

وما ينطبق على ليبيا والعراق فيما يتصل بالنقود المتداولة ينطبق على البلدان الأخرى التى لديها عملاتها الوطنية مثل الجنيه المصرى والدينار التونسى والدولار الأمريكى والدينار الجزائرى وغيرها، بالإضافة إلى فئات وأجزاء العملة الوطنية وكذلك نقود الودائع التى تتولى مسؤوليتها المصارف التجارية.

2 ـ أما العنصر الثانى من عناصر النظام النقدى فيتمثل فى ***مجموعة التشريعات والقوانين والإجراءات*** الهادفة إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والإئتمان فى داخل المجتمع بما يضمن تسهيل وتيسير تحقيق الأهداف الإقتصادية التى تبغيها الدولة. مثل رفع معدلات النمو فى الناتج القومى وتحقيق الإستقرار فى قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا وغيرها من الأهداف الإقتصادية والنقدية الأخرى.

3 ـ أما العنصر الثالث للنظام النقدى فيتمثل فى مجموعة ***المؤسسات النقدية والمصرفية*** القائمة فى المجتمع والمسؤولة عن إصدار العملة الوطنية وبقية أنواع النقود الأخرى وهذه المؤسسات تتمثل فى السلطة النقدية التى يترأسها المصرف المركزى مثل (مصرف ليبيا المركزى) و(البنك المركزى العراقى)، بصفته الجهة المسؤولة لوحدها دون غيرها عن الإصدار النقدى وتحديد كميته. وغالبا ماتشاركه هذه السلطة أمانة الخزانة (وزارة المالية) إلا

أن المصرف المركزى مسؤولا عن الرقابة والإشراف على نشاط المصارف التجارية التى تقوم بخلق الودائع أو النقود المصرفية.

وبغية التعرف على أهمية النظام النقدى وبيان مدى تطوره ثم تطور الوضع الإقتصادى والإجتماعى فى بلد ما فيمكن القيام بذلك من خلال تحقيق مكونات أو عناصر النظام النقدى، فلو أخذنا العنصر الأول أى النقود المتداولة فسنلاحظ أن الأهمية النسبية للودائع الجارية - نقود الودائع - إلى إجمالى عرض النقد تكون كبيرة فى البلدان الصناعية المتقدمة، ولكنها أقل منها فى البلدان النامية، وهذا يعنى إنخفاض الأهمية النسبية للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفى من إجمالى عرض النقد فى البلدان المتقدمة وتزايد هذه الأهمية النسبية فى البلدان النامية.

كما يمكن تحليل العنصرين الآخرين للنظام النقدى بوصفهما مؤشرين لتحديد مدى درجة تطور وتقدم الوضع الإقتصادى والمصرفى لبلد ما.(1)

(1) د. ناظم محمد الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق ص 56 - 57 (بتصرف)

المبحث الثانى

القواعد النقدية

أولا: قاعدة النقد السلعى:

أن قاعدة النقد السلعى هى نظام نقدى تعرف فيه وحدة التحاسب النقدية بالنسبة لقدر معين من سلعة واحدة أو بالنسبة لأكثر من سلعة. وبعبارة أخرى هى ذلك النظام الذى يحدد فى ظله القانون النقدى سعرا ثابتا مقاسا بوحدة التحاسب النقدى للوحدة من هذه السلعة أو من السلع التى يقع الإختيار عليها كقاعدة للنقد

لقد عرف العالم قواعد النقد التى تستخدم سلعة واحدة وتلك التى تستخدم أكثر من سلعة ... ومن الأمثلة التقليدية لقواعد النقد التى استخدمت سلعة معدنية واحدة والتى يطلق عليها نظام (المعدن الواحد) هى قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة. وتلك التى استخدمت الذهب والفضة معا والتى يطلق عليها (نظام المعدنين).

ومن الجدير بالذكر أن الفضة نافست الذهب كقاعدة للنقد السلعى قبل القرن التاسع عشر، أما خلال القرن التاسع عشر، فقد سارت بعض الدول كفرنسا والولايات المتحدة على نظام المعدنين (نظام الذهب والفضة)، فى حين أن إنجلترا خلال هذا القرن إرتبطت بقاعدة الذهب منذ عام 1816 حتى الحرب العالمية الأولى.

وعلى العموم إستقر الأمر لقاعدة الذهب خلال الفترة من 1875 حتى سنة 1914، ليس فقط كنظام نقدى محلى بل مثل أساسا للعلاقات النقدية العالمية، هذا إلى جانب إستمرار الولايات المتحدة العمل به محليا خلال وبعد الحرب العالمية الأولى حتى عام 1934، كما ينبغى الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد سارت على شكل من أشكال قاعدة الذهب ـ نظام الصرف بالذهب فى المعاملات الدولية ـ تحت قيود معينة وتطبيقا لما عرف بنظام (بريتون وودز) الذى سنتكلم عنه لاحقا ـ حيث لعب الدولار الأمريكى دور العملة الدولية القابلة للصرف بالذهب وذلك حتى عام 1971، حينما أوقفت حكومة الرئيس الأمريكى نيكسون تحويل الدولار إلى ذهب.(1)

ويمكن أن نتناول النظم النقدية حسبما يلى:-

أولا: ـ نظام المعدن الواحد ويضم:

قاعدة الذهب. وتتضمن

ـ نظام المسكوكات الذهبية.

ـ نظام السبائك الذهبية.

ـ نظام الصرف بالذهب.

ـ إنهيار قاعدة الذهب.

ثانيا ـ الأنظمة النقدية الأخرى.

1 ـ نظام المعدنين.

2 ـ نظام النقود الورقية الإلزامية.

---

(1) د. صبحى تادرس قريصة / مصدر سابق

أولاً: ـ

نظام المعدن الواحد

يتحدد أساس الوحدة النقدية فـي هـذا النظـام علـى أسـاس معدن واحد سواء كان هذا المعدن ذهبا أو فضـة وهـو قـاعدة نقديـة ترتبـط بمقتضاها القيمة الإقتصاديـة للنقـود بالقيمـة الإقتصاديـة لمعـدن واحـد يتخـذه الجميـع مقياسا للقيم الإقتصادية، ويعترف المشرع له بقوة إبراء غير محدودة بالوفاء بالإلتزامات.(1)

ففي حالة إعتماد الذهب كقاعدة لذلك، فأن النظام النقدي يعرف بقاعدة الذهب، أما في حالة إعتماد الفضة فسيعرف بقـاعدة الفضـة. وفـي الحـالتين فأن هناك علاقة ثابتة بين وزن المعدن المستخدم كقاعدة للنقد وبين قيمة وحـدة النقد. ولا بد من تحقيق التكافؤ بين قيمتي وحدة النقد ووزن المعدن الـذي يقابلهـا من خلال تحديد سعر ثابت للمعدن بوحدة النقد.

قاعدة الذهب

مثلما إتضح لنا بأن قاعدة الذهب تنظيم نقدي تتكافأ في ظله قيمة وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب. فإذا توافقت عدة دول علـى إتخـاذ الذهب قاعدة للنقد، وكفل المشرع للأفراد حرية تصدير المعدن وإستيراده بـلا قيد ولا شرط، إكتسبت عندها القاعدة صفتها الدوليـة والمطلق عليهـا إصطـلاح (قـاعدة الذهب الدولية).

---

(1) د. محمد زكي شافعي / مقدمة في النقود والبنوك / مصدر سابق ص 121.

وقاعدة الذهب بالوصف المتقدم صورة حديثة من صور نظام المعدن الفردى. فلم يتخذ الذهب قاعدة فردية لأى نظام نقدى قبل أواخر القرن الثامن عشر أو أوائل القرن التاسع عشر. ولم تكتسب قاعدة الذهب صفة دولية يعتد بها قبل الربع الأخير من القرن الماضى، بل لقد كانت الفضة أوفر المعادن شيوعا فى الإستعمال النقدى حتى التاريخ الأخير.

والواقع أن الناس قد إستعملوا كلا المعدنين إستعمالا نقديا متلازما دون أن ترتبط قيمتهما بعلاقة ثابتة خلال معظم عصور التاريخ. فلما ضاقت النظم النقدية بالفوضى الناجمة عن إستعمال مقياسيين للقيم فى وقت واحد، تدخلت الدولة فى أواخر القرن الثامن عشر لإنشاء علاقة ثابتة بين قيمتى الذهب والفضة.

فإنتقل النظام النقدى بذلك إلى نظام المعدنين، وماهو إلا زهاء قرن من الزمان حتى هيأت الظروف لأحد هذين المعدنين وهو الذهب، أن يصبح قاعدة منفردة للنظام النقدى فى معظم البلدان، وأن يزاول بحكم هذا الوضع وظيفة هامة فى ميدان المعاملات الدولية زادت أهميتها فى نظر كثير من الإقتصاديين عن الدور الأساسى لقاعدة النقد فى الإقتصاد الداخلى.

أما الفضة فقد زايلها معظم ما كان لها من وظيفة نقدية كقاعدة للنقد بإحتكار الدولة سكها لحسابها كنقد مساعد وتقييد القوة الشرائية لمسكوكاتها بمبلغ معلوم، بحيث أنه لم يبق من بين الدول العظمى من ثبت على وفاءه لهذا المعدن الحافل التاريخ بعد إنحياز الهند لقاعدة الذهب عام 1898 سوى الصين. بل لم تجد الصين مفرا فى النهاية من الخروج هى الأخرى عن قاعدة الفضة عام 1935 عندما نجح الضغط السياسى الداخلى فى حمل حكومة الولايات المتحدة

على الإذعان لمطالب منتجي الفضة والتدخل لرفع سعر الفضة رفعا مصطنعا عام 1933 ـ 1935.(1)

وهناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هى:

1 ـ نظام المسكوكات الذهبية.

2 ـ نظام السبائك الذهبية.

3 ـ نظام الصرف بالذهب.

وفيما يلى عرضا لكل من هذه الأنظمة:

1 ـ نظام المسكوكات الذهبية:

ويعتبر هذا النظام من أقدم النظم الذهبية المعروفة. وعرف هذا النظام بنظام الذهب المتداول لإنتقال المسكوكات الذهبية بين الأفراد، وتحتوى كل وحدة نقدية على وزن محدد من الذهب يكون مساويا لقيمتها الإسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، وللمحافظة على هذا الشرط لابد من:(2)

---

(1) نفس المصدر السابق / ص 122 ـ 123.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع:

د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ص 21 ـ 23.

1 ـ تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة.(1)

2 ـ حرية سك الذهب بأى كميات دون تحمل أى تكاليف لمنع زيادة القيمة الإسمية عن القيمة الحقيقية.

3 ـ ضمان حرية صهر المسكوكات إلى سبائك، بدون أى قيد لمنع هبوط القيمة الإسمية للمسكوكات عن قيمتها الحقيقية.

4 ـ توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى نقود أو سبائك ذهبية، فإذا وجدت أوراق بنكنوت فانها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية.

5 ـ ضمان حرية تصدير وإستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.

وكان من شأن هذا الإجراء أن ظلت أسعار الصرف ثابتة مستقرة.(2)

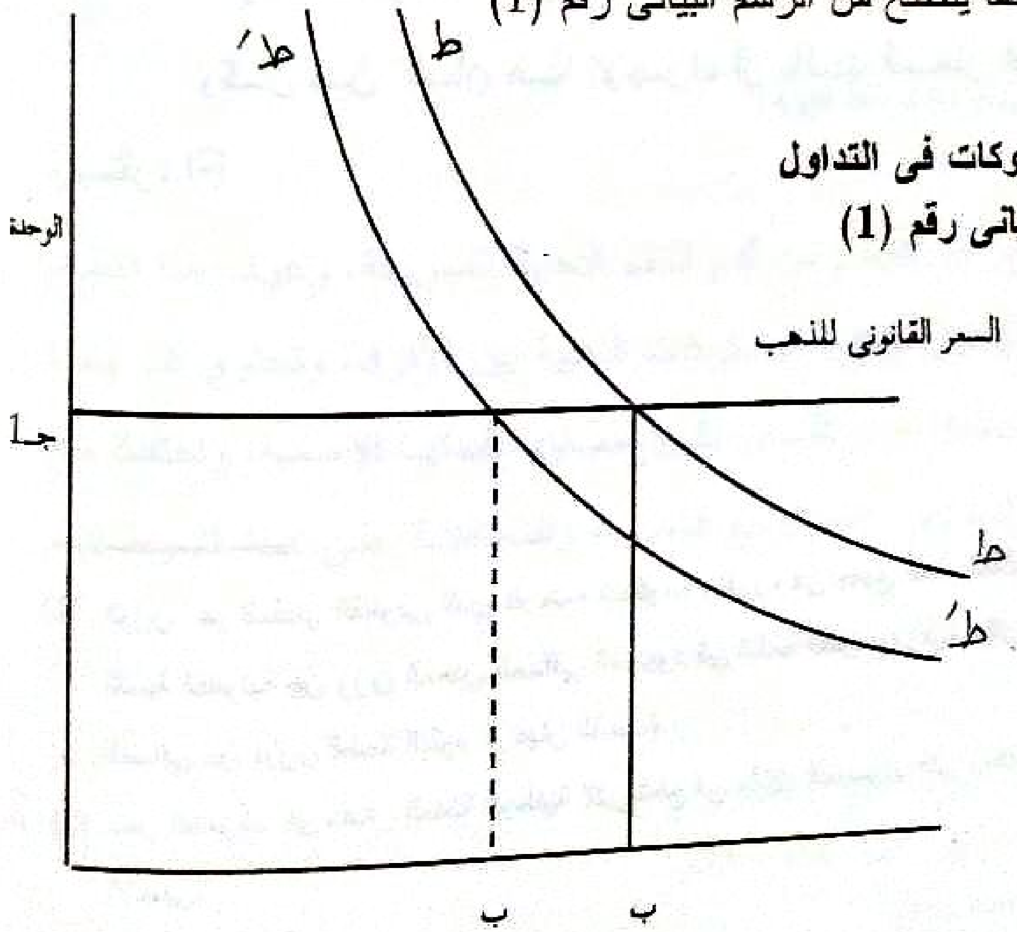
---

(1) الوزن هو المقدار القانونى الذى تفرضه الحكومة وتقرره فى جميع أنحاء البلاد، والعيار هو النسبة القانونية بين وزن المعدن الصافى الموجود فى قطعة النقود ووزنها الكلى وتستخرج الذهب الصافى من (وزن قطعة النقود × عيار الذهب).

(2) سعر الصرف هو مقدار العملة الوطنية التى تدفع فى مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبى.

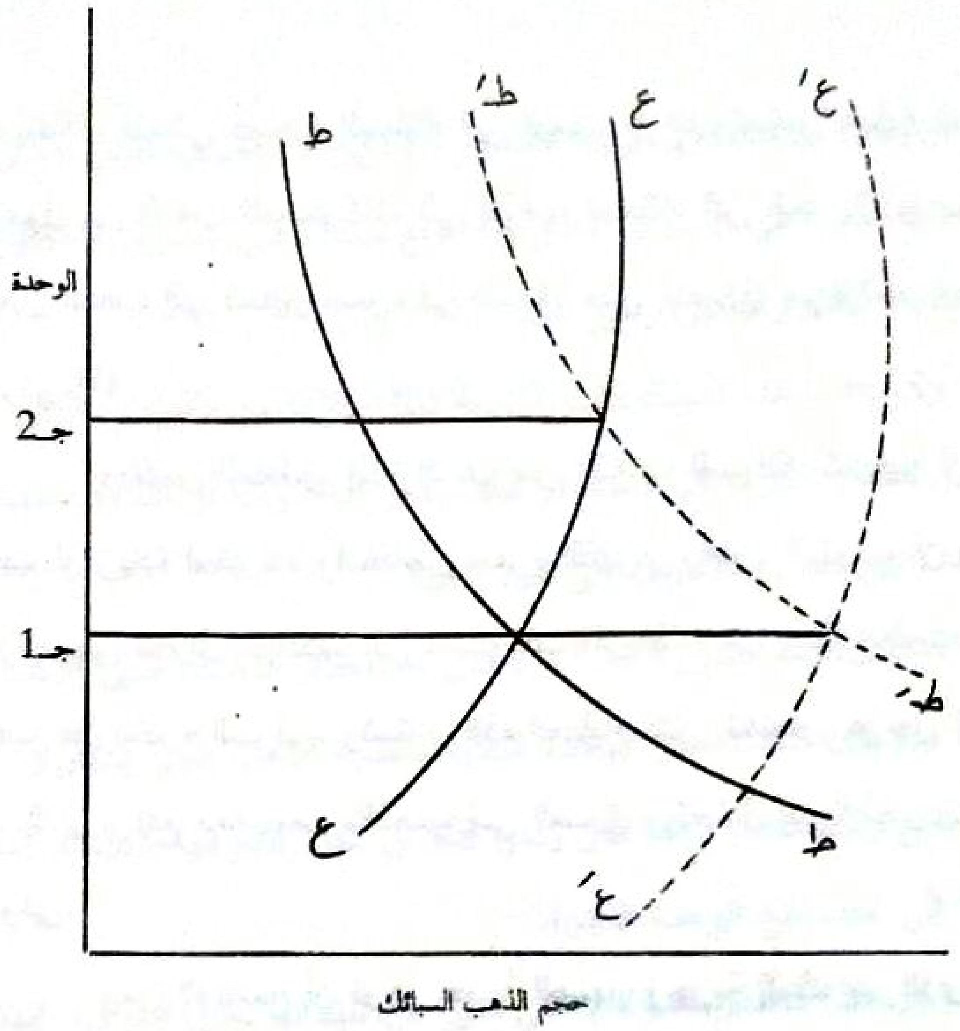
ولتوضيح ذلك نأخذ أولا الشرطين الثانى والثالث معا ونبين أن توافرهما ضرورى لتحقيق التعادل بين السعر السوقى للذهب (أى سعره فى شكل سبيكة) مع سعره القانونى (أى سعره فى شكل مسكوكات). ومن خلال إستخدام فكرة التوازن التقليدى عن طريق تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض يمكن إثبات ذلك.

فلنفرض أن الدينار الذهب كان يزيد (وحدة) من الذهب الصافى، أى أن السعر القانونى لوحدة الذهب ـ المسكوك ـ كان يساوى دينارا واحدا ونفترض أيضا أن السعر السوقى للوحدة من الذهب ـ الذهب السبائك ـ كما يتحدد بقوى الطلب والعرض عند مركز التوازن يتعادل مع السعر القانونى للذهب وذلك كما يتضح من الرسم البيانى رقم (1)



حجم المسكوكات فى التداول

رسم بيانى رقم (1)



السعر السوقى للذهب

رسم بيانى رقم (2)

فلو إفترضنا أن الطلب على الذهب قد زاد فى سوق السبائك فإنتقل منحنى الطلب ط ط إلى ط ط فى الرسم البيانى رقم (1) وإرتفع سعر السوق لوحدة منه إلى (1.1) جرام، أى أصبح أعلى من سعره القانونى فإن إرتفاع السعر السوقى للذهب عن سعره القانونى من شأنه أن يغرى الجمهور على صهر ما يحتفظون به من مسكوكات وعرضها فى السوق الحرة لبيعها فى شكل سبائك للإستفادة من فرق السعرين، وتعنى هذه العملية إنخفاض الطلب على المسكوكات معبرا عنه بالرسم البيانى رقم (2) بإنتقال منحنى الطلب على المسكوكات إلى أسفل (ط ط) وزيادة عرض الذهب السبائك فى السوق معبرا

عنه بإنتقال منحنى عرض السبائك إلى اليمين ع ع، وتستمر عملية الصهر هذه والتحول من الذهب المسكوكات إلى الذهب السبائك إلى الحد الذى يؤدى زيادة عرض الذهب إلى تحقيق سعره فى السوق حتى يتعادل مرة أخرى مع سعره القانونى.(1)

وبنفس المنطق إذا زاد عرض الذهب السبائك كنتيجة لزيادة إنتاج الذهب أو زيادة إستيراده وإنخفاض سعره القانونى، فمن المتوقع أن يزيد طلب الأفراد على تحويل سبائكهم إلى مسكوكات للإستفادة من إرتفاع السعر القانونى للذهب عن سعره السوقى. وتستمر هذه العملية حتى ينخفض عرض السبائك إلى الحد الذى يرتفع معه سعر الذهب فى السوق ويتعادل مرة أخرى مع سعره القانونى.

ومن الواضح أن توافر حرية الصهر وحرية السك هو الذى يؤدى إلى إزالة إنحراف سعر الذهب فى السوق عن سعره القانونى وبالطبع أن هذا الإنحراف يظل قائما إذا كانت هناك موانع أمام حرية السك والصهر. كما أن توافر الحرية الكاملة فى تحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بسعر ثابت هو تثبيت قيم هذه العملات بالنسبة لبعضها البعض وردها كلها إلى أساس واحد هو قاعدة الذهب وممارسة المسكوكات الذهبية دور النقد الأساسى القائد.

---

(1) على إفتراض أن الزيادة فى عرض الذهب السبائك وبالتالى يعادل إنخفاض حجم المسكوكات المتداولة. تتحقق كلها عن طريق صهر المسكوكات

وأيضا أن ضمان حرية تصدير وإستيراد الذهب أمر ضرورى لضمان تعادل سعره فى الأسواق الخارجية مع سعره فى السوق الداخلية بعد إحتساب نفقات النقل والتأمين وغير ذلك.(1)

وقد كانت هذه المسكوكات الذهبية تمثل جزءا من العرض الكلى للنقود وكان للناس مطلق الحرية فى إستخدام الذهب أو البنكنوت أو النقود المساعدة. لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية.

كذلك كانت الحرية متوفرة فى إستخدام الذهب فى الأغراض الصناعية، ولم يكن تثبيت سعر الوحدة النقدية بالنسبة للذهب يعنى إستقرار قوتها الشرائية للسلع والخدمات، وإنما كان يعنى فقط أن القوة الشرائية للسبائك الذهبية تتغير جنبا إلى جنب مع الوحدة النقدية.

وظل هذا النظام معمولا به فى كثير من البلداب حتى الحرب العالمية الأولى حين تخلت عنه فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية التى إحتفظت به إلى نهاية عام 1933.

---

1) راجع:

د. صبحى تادرس قريصة / النقود والبنوك / مصدر سابق ص 35 – 38.

2 ـ نظام السبائك الذهبية

وفى ظل هذه الصورة تختفى المسكوكات الذهبية من التداول ولكن تظل النقود مرتبطة بالذهب، ويجوز تحويل أوراق البنكنوت إلى سبائك ذهبية، إذ جاوزت قيمة النقود المطلوب تحويلها حدا معينا، مما لا يسمح بتداولها فى المعاملات الداخلية، وعلى ذلك تقتصر وظائف الذهب النقدية على المعاملات الدولية بصفة أساسية، وفى ظل قاعدة السبائك توقفت حرية السك، وفى جميع الأحوال فأن إصدار أوراق البنكنوت لا يترك لمحض مشيئة المصرف المركزى، وإنما يرتبط بعلاقة معينة من الغطاء الذهبى.(1)

وتسحب المسكوكات الذهبية من التداول فى ظل هذا النظام وتستمر عملية شراء المعروض من سبائك الذهب من قبل السلطات النقدية بسعر ثابت لغرض المحافظة على توازن القيمتين النقدية والسوقية للذهب. وإحتفاظ المصارف المركزية بالذهب لديها ودفع قيمته بالنقود الورقية التى تصدرها مقابل ذلك.

كما تقوم السلطات النقدية بتقييد حرية تحويل الأنواع الأخرى للنقود المتداولة إلى ذهب وتتم وفق ضوابط وشروط معينة.

وقد إقتضت الضرورة إلى التحول من نظام المسكوكات الذهبية إلى نظام السبائك الذهبية، عندما خشيت الدول بأن الإستمرار بنظام المسكوكات الذهبية سوف يؤدى إلى إستنزاف ملكيتها من الإحتياطيات الذهبية من خلال

---

(1) د. السيد عبد المولى / النظم النقدية والمصرفية / دار النهضة العربية / 1988 ص 14.

القيام بتحويلها إلى مسكوكات، الأمر الذى يقود بالنتيجة إلى عجز موازيين مدفوعاتها بالإضافة إلى خشية حدوث نقص فى الإحتياطى الذهبى الذى تحتفظ به لمقابلة التداول النقدى وما يعقبه من إنكماش نقدى وأضرار خطيرة فى نشاطاتها الإقتصادية ... ولقد كانت الحجج السائدة حينذاك أنه ليس هناك داع لإستخدام المسكوكات الذهبية فى التداول وخاصة فى الأوقات العادية، كما أنه فى أوقات الأزمات النقدية سوف يعجز أى مصرف مركزى يحتفظ بإحتياطى جزئى من الذهب عن توفير كميات الذهب اللازمة لإستمرار تحويل البنكنوت إلى ذهب.

وإزاء ذلك سعت الحكومات التى رجعت إلى نظام الذهب إلى بيع الذهب إلى الجمهور على هيئة سبائك ولكن بكميات لا يستطيع كل فرد شرائها ولأغراض معينة حددها القانون كالأغراض الصناعية والوفاء بإلتزامات أجنبية. وهكذا إختفى الذهب من التداول وأخذ مكانه كغطاء للأوراق التى تصدرها المصارف المركزية، وأن هذه الأوراق المصدرة لم تعد تتمتع بحرية كاملة للصرف بالذهب بل فى حدود الكميات التى كانت تباع على هيئة سبائك وليست على هيئة مسكوكات.(1)

لكن نظام السبائك الذهبية كان يعطى فرصة لتسرب الذهب وإستخدامه فى مجالات لا تخدم الأهداف التى أعطى من أجلها حيث أستخدم فى المضاربات والإكتناز. وعليه حدد ببعض القيود والشروط وأطلق عليه نظام

---

(1) د. صبحى تادرس قريصة / النقود والبنوك / مصدر سابق ص 40.

السبائك الذهبية المعدل. حيث تم إعادة النظر وتحديد الأغراض التى يبيع المصرف المركزى السبائك الذهبية إلى الجمهور. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا النظام قد دفع إلى إيجاد أداة نقدية تساهم فى رسم السياسات النقدية وتعمل على تنفيذها إلى جانب مراقبة حركة الذهب.

3 ـ نظام الصرف بالذهب

وتمثل الشكل الأخير لقاعدة الذهب حيث لا تتحدد بموجب هذا النظام قيمة الوحدة النقدية لبلد معين على أساس الذهب مباشرة وإنما ترتبط بنسبة ثابتة مع عملة بلد آخر يتخذ نظام السبائك الذهبية كقاعدة لنقده. ويتحدد غطاء العملة وفقا لهذا النظام فى صورة عملات أجنبية دولية قابلة للتحويل إلى ذهب أو أذونات أو سندات حكومية وأصول قصيرة الأجل صادرة عن حكومات ومؤسسات الدولة المتبوعة والتى تعتمد عملتها كغطاء للنقد المحلى فى البلد التابع.

وعليه تتجسد صيغة الصرف بالذهب من خلال إرتباط العملة المحلية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب مما يوفر للدولة التابعة معاناة تكوين الإحتياطيات الذهبية لتغطيتها عملتها.

ومن ذلك نفهم أن الإرتباط يمكن الدولة التابعة إتباع قاعدة الذهب بصورة غير مباشرة من خلال تحديد سعر صرف عملتها المحلية إلى ذهب بصورة مباشرة.

أن هذه الصيغة لقاعدة الذهب أوصى بإتباعها رسميا مؤتمر جنوة فى سنة 1922. وقد حذيت البلدان الفقيرة نسبيا بإحتياطياتها الذهبية لما توفره من مزايا تتمثل فى إحتفاظ مصارفها المركزية بغطاء لعملتها الوطنية بصورة أرصدة وسندات أجنبية بدلا من تكوين غطاء العملة من السبائك الذهبية فقط كما

كان عليه الحال فى السابق.(1)

ومن مزايا نظام الصرف بالذهب:(2)

1 ـ وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع.

2 ـ الإقتصاد فى إستخدام الذهب والحصول على فوائد، لأن الإحتياطى يتكون أساسا من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع.

3 ـ تخفيض تكاليف تخزين الذهب والحراسة.

ولكن من ناحية أخرى توجد بعض العيوب لهذا النظام أهمها:

1 ـ الخسائر التى يتعرض لها البلد المتبوع ينعكس اثرها فورا وتلقائيا على البلد التابع.

2 ـ يؤدى إلى إرتباط وثيق بين الدولتين، وقد يمس إستقلال البلد التابع. وهذا يعنى التبعية الإقتصادية والسياسية.

3 ـ يتوقف النظام على بقاء الدولة المتبوعة على نظام السبائك الذهبية، فإذا عدلت عنه الدولة المتبوعة كما حدث فى إنجلترا عام 1932، إنتهى النظام بالنسبة للدولة التابعة التى كانت مرتبطة بالجنيه الإسترلينى.

---

(1) د.ناظم محمد نورى الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق ص 62.

(2) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ص 25.

4 - إنهيار قاعدة الذهب

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كان الإقتصاد العالمى وخاصة الدول التى طحنتها الحرب قد إستفاقت على خراب ودمار هياكلها الإقتصادية الأساسية وشهدت فيما بعد أزمات إقتصادية حادة وخانقة متجسدة فى الكساد الكبير والبطالة المتفشية ومعدلات التضخم العالية، الأمر الذى إنعكس مباشرة على قاعدة الذهب وإنهيارها عام 1931.

ويمكن تحيد أهم الأسباب التى أدت إلى إنهيار قاعدة الذهب هى:

1 - إنخفاض الإنتاج العالمى من الذهب أمام حجم الطلب المتزايد عليه لأغراض تغطية العملات النقدية أو للأغراض الصناعية وغيرها.

2 - إستحواذ الولايات المتحدة وفرنسا على النصيب الأعلى من الذهب فى العالم الأمر الذى قاد إلى إختلال توزيع الإحتياطيات الذهبية بين الدول، مما دفع الدول التى تفتقر إليه بتقييد حركة دخوله وخروجه منها وإليها وبالتالى أدى هذا الإجراء إلى إنهيار أهم ركن من أركان قاعدة الذهب.

3 ــ توسع الحكومات فى الإصدار النقدى دون الإهتمام بتوفير الإحتياطيات الذهبية كغطاء للعملات المصدرة بسبب السياسات الإستثمارية التى إتبعتها لتنشيط إقتصاداتها وتقليص فجوة الإنكماش التى تعانى منها.

4 ـ إتباع الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا سياسة الحماية التجارية من خلال القيود الجمركية والسياسية الضريبية بهدف تحسين الأوضاع الإقتصادية لديها مما أدى إلى إختلال العلاقة بين قيمة العملة الوطنية والسعر الموحد للذهب على الصعيدين المحلى والدولى، ولهذا فقدت قاعدة الذهب ركنا مهما من أركانها.

5 ـ الإزدياد المستمر لأسعار السلع والخدمات بسبب هيمنة الإحتكارات الصناعية وكذلك إرتفاع الأجور تحت ضغط النقابات العمالية حيث كان نتيجة ذلك إصدارات نقدية لا تقابلها غطاءات ذهبية.

كل هذه الأسباب مجتمعة قادت بالنتيجة إلى إنهيار قاعدة الذهب وعدم لإلتزام بها.

ثانيا ــ الأنظمة النقدية الأخرى

1 ـ نظام المعدنين

وهو قاعدة نقدية مزدوجة تربط بين قيمة الذهب وقيمة الفضة بعلاقة متعادلة تبادلية ثابتة فى آن واحد. وأن إستمرار هذا التعادل والثبات بين الذهب والفضة يستوجب تعادل وثبات النسبة بين قيمتها السوقية والنسبة بين قيمتها القانونية ..... ويتحقق هذا الإرتباط بإجتماع ثلاثة شروط هى:(1)

1 ـ تحديد الوزن المعدنى الذى تساويه وحدة النقد من كل من المعدنين على التوالى، بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين الذهب والفضة.

2 ـ الإعتراف للمسكوكات المصنوعة من كلا المعدنين بقوة إبراء غير محدودة فى الوفاء.

3 ــ إطلاق حرية الأفراد فى تحويل سبائك أى من المعدنين إلى مسكوكات وبالعكس، طبقا للنسبة القانونية التى يقررها القانون للوزن بينهما.

وفى حالة إختلال قاعدة التوازن والتعادل بين النسبتين السوقية والقانونية فأن المعدل الذى ترتفع قيمته السوقية بأكثر من قيمته القانونية سيميل

---

(1) د. محمد زكى شافعى / مقدمة فى النقود والبنوك / مصدر سابق.

إلى الإختفاء من التداول فى السوق ويحل بدله المعدن الرخيص، ويمكن تفسير ذلك من خلال قانون (جريشام)(1) حيث يرى بأن (النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول) ويقصد بالنقود الرديئة تلك النقود التى تكون قيمتها القانونية أكثر من قيمتها السوقية كسلعة بفعل تقويم المشرع النقدى لها.

أما النقود الجيدة فتكون قيمتها القانونية أقل من قيمتها السوقية كسلعة.

ويشترط فى ظل هذا النظام أن تحافظ الظروف السوقية لكل من المعدنين على النسبة المحددة فيما بينهما(2) لكن جميع البدائل التاريخية تشير إلى أن إنتاج الفضة كان يفوق إنتاج الذهب، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض قيمتها بالقياس إلى الذهب. مما دفع بالأفراد إلى إستبدال النقود الفضية التى بحوزتهم والحصول على النقود الذهبية للإحتفاظ بها. كما أن هذا الإختلال النسبى بين هذين المعدنين قاد إلى فشله وإلى تخلى الدول التى إعتمدته وبالتالي إلغاءه نهائيا.

---

(2) جريشام: وهو المستشار المالى (وزير المالية) للملكة إليزابيث الأولى. فقد لاحظ جريشام أن تخفيض العملة فى عهد هنرى الثامن أدى إلى إرتفاع سرعة دوران العملة الرديئة، وتناقص سرعة دوران العملة الجيدة لإحتفاظ الناس بها بعيدا عن التداول.

(1) تحدد الدولة نسبة الفضة إلى الذهب بمقدار معين كأن يكون الجرام الواحد من الذهب يعادل (15) جرام من الفضة أى أن قيمة الجرام الواحد من الفضة إلى الذهب يبلغ 1/15.

2 ـ نظام النقود الورقية الإلزامية

أن قيام الحروب والمتطلبات العالية من الإنفاق العسكرى والأزمات الحكومية، دفع بالحكومات إلى إصدار أوراق بنكنوت دون أن يكون لها غطاء من الذهب أو الفضة ليبدأ مع ذلك نظام نقدى جديد سمى بنظام النقود الورقية الإلزامية. وقد إعتمدت جميع بلدان العالم حاليا هذا النظام.

كما إكتسبت هذه النقود صفة الإلزامية لتمتعها بقوة إبراء قانونية تستند إلى القوانين أو التشريعات التى تقوم بإصدارها السلطات النقدية المركزية فى الدولة.

لكن لا يحق لحاملها أن يطالب بتحويلها إلى الذهب وذلك بسبب فك إرتباطها بغطاء ذهبى على الرغم من وجود نسبة كبيرة أو بسيطة منه تستخدم كغطاء لهذه العملة.

وتعمل السلطات النقدية جاهدة وبشكل دائم على تحقيق الإستقرار النقدى كلما أمكن ذلك لإنعكاساته الكبيرة على أهداف النمو الإقتصادى، وعليه فأن هذه السلطات تتحكم بكميات النقود المصدرة بالإستناد إلى معايير دقيقة تتحكم من خلالها فى المستوى العام للأسعار وإستقرار القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

وعادة هناك علاقة عكسية بين كمية النقود المصدرة والمستوى العام للأسعار، فقد تقود إلى حالة التضخم عندها تقوم السلطات النقدية بتقليص كمية النقد المطروحة للتداول، أو بالعكس فى حالة الإنكماش الإقتصادى فأن هذه

السلطات تلجأ إلى التوسع فى الإصدار النقدى كمحاولة فى تحريك الحياة الإقتصادية وتحقيق الإنتعاش الإقتصادى.

ومن ذلك نفهم أن نظام النقود الورقية الإلزامية يقوم على تدخل الحكومات والسلطات النقدية بشكل واسع، حيث يأخذ هذا التدخل صور معينة أهمها:(1)

1 ـ شراء المعدن بثمن محدد حتى لا ترتفع قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لذلك المعدن، وفى الوقت نفسه لا تبيع السلطات النقدية المعدن بثمن محدد.

2 ـ عدم بيع أو شراء المعدن بثمن محدد.

3 ـ المراقبة والتحكم فى عرض النقود ولتحقيق التوازن الإقتصادى.

4 ـ الإسراف فى إصدار الأوراق الإلزامية لأغراض إيرادية بحتة.

ومن أهم الإنتقادات الموجهة لهذا النظام النقدى هى:

1 ـ بأنه يقود إلى التضخم وإرتفاع الأسعار عند التمادى فى إصدار كميات كبيرة منه الأمر الذى يؤدى إلى زيادة حدة التفاوت الطبقى.

2 ـ عدم وضوح القيود التى تتحدد من خلالها الحدود التى يفترض عدم تجاوزها عند الإصدار النقدى الجديد.

3 ـ قد تستخدم الحكومات زيادة الإصدار النقدى لإعتبارات تتعلق بحاجتها إلى النقد أو لأغراض سياسية دون الأخذ بنظر الإعتبار الشروط الواجب توفرها.

---

(2) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ص 27.

4 ـ أن المغالاة فى الإصدار النقدى بهدف معالجة أزمة تعيشها البلاد يقود إلى مضاعفة التضخم وبالتالى تؤدى إلى إنهيار النظام الإقتصادى فى الدولة المعنية.

وعموما تسعى السلطات النقدية إلى إيجاد علاقة دائمة بين الإصدارات النقدية المطروحة أو التى تطرح فى التداول وبين كميات السلع والخدمات التى يقوم المجتمع بإنتاجها، حيث يشكل حجم الإنتاج الفعلى الغطاء الحقيقى للنقود الورقية الإلزامية.

الفصل الثالث

التحليل النقدى الكلاسيكى
النظرية الكمية للنقود

المبحث الأول: معادلة المبادلات (معادلة فيشر)

المبحث الثانى: فروض النظرية الكمية للنقود والإنتقادات الموجهة إليها

المبحث الثالث: معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج)

الفصل الثالث

التحليل النقدى الكلاسيكى*

تخضع عملية تحديد قيمة النقود إلى تفاعل العوامل المتعلقة بالعرض والطلب كسائر السلع الإقتصادية الأخرى حيث تتحدد قيمتها من خلال المستوى الذى يتكافأ فيه عرضها مع الطلب عليها، مع الأخذ بنظر الإعتبار جميع الظروف ذات العلاقة بالطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها أو بالظروف المتصلة بهما سوية. ففى حالة زيادة عرض النقود قياسا إلى حجم الطلب عليها

---

* المذهب الكلاسيكى: هو التحليل الإقتصادى الذى ظهر فى إنجلترا فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على أيدى مجموعة من المفكرين منهم آدم سميث ودافيد ريكاردو اللذان كان لهما الفضل فى صياغته، وقد تبعهما فى أواخر القرن التاسع عشر (المذهب الكلاسيكى الحديث) الفريد مارشال الذى يرجع له الفضل الكبير فى إعادة صياغة الفكر الكلاسيكى وفى الحفاظ على جوهر الفروض التى يرتكز عليها الفكر الإقتصادى الكلاسيكى

ستنخفض قيمتها مما يعني زيادة مستوى الأسعار، وبالعكس إذا إنخفض عرض النقود قياسا إلى حجم الطلب عليها سترتفع قيمتها الأمر الذى يعنى إنخفاض مستوى الأسعار

وقد ظلت هذه الصورة سائدة للنظرية النقدية الكلاسيكية حتى مطلع العقد الثالث من هذا القرن عندما حدثت الأزمة الإقتصادية (1929 ـ 1933)، فى إعتبار قيمة النقود مثل غيرها من القيم الإقتصادية خاضعة لقوانين الطلب والعرض.

ويتكون عرض النقود من جميع الوسائل التى تتمتع بقبول عام فى الوفاء بالإلتزامات المالية لدى المجتمع وهى:

1 ـ أوراق البنكنوت المتداول.

2 ـ النقود المساعدة.

3 ـ الودائع الجارية المودعة لدى المصارف.

ونتيجة لكون النقود لا تستخدم لمرة واحدة فى تسوية المدفوعات خلال أى فترة زمنية فأن عرض النقود فى لحظة معينة (أى كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع فى تلك اللحظة) لا يتطابق مع عرضه فى فترة زمنية معينة والتى تتداول فيها النقود عدة مرات (أى أسبوع أو شهر أو يوم) وعليه سنحصل على عرض النقود خلال الفترة الزمنية المعينة من خلال ضرب كمية النقود المتداولة فى سرعة تداولها أى فى متوسط عدد مرات تداولها من يد إلى أخرى.

أي أن:

عرض النقود خلال فترة زمنية معينة = كمية النقود × سرعة تداول النقود

ويرمز لها :

ن = ك × س

وقد تطورت هذه الإتجاهات الكمية في قيمة النقود من خلال (أرفنج فيشر) الذي يعتبر قائد النظرية الكمية في النقود خلال هذا القرن والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر إكتمالا من خلال إدخاله النقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلته المشهورة ***بمعادلة المبادلة*** والتي تعطي شرحا وافيا لنظرية النقود الكمية التي تطورت فيما بعد من خلال إدخال بعض التعديلات عليها على يد الفريد مارشال، وقد تبلورت هذه المعادلة وتطورت إلى ما يعرف ***بمعادلة الأرصدة النقدية.***

وستناقش في هذا الفصل هاتين المعادلتين بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : *معادلة المبادلات.*

المبحث الثاني: ***فروض النظرية الكمية للنقود والإنتقادات الموجهة إليها.***

المبحث الثالث: *معادلة الأرصدة النقدية.*

••••••

المبحث الأول

معادلة المبادلات (معادلة فيشر)

وتجسد هذه المعادلة المبادلات الإقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التى لها علاقة فى تحديد المستوى العام للأسعار، ويعبر عنها بالصورة التالية:

متوسط كمية النقود المداولة خلال فترة معينة × سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة = مجموع المبادلات التى تحققت خلال نفس الفترة × مستوى الأسعار العام.

ويرمز لها:

ن × س = ك × م.

ومثلما ذكرنا أن كمية النقود تشتمل على النقود الحكومية أو أوراق البنكنوت أو نقود الودائع، وبغض النظر عن كون النقود ورقية أو مساعدة (معدنية)، وأن مجموع هذه النقود عند لحظة معينة سنحصل على مقياس كمى للنقود.

وتعبر سرعة تداول النقود عن متوسط عدد المرات التى تنتقل فيها وحدات النقود من يد إلى أخرى بهدف تسوية المبادلات الإقتصادية، ويمكن من خلال سرعة تداول النقود الحصول على المقدار الفعلى للنقود التى تم تداولها

والتى استعملت فى كافة المبادلات الإقتصادية سواء كان على مستوى الأفراد أو المشروعات خلال الفترة الزمنية المعينة.

فلو فرضنا أن النقود خلال فترة معينة قد تم إنتقالها من يد إلى أخرى (8) مرات وأن كمية النقود الموجودة داخل الإقتصاد (500) وحدة نقدية وعليه فأن كمية النقود الفعلية هى (8 × 500) = 4000 وحدة نقدية.

كما لابد من الإشارة إلى أن سرعة تداول النقود تظهر عندما يتم قياس كمية النقود خلال فترة زمنية معينة يتم من خلالها تداول النقود عدة مرات من يد إلى أخرى ولا تظهر عندما تقاس النقود فى لحظة معينة، وعليه فيمكن أن نعبر عن الحالتين بالصيغة التالية:

الحالة الأولى: (خلال فترة زمنية معينة):

حجم وسائل الدفع = كمية النقود × سرعة تداول النقود.

الحالة الثانية: (فى لحظة معينة):

حجم وسائل الدفع = كمية النقود.

وتشتمل المبادلات الإقتصادية جميع أنواع التبادل التى يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة مثل تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات وغيرها من خلال عمليات البيع والشراء ضمن فترة زمنية معينة ومحددة.

أما مستوى الأسعار فيقصد به المتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات والعقارات والأصول المالية وغيرها والذى يتم حسابه من خلال الأسعار التجميعية لجميع هذه المتغيرات التى يتم مبادلتها، حيث يتم الحصول على المستوى العام للأسعار.

وعليه لغرض الحصول على حجم المدفوعات النقدية الكلية التى تمت فى جميع المبادلات الإقتصادية لابد من ضرب حجم هذه المبادلات فى المستوى العام للأسعار.

أى:

المدفوعات النقدية الكلية =

حجم المبادلات الإقتصادية × المستوى العام للأسعار.

ويرمز لذلك:

حجم المدفوعات النقدية الكلية = ك × م.

ويبدو واضحا أن معادلة المبادلات تعبر عن كمية النقود من خلال تجميع المبادلات الفردية والتى تتضمن كمية السلع أو الخدمات من جانب، وقيمة هذه السلع أو الخدمات معبرا عنها بالنقود من جانب آخر وعليه فأن هذه المعادلة تعبر عن التوازن بين طرفين هما:

أ ـ كمية النقود:

ويتم الحصول عليها من خلال كمية النقود × سرعة تداول النقود المدفوعة لغرض الحصول على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

ب ـ كمية السلع والخدمات المتبادلة خلال فترة زمنية معينة:

ويتم الحصول عليها من خلال كمية السلع والخدمات × المستوى العام لأسعار هذه السلع والخدمات.

ويتضح لنا أن معادلة المبادلات لا تعدو كونها متساوية حسابية بديهية لا يمكن الإستناد إليها كنظرية نقدية ولا تعبر كليا عن النظرية الكمية فى النقود، بل هى أداة حسابية فى توضيح أو شرح هذه النظرية ... وعلى الرغم من ذلك فأن معادلة المبادلات لها قيمة حسابية مهمة لكونها تشتمل على جميع المتغيرات التى تدخل فى تحديد المستوى العام للأسعار، وهى العوامل الثلاثة المعروفة التالية:

أ ـ كمية النقود.

ب ـ سرعة تداول النقود.

جـ ـ الحجم الحقيقى للمبادلات الإقتصادية.

ويمكننا إعادة صياغة هذه المعادلة بالشكل الذى يبين أن المستوى العام للأسعار يتحدد من خلال ضرب كمية النقود فى سرعة تداولها منسويا إلى الحجم الحقيقى للمبادلات الإقتصادية.

أى:

$$م = \frac{ن \times س}{ك}$$

وأخيرا لابد من الإشارة إلى العلاقات التالية بين متغيرات هذه المعادلة:

أ ـ وجود علاقة طردية بين كمية النقود وسرعة تداولها، فعند زيادة سرعة تداول النقود سوف تزداد كمية النقود وستنخفض عند إنخفاض سرعة تداول النقود.

ب ـ وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وبين كمية النقود وسرعة تداولها، فعند زيادة المستوى العام للأسعار ستزداد أيضا كمية النقود وسرعة تداولها، وعند إنخفاض المستوى العام للأسعار ستنخفض كمية النقود.

جـ ـ وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والحجم الحقيقي للمبادلات الإقتصادية، فعند زيادة المستوى العام للأسعار سينخفض حجم المبادلات الإقتصادية وبالعكس عندما ينخفض المستوى العام للأسعار سيزداد حجم المبادلات الإقتصادية.

المبحث الثانى

فروض النظرية الكمية للنقود
والإنتقادات الموجهة إليها

تستند النظرية الكمية للنقود على ثلاث فروض أساسية وتتحدد من خلالها كمية النقود خلال لحظة أو فترة زمنية معينة.

وهذه الفروض هى:

1 ـ ثبات حجم التبادلات الإقتصادية أ أو حجم الإنتاج إرتباطا بالقدرة الإنتاجية للإقتصاد القومى ومستوى تشغيل عوامل الإنتاج وحجم الطلب على السلع والخدمات إستنادا إلى المنطق الإقتصادى الذى يفترض حالة التوازن المستمرة فى الإقتصاد القومى والذى يتحقق فيها مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية وان الإقتصاد القومى لديه القدرة التلقائية لبلوغ هذه الحالة، حيث أن ذلك لا يتغير خلال فترة زمنية قصيرة تتميز بالثبات خلالها.

2 ـ ثبات سرعة دوران النقود إرتباطا بدرجة نمو الأسواق النقدية والمالية ووسائل تسوية المدفوعات وسرعة الإتصال والنقل والكثافة السكانية، وهى متغيرات تبقىمستقرة خلال فترة زمنية معينة حتى وإن كانت على المدى القصير.

3 ـ تبعية المستوى العام للأسعار للتغيرات الحاصلة فى كمية النقود من خلال العلاقة الطردية التى تربط بينهما أى أن المتغير المستقل هو كمية النقود

وأن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع، وتتحدد حركة الإثنين فى إتجاه واحد مع ثبات حجم المبادلات وسرعة تداول النقود.

أى أن :

م = د (ن)

كما أن زيادة كمية النقود تعنى زيادة وسائل الدفع وان ثبات حجم السلع والخدمات (الإنتاج الحقيقى للإنتاج) وزيادة وسائل الدفع سيدفع بالأسعار إلى الإرتفاع وذلك لتوجيه هذه الزيادة النقدية للحصول على سلع وخدمات يكون عندها هيكل الإنتاج القومى غير قادر على تلبيتها، الأمر الذى يقود إلى التنافس بدفع أسعار أعلى على نفس السلع والخدمات الموجودة والتى يكون عرضها ثابت من خلال المدى القصير، لتتأكد من خلال ذلك تناسب العلاقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود (بعلاقة ثابتة ومحدودة بإستمرار).

وبنفس الوقت أن هذه العلاقة هى التى أعطت لهذه النظرية بما يوصف (بالشكل الجامد). أنظر الرسم البيانى رقم (3).

وكما هو الحال فى أية نظرية، فلا تخلو هذه النظرية من الإنتقادات التى وجهت إليها الأمر الذى أضعف من أهميتها فى الفكر الإقتصادى وهى:

1 ـ عدم صحة الفرض الخاص بثبات حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود، أى على الأقل جمودها، فى المدى القصير. كما تدحض الأدلة الإحصائية إلى ما يعزى إلى هذه العوامل (حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود) من إستقلال فى التغير.

فيمكن أن تؤدى زيادة كمية النقود إلى زيادة سرعة تداولها إذا ما إرتفعت الأسعار وتوقع الأفراد إستمرار تدهور قيمة النقود، فيعمدون إلى زيادة الإنفاق، أى إلى زيادة سرعة تداول النقود، مما يضاعف من أثر كمية النقود على مستوى الأسعار، والعكس صحيح. كما يمكن أن تؤدى كمية النقود وإرتفاع الأسعار إلى زيادة حجم الإنتاج إستجابة لإرتفاع الأسعار والعكس صحيح، وفى كلا الحالتين تلعب العوامل النفسية دورا هاما لا يمكن تفسيره بالطريقة التى تفرضها نظرية كمية النقود.(1)

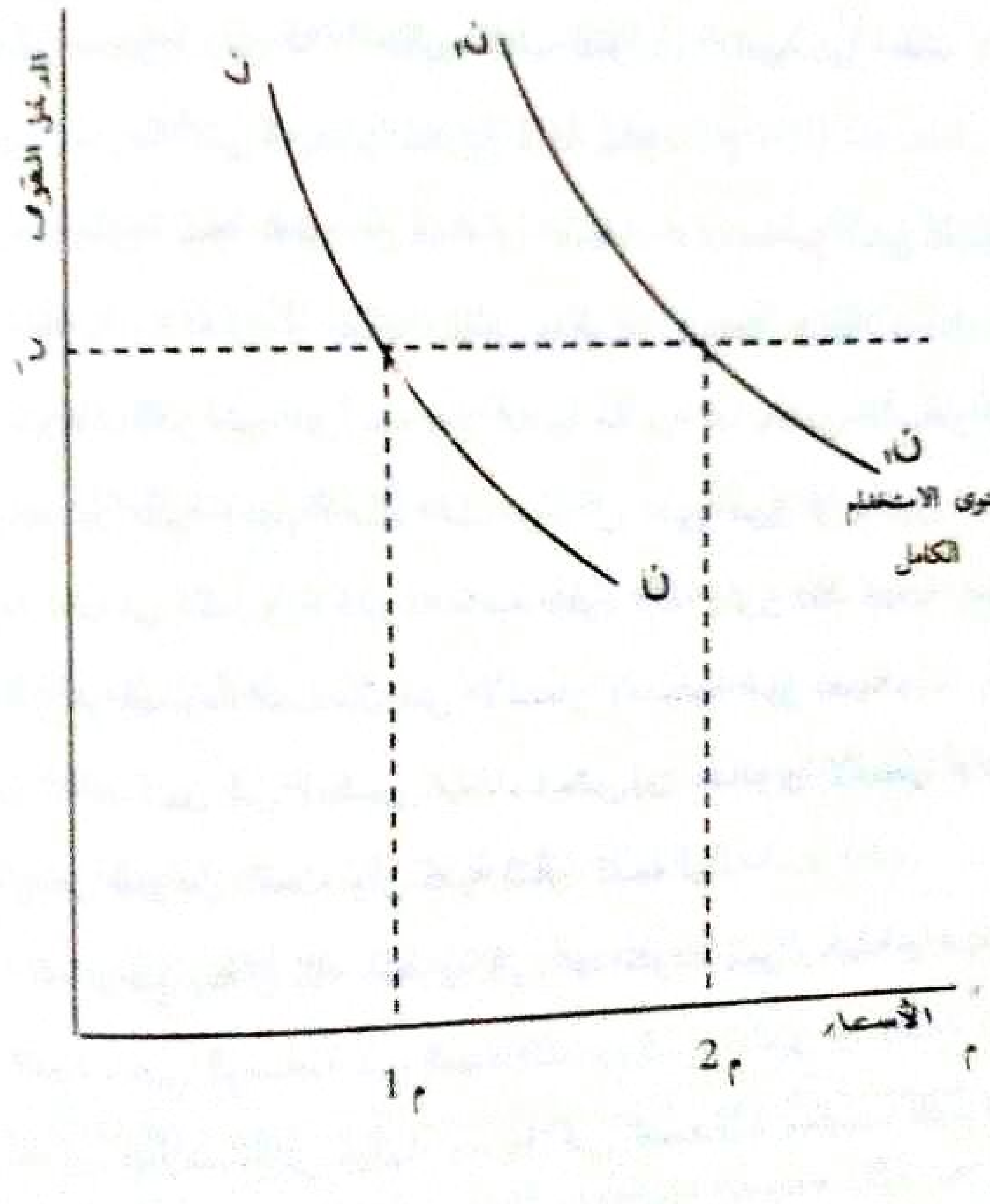
2 ـ تفترض نظرية كمية النقود أن مستوى الأسعار هو متغير تابع للتغير فى كمية النقود، ولا يمكن أن يتغير بالتالى مستوى الأسعار نتيجة لعوامل أخرى نقدية، وهذا الإفتراض غير صحيح أيضا فكثيرا ما تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية (عينية) مثل فشل موسم زراعى، دون أن يكون للعوامل النقدية دخل فى ذلك. وإذا تغيرت كمية النقود فإنما يكون ذلك نتيجة إستجابة للإرتفاع أو الهبوط الحاصل فى الأسعار لأسباب غير نقدية، لذا يذهب بعض الإقتصاديين إلى العكس تماما، فيعتبرون مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج هى العوامل الفعالة وأن كمية النقود تابعة لها.

كما يرجع إخفاق تلك النظرية إلى أنها نظرت إلى وظيفة واحدة من وظائف النقود وهى الوساطة فى المبادلات، وواقع الأمر أن النقود تقوم بوظائف أخرى. فبالإضافةإلى كونها وسيطا فى المبادلات ومقياسا للقيم تقوم

---

(1) د. السيد عبد المولى / النظم النقدية والصرفية / مصدر سابق ص ـ 240.

أيضا بوظيفة (مخزن للقيم) ومقتضى ذلك أن النقود ليس عليها فقط طلب مـ
(أى مثل الطلب على السلع والخدمات) وأنما طلب آخر مباشر تطلب لذ
بصفتها أصلا كامل السيولة وليس باعتبارها وسيطا فى المبادلات. وهو ما يـ
عنه نظرية كمية النقود.



رسم بيانى رقم (3)

العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

ويبين لنا الرسم البيانى رقم (3) أن الزيادة فى كمية النقود المتمثلة بإنتقال منحنى النقود من (ن) إلى ($ن_1$) سيؤدى إلى زيادة الأسعار من ($س_1$) إلى ($س_2$) مع بقاء الدخل الحقيقى (م) ثابت ليوضح لنا بأن مستوى الإستخدام كامل.

ومن ذلك يتضح لنا كيف تنهار فكرة التناسب المحكم بين التغير فى كمية النقود والتغير فى مستوى الأسعار ويصعب قبول فرض ثبات سرعة تداول النقود والحجم الحقيقى للمبادلات فى المدى القصير وينتفي الإستناد إلى إطراد السلوك السلبى لمستوى الأسعار.

وفى مواجهة هذه الإعتقادات يلجأ أنصار نظرية كمية النقود إلى تحديد سريان فروضها (بالظروف العادية) دون (فترات الإنتقال) غير أن التفرقة بين الظروف العادية وبين فترات الإنتقال يشوبها الغموض كما يكاد يؤدى إلى إتساع نطاق المقصود بفترات الإنتقال إلى جعل (الظروف العادية)[1] مجرد فكرة فرضية لا أثر لها فى واقع الحياة.

وبالرغم مما وجه إلى نظرية كمية النقود من إنتقادات فينبغى أن لا **تخفى عنا الحقائق التالية:[2]**

1 ـ أن التغير فى كمية النقود يؤثر فى المستوى العام للأسعار فمجمل الإنتقاد للنظرية الكمية هو الإعتقاد فى تلك العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود

---

(1) يرى البعض أنصار هذه النظرية بأن المقصود بالظروف العادية هو المدى الطويل إرتباطا بالأثر الكبير الذى تلعبه النقود فى تحديد الإتجاه العام لقوتها الشرائية فى المدى الطويل.

(2) د. سهير محمد معتوق / الإتجاهات الحديثة فى التحليل النقدى / الدار المصرية ـ اللبنانية / الطبعة الأولى / سنة 1988 ص ـ 32.

ومستوى الأسعار، أما القول بأن هناك ثمة علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار فذلك أمر ليس عليه خلاف بشرط أن ينظر إلى كمية النقود المتداولة فى علاقتها بالنشاط الإقتصادى بصفة عامة وعلى وجه الخصوص مدى تشغيل عوامل الإنتاج وتوزيع الإنتاج بين المستهلكين والإستثمار.(1)

2 ـ أن هذه النظرية كان لها الفضل فى التنبيه إلى خطورة الدور الذى يلعبه الإفراط النقدى فى خلق الموجات التضخمية، كما أنها تلقى لنا الضوء على جوانب هامة وخطيرة لفهم قضية التضخم فى البلاد المتخلفة وعلى الأخص جانب الإختلال الذى يحدث بين كمية النقود وحجم السلع السلع والخدمات فى هذه البلاد.(2)

3 ـ أن هذه النظرية يمكنها أن تفسر لنا الإرتفاع التضخمى فى الأسعار فى ظل ظروف معينة يتحقق فيها جانب كبير من إفتراضاتها.(3)

أن الإنتقادات التى وجهت إلى صيغة (فيشر) لنظرية كمية النقود قد أدت إلى إدخال بعض التعديلات الهامة على معادلة (فيشر) وكان من أهم هذه

---

(1) د. حازم الببلاوى / دروس فى النظرية النقدية / المكتب المصرى الحديث / الاسكندرية / 1966 ـ ص 146.

(2) د. رمزى زكى / مشكلة التضخم فى مصر / أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء / الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ 1980 ـ ص 49.

(3) ومن ثم تعد هذه النظرية بمثابة (نظرية جزئية) وليست عامة فهى تحليل أجزاء من الواقع أو تظهر جزء فقط الحقيقة وهى تنطبق فى ظروف معينة ولا تنطبق فى ظروف أخرى، فيمكن

التعديلات تلك التى جاءت على يد (الفريد مارشال) وأعضاء مدرسة كمبردج فى مطلع القرن الحالى. وتعرف معادلة نظرية الكمية بعد تعديلها بإسم (معادلة كمبردج).

*****

-- لهذه النظرية أن تنطبق بالنسبة لحدوث تغيرات كبيرة وكثيفة فى كمية النقود (التوسع التضخمى فى وسائل الدفع) فإذا لجأت دولة معينة إلى إصدار مبالغ فيه للنقود وبالذات النقود الورقية، متجاوزة الحدود التقليدية للإصدار، فسوف يترتب على ذلك إرتفاع فى الأسعار وقد يكون هذا الإرتفاع تناسبيا (على وجه التقريب) أى أنه بعد تجاوز حدا معينا فى الإصدار فسوف تكون هناك رابطة محكمة بين الإرتفاع فى الأسعار والزيادة فى حجم النقود فى التداول وهنا قد ينسب الإرتفاع فى الأسعار إلى الزيادة فى كمية النقود.

المبحث الثالث

معادلة الأرصدة النقدية

ـ معادلة كمبردج ـ

وتمثل هذه المعادلة إعـادة صياغـة للنظريـة الكميـة أو (لمعادلة فيشر) دون أن تمس جوهرها. وسميت (بمعادلـة كمـبردج) نسـبة إلـى جامعـة كمـبردج التى كان لها الفضل فى إيجادها وبلورتها بل على وجه الدقة إلى أستاذ الإقتصاد السياسى فى هذه الجامعة (الفريد مارشال) ومن بعده (بيجو) الذى قـام بإستكمال جهوده فى هذا المجال.

وترى هذه المعادلة بوجود نسبة من دخول الأفـراد أو المشـروعات لا يرغبون بإنفاقهـا علـى السلع والخدمـات بـل يفضلـون الإحتفـاظ بهـا علـى شكل أصول مالية لأسباب عديدة وتسمى هذه الحالة (بـالتفضيل النقـدى)، وتتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل. لكن أن إرتفاع نسبة التفضيل النقـدى هـذه تـؤدى إلى إنخفاض حجم الدخل النقدى وبالعكس أن إنخفاضـها يؤدى إلـى إرتفـاع حجم الدخـل النقـدى، ويلاحـظ مـن ذلـك أن هـذا الميـل للإحتفـاظ بـأرصدة سـائلة لـدى الأفراد يؤدى إلى التأثير علـى حجـم الإنتـاج ومـن ثـم علـى حجـم الدخـل وعلـى المستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة.

ويمكن التعبير عن معادلة كمبردج بالصيغة التالية:

كمية النقود = نسبة التفضيل النقدى (الناتج القومى الحقيقى × مستوى الأسعار).

ويرمز لها بالصيغة التالية:

ن = ع (د . م)

حيث أن:

ن تعنى كمية النقود.

(ع) التفضيل النقدى ، أى النسبة التى يرغب الأفراد أو المشروعات الإحتفاظ بها من دخلهم على شكل أرصدة نقدية سائلة.

(د) الناتج القومى أو الدخل القومى الحقيقى.

(م) المستوى العام للسعار.

وبغرض المقارنة مع معادلة فيشر (معادلة المبادلات) نلاحظ مايلى:

1 ـ (ن) ثابتة لا تختلف عن (ن) عند فيشر

2 ـ هناك فرق بين (ك) عند فيشر والتى يقصد بها جميع المبادلات التى تتم فى أسواق السلع والخدمات والمال، أو تداول أصول حقيقية موجودة فى فترات سابقة. أى حجم المبادلات الوسيطة والنهائية. لكم (د) عند مارشال يقصد بها الناتج القومى الحقيقى أو الدخل القومى الحقيقى والذى يعنى الإنتاج النهائى من السلع الإستهلاكية والإستثمارية أو ما يعادله نقديا أى كمية نقدية.

3 ـ هناك إختلاف بين (م) عند فيشر والتى تعتبر المتوسط العام لأسعار كافة المعاملات الإقتصادية الوسيطة والنهائية ... فى حين أن (م) عند مارشال تعبر عن متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط.

4 ـ أما (ع) فهى الأساس الذى يستند إليه فى التفريق بين المعادلتين والتى تعبر عن التفضيل النقدى المارشالى وهى نسبة معينة من الدخل يرغب الأفراد فى الإحتفاظ به فى صورة أرصدة نقدية سائلة مثلما ذكرنا. فلو كانت مثلا (ع – 5 / 1) فأن هذا يعنى أن العناصر الإقتصادية (الأفراد والمشروعات) ترغب الإحتفاظ بنسبة (20٪) من دخلها النقدى بصورة أرصدة نقدية سائلة بينما تستخدم النسبة الحقيقية (80٪) فى مقابلة ما يقومون بشراءه من السلع الإستهلاكية والإستثمارية والخدمات. يمكننا الحصول على قيمة (ع) بالصورة التالية من خلال ضرب طرفى المعادلة فى وسطيها.

$$\text{نسبة التفضيل النقدى} = \frac{\text{كمية النقود}}{\text{الدخل القومى الحقيقى} \times \text{مستوى الأسعار}}$$

أى:

$$ع = \frac{ن}{د \cdot م}$$

كما أن:

$$م = \frac{ن}{ع \cdot د}$$

والتى تعنى:

$$\text{مستوى الأسعار} = \frac{\text{كمية النقود}}{\text{نسبة التفضيل النقدى} \times \text{الدخل القومى الحقيقى}}$$

كما يرى مارشال أن حدوث تغير فى المعامل (ع) يترتب عليه تغير فى مستوى الأسعار وفى حجم الدخل النقدى للمجتمع إذا بقيت كمية النقود ثابتة دون تغير.

فإذا زاد التفضيل النقدى (ع) للمجتمع فجأة ـ لسبب أو لآخر(1) أى إذا فرض أن العناصر الإقتصادية زادت رغبتها فى الإحتفاظ بالنقود، فمعنى ذلك انهم أصبحوا يفضلون الإحتفاظ بنسبة معينة من دخولهم النقدية فى صورة نقود سائلة أكبر من النسبة التى إعتادوها، فإذا تدخل النظام المصرفى فى هذه الحالة وقام بإمدادهم بالكمية الإضافية من النقود التى تتناسب مع التغير فى طلبهم على الأرصدة النقدية، أى إذا صاحب الزيادة فى الطلب على النقود زيادة المعروض منها بنفس النسبة فلن يستتبع الزيادة فى التفضيل النقدى أية زيادة فى الأسعار ـ أو أى تغير فى قيمة الدخل القومى ـ وسوف يحتفظ الإقتصاد بتوازنه السابق ولكن عند مستوى جديد أكثر إرتفاعا لـ (ع).

أما إذا لم تستجب السلطات النقدية لزيادة رغبة الأفراد فى الإحتفاظ بالنقود ـ معبرا بالعلاقة (ع) ـ ولم تغير من كمية النقود المعروضة لمقابلة

---

(1) أى زاد تفضيل السيولة نتيجة توقع الأفراد بإنخفاض الأسعار مما يجعلهم يقللون من طلبهم على السلع والخدمات ويحتفظون بالقوة الشرائية لحين أن تتحقق توقعاتهم وتنخفض الأسعار.

التغير فى الطلب عليها، أى إذا بقيت كمية (ن) ثابتة رغم زيادة (ع) فسوف يتجه الأفراد إلى تقليل طلبهم على السلع والخدمات (رغبة فى زيادة كمية النقود لديهم) - أى يحدث تحول فى تفضيل الأفراد أو العناصر الإقتصادية بصفة عامة من السلع إلى النقود فتنخفض الأسعار بالتالى وتقل المبيعات ويتكدس المخزون لدى التجار والذين يتجهون بدورهم إلى تقليل طلبهم على على السلع من المنتجين فينخفض الإنتاج وينخفض الدخل القومى الحقيقى والنقدى[1] وكلما إنخفض الدخل النقدى - مع بقاء كمية النقود ثابتة - إرتفعت النسبة الفعلية بين الأرصدة النقدية المتاحة والدخل القومى — ويستمر إنخفاض هذا الأخير حتى تتساوى تلك النسبة الفعلية مع النسبة المرغوب فيها — وبمجرد أن يتم هذا التعادل يتوقف الدخل النقدى عن الإنخفاض، وهنا يعود النظام الإقتصادى إلى الإستقرار عند مستوى توازنى جديد تتعادل عنده النسبة الفعلية بين الدخل وكمية النقود الثابتة مع العلاقة (ع) فى مستواها الجديد المرتفع.

ويحدث العكس بالطبع فى حالة إنخفاض ميل العناصر الإقتصادية للتفضيل النقدى أى نقصان النسبة المرغوب فى الإحتفاظ بها فى شكل نقود سائلة والذى يعنى زيادة كمية النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات مما يؤدى إلى إرتفاع الأسعار ... وهكذا .

أما أثر تغير كمية النقود (ن) فان زيادة كميتها وعدم رغبة المجتمع

---

(1) أو تنخفض القيمة للدخل القومى حتى مع ثبات الحجم الحقيقى للإنتاج عند نفس المستوى نتيجة إنخفاض مستوى الأسعار.

فى تغير نسبة ما يحتفظ به من أرصدة نقدية (ع) فسوف توجد نقود زائدة(1) عن حاجة العناصر الإقتصادية للإحتفاظ بها فى صورة أرصدة نقدية مما يجعلها تقبل على إستعمال تلك الزيادة فى النقود ـ الجديدة ـ فى الإنفاق، وتفسير ذلك أن كمية النقود الموجودة فى أيدى الأفراد بعد الزيادة قد أصبحت أكبر من النسبة من الدخل القومى والتى يرغب المجتمع فى الإحتفاظ بها فى شكل نقدى من الأموال العادية مما يؤدى إلى إختلال العلاقة (ع) والتى ينبغى أن تقود إلى التوازن الجديد. أنظر الرسم البيانى رقم (4).

ولكى تعود (ع) إلى التوازن ينبغى على الأفراد ـــ من مجوعهم ـــ أن يتخلصوا مما فى حوزتهم من نقود فائضة عن حاجاتهم وذلك بإنفاقها فى سوق السلع والخدمات ـ وهذا يكون من شأنه التأثير على قيمة الدخل القومى، حيث يتجه الدخل الحقيقى إلى التزايد أوتتجه الأسعار إلى الإرتفاع أو كليهما ـــ فتزيد القيمة النقدية للدخل القومى إلى المستوى الذى تعود فيه العلاقة بينه وبين كمية النقود إلى مستواها الطبيعى وهنا تقف العملية ويستقر الدخل القومى (النقدى) وكمية النقود ومستوى الأسعار عند مستوى توازنى جديد.(2)

وقد وجهت إلى معادلة الأرصدة النقدية عدة إنتقادات تركزت أهمها على ثبات الناتج القومى الحقيقى وثبات نسبة الأرصدة النقدية التى يرغب الأفراد الإحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة خلال الفترة الزمنية القصيرة.

---

(1) يمكن معرفة حجم النقود الزائدة من خلال المعادلة التالية:

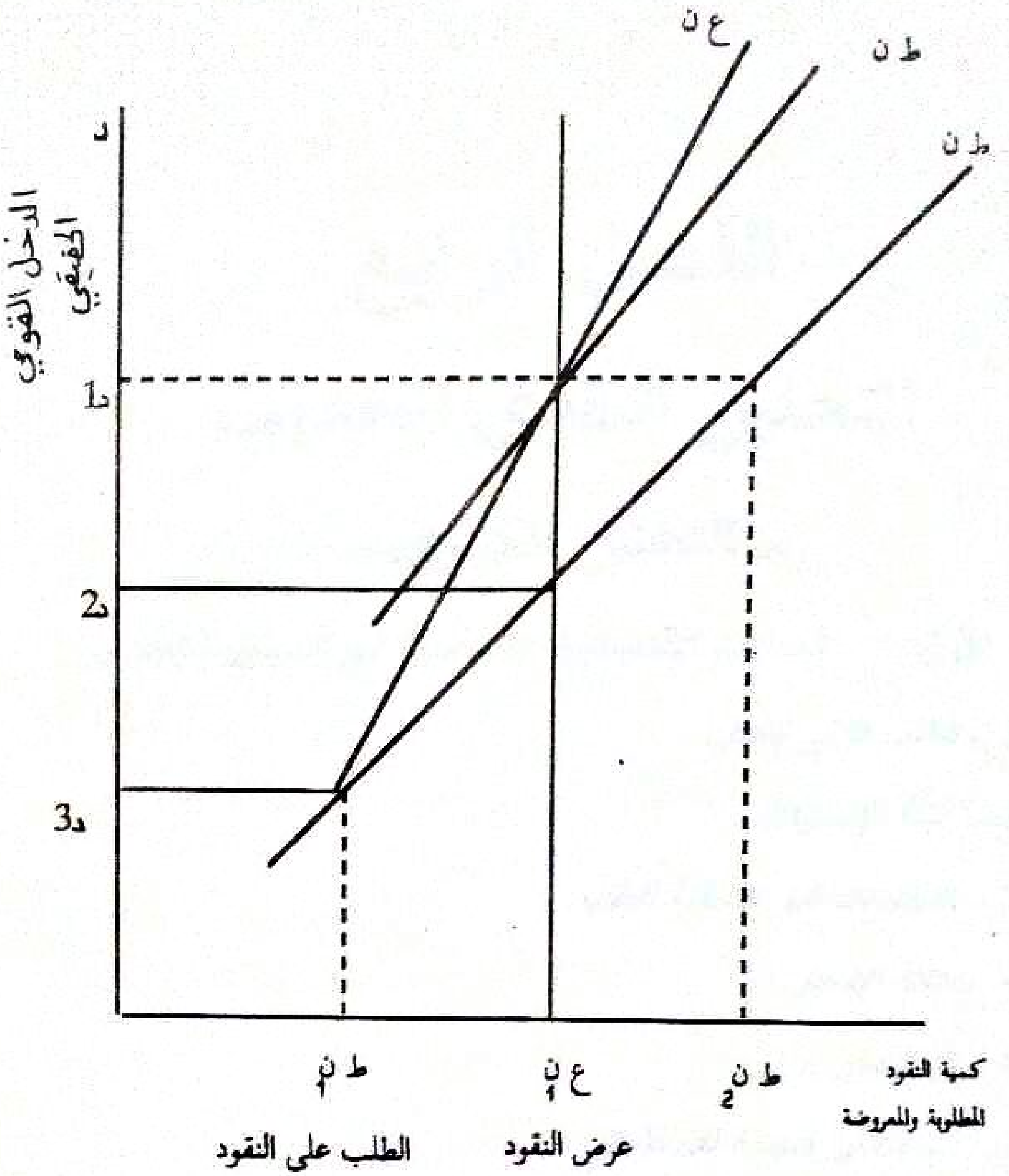
النقود الزائدة = ن − ع (د . م)

(2) د . سهير محمود معتوق / الإتجاهتا الحديثة فى التحليل النقدى / مصدر سابق ـ ص 36 ـ 37.

وهذه الإنتقادات هى:

1 ـ لا يمكن تصور حالة التوظيف الكامل لجميع عناصر الإنتاج فى المجتمع خلال فترة زمنية قصيرة كما تفترضه نظرية الأرصدة النقدية بل لابد من وجود طاقات عاطلة فى بعض المشروعات، وعليه فأن زيادة كمية النقود يعنى زيادة القوة الشرائية للمجتمع وإنتعاش الطلب الكلى. وعليه فأن المشروعات ستحاول أن تزيد إنتاجها لغرض الإستفادة من إنتعاش الطلب وذلك عن طريق تشغيل الطاقات العاطلة لديها وزيادة كمية إنتاجها بدلا من إرتفاع مستوى الأسعار ... وعليه أن إفتراض ثبات الناتج القومى الحقيقى لا يمكن قبوله بل يتغير أيضا فى المدة القصيرة.

2 ـ على خلاف معادلة الأرصدة النقدية فأن نسبة الرصيد النقدى ستتأثر بالتغيرات التى تحصل فى كمية النقود، وأن النقود لا تطلب لغرض التبادلات الإقتصادية فقط بل تطلب كمخزن ومستودع للقيم والثروة، وأن هناك علاقة عكسية بين التفضيل النقدى وبين سعر الفائدة الذى يرتبط بعلاقة تأثيرية بكمية النقود.



معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج) من خلال العلاقة بين التفضيل النقدى والدخل النقدى

رسم بيانى رقم (4)

*****

الفصل الرابع

التحليل النقدى الحديث

ـ التحليل الكينزى ـ

المبحث الأول: *المفاهيم الإقتصادية الأساسية فى التحليل الكينزى.*

1 ـ الطلب الكلى الفعال.

2 ـ دالة الإستهلاك.

3 ـ المحددات غير الدخلية للطلب.

4 ـ دالة الإدخار.

5 ـ الإستثمار

أ ـ الكفاية الحدية للإستثمار

ب ـ سعر الفائدة ودوافع الطلب على النقود.

1 ـ دافع المبادلات.

2 ـ دافع الإحتياط لمواجهة الطوارئ.

3 ـ دافع المضاربة.

جـ ـ تحديد سعر الفائدة.

المبحث الثانى: *المستوى التوازنى للدخل القومى.*

المبحث الثالث: *المضاعف.*

الفصل الرابع

التحليل النقدى الحديث
ـ التحليل الكينزي ـ

لقد سبق وأن إتضح لنا بـأن التحليل الإقتصادى الكلاسيكى قد قسم الإقتصاد إلى نموذجين أحدهما عينى والآخر نقدى ... وأن التوازن الإقتصادى للنظام إنما يتحدد بتفاعل علاقات القوى الداخلية فى إطار النموذج العينى، ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوى له عند حركات سعر الفائدة. وبناء على ذلك فأن إنتقال حقل البحث من النموذج العينى إلى النموذج النقدى لا يغير من صحة وقيمة النتائج المستخلصة فى إطار علاقات النموذج العينى، ذلك أن النقود محايدة؛ لا تعمل شيئا، أو هى ليست سوى (ستار يخفى الحقيقة دون أن يغير جوهرها). وأمام هذه الفرضيات خرج التقليديون بالمستخلصات التالية:

1 ـ مبدأ حياد النقود، وترتب عليه فصل النظرية النقدية عن نظرية التشغيل والدورات.

2 ـ مبدأ تلقائية التوازن الإقتصادى، وتخمض عنه تعميد مبدأ الحرية الإقتصادية، والمناداة بعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى.(1)

وبعد أن حدث الكساد فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1929 ـ 1934، والذى إمتد منها إلى دول أوروبا الغربية خلال نفس الفترة وتعرض النظام الإقتصادى الرأسمالى قبلها فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى، لأزمات إقتصادية حادة ومعقدة والتى أحدثت صدمات كبيرة هدد بتقويض هذا النظام، فنتيجة لكل ذلك فقد أظهرت النظرية الإقتصادية الكلاسيكية عجزا فى معالجة هذه الأزمة وغير قادرة على إستيعاب وتحليل كافة المتغيرات الإقتصادية الكلاسيكية ، الأمر الذى قاد إلى إنهيارها وفشل التلقائية التى يسير عليها هذا السوق (واليد الخفية) التى تعمل إعادة التوازن للإقتصاد عند تعرضه للإختلال من خلال مستوى من الدخل يتحقق فيه التشغيل الكامل تلقائيا دون تدخل الدولة ... يضاف إلى ذلك كله بروز إتجاه تحليلى نقدى جديد أكثر شمولية قاده الإقتصادى الإنكليزى المعروف اللورد (جون مينارد كينز)، لمعالجة مشكلة تفشى البطالة وإنهيار الأسوق بشكل لم يسبق له مثيل فى الإقتصادات الرأسمالية من قبل .... وقد كان أسهامه الفكرى الكبير من خلال كتابه (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) الذى ظهرعام 1936 والذى أحدث تغييرات جوهرية وعميقة فى الفكر الإقتصادى.

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / دار النهضة العربية / بيروت / 1976 ـ ص 146 ـ 147.

وقد تميز التحليل الكينزى فى تفسير قيمة النقود بإعتماده على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلى المتوقع وبإعتباره المتغير المستقل الذى يحدد مستويات العمالة والناتج والدخل القومى طاما أن الباعث الأساسى الذى يحرك عجلة الإقتصاد هو الربح، فى حين إعتمدت النظرية الكلاسيكية فى تفسير قيمة النقود على أساس العلاقة الكمية بين عرض النقود والطلب عليها.

المبحث الأول

المفاهيم الإقتصادية الأساسية فى التحليل الكينزى

ان أهم المفاهيم التى إعتمدها كينز فى تحليله الإقتصادى والتى تطاع من خلالها تحقيق الوحدة فى النظرية الإقتصادية بأسلوب شامل ومترابط هى:

1 - الطلب الكلى الفعال.

2 - الإستهلاك.

3 - الإدخار والإستثمار ونظرية سعر الفائدة.

••••••••

- الطلب الكلى الفعال:

يتكون الطلب الكلى على السلع والخدمات من نوعين هما:

أ - الطلب الفعال.

ب - طلب التمنى.

فأن الطلب الكلى الفعال يتضمن القيام فعلا بعملية الشراء أى الحصول على السلع والخدمات.

أما المفهوم الثانى أى طلب التمنى ويعنى به رغبة الأفراد فى حصولهم على السلع والخدمات دون إقتران ذلك بالقوة الشرائية وهم يرغبون تحقيق ذلك عندما يمتلكون هذه القوة الشرائية.

وعليه فأن المقصود بالطلب الكلى الفعال، إنفاق جميع الوحدات الإقتصادية كأفراد أو مشروعات وليس إنفاق الوحدة الإقتصادية الواحدة أو الفرد الواحد، حيث يتكون من :

أ ـ الإنفاق على السلع الإستهلاكية.

ب ـ الإنفاق على السلع الإستثمارية.

جـ ـ الإنفاق الحكومى.

من خلال إفتراض أن الإقتصاد مغلق دون وجود مبادلات إقتصادية مع العالم الخارجى.

وفقا لذلك فأن العرض الكلى خلال الفترة القصيرة يتوازن مع الطلب الكلى الفعال حيث أن كمية النقود التى تنفق بهدف الحصول على السلع والخدمات تمثل دخول عوامل الإنتاج من خلال توزيعها على شكل أجور وفائدة وربح وريع.

وعليه وفقا لذلك أن:

الدخل القومى النقدى = مجموع دخول عوامل الإنتاج.

وأن:

الإنفاق على السلع والخدمات = الأجور + الفائدة + الربح + الريع.

أى أن الدخل القومى يمثل قيمة إنتاج المجتمع (الناتج القومى) خلال فترة زمنية معينة حيث أن هذا الإنتاج سيتضمن السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية، وعليه فأن:

الدخل القومى = قيمة السلع الإستهلاكية + قيمة السلع الإستثمارية.

ومن ذلك نحصل على:

الطلب الكلى الفعال = الدخل القومى = قيمة الناتج القومى.

وأيضا:

الإنفاق على السلع الإستهلاكية + الإنفاق على السلع الإستثمارية = الدخل الذى يتم الحصول عليه من بيع السلع الإستهلاكية + الدخل الذى يتم الحصول عليه من بيع السلع الإستثمارية.

أى أن الإنفاق القومى الصافى يتوزع بين جزئين أساسيين هما:

1 - الإنفاق القومى على الإستهلاك والذى يتضمن إجمالى الإنفاق القومى على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة يحسب خلالها الدخل القومى والتى تم إستهلاكها مباشرة لإشباع حاجات المستهلكين كأفراد ومشروعات.

2 - الإنفاق القومى على الإستثمار الصافى. ويتجسد فى إجمالى الإنفاق القومى على السلع الإستثمارية أو السلع الرأسمالية والتى يتحقق من خلالها الزيادة الحقيقية فى رأس المال القومى وتشتمل هذه السلع على

المبانى والأجهزة والمكائن والآلات والأدوات التابعة أو الملحقة بها.
ويضاف أو يطرح من ذلك صافى الزيادة أو النقص من السلع نصف المصنعة أو تامة الصنع وكذلك المواد الأولية، هذا فى حالة كون الإقتصاد مغلق، أما فى حالة كون الإقتصاد مفتوح، فيحسب أيضا صافى الزيادة والنقص فى الإستثمار الأجنبى والمتمثل فى الفرق بين قيمة الصادرات الخارجية من البلد إلى العالم الخارجي وبين قيمة الواردات الداخلة إليه من العالم الخارجي.

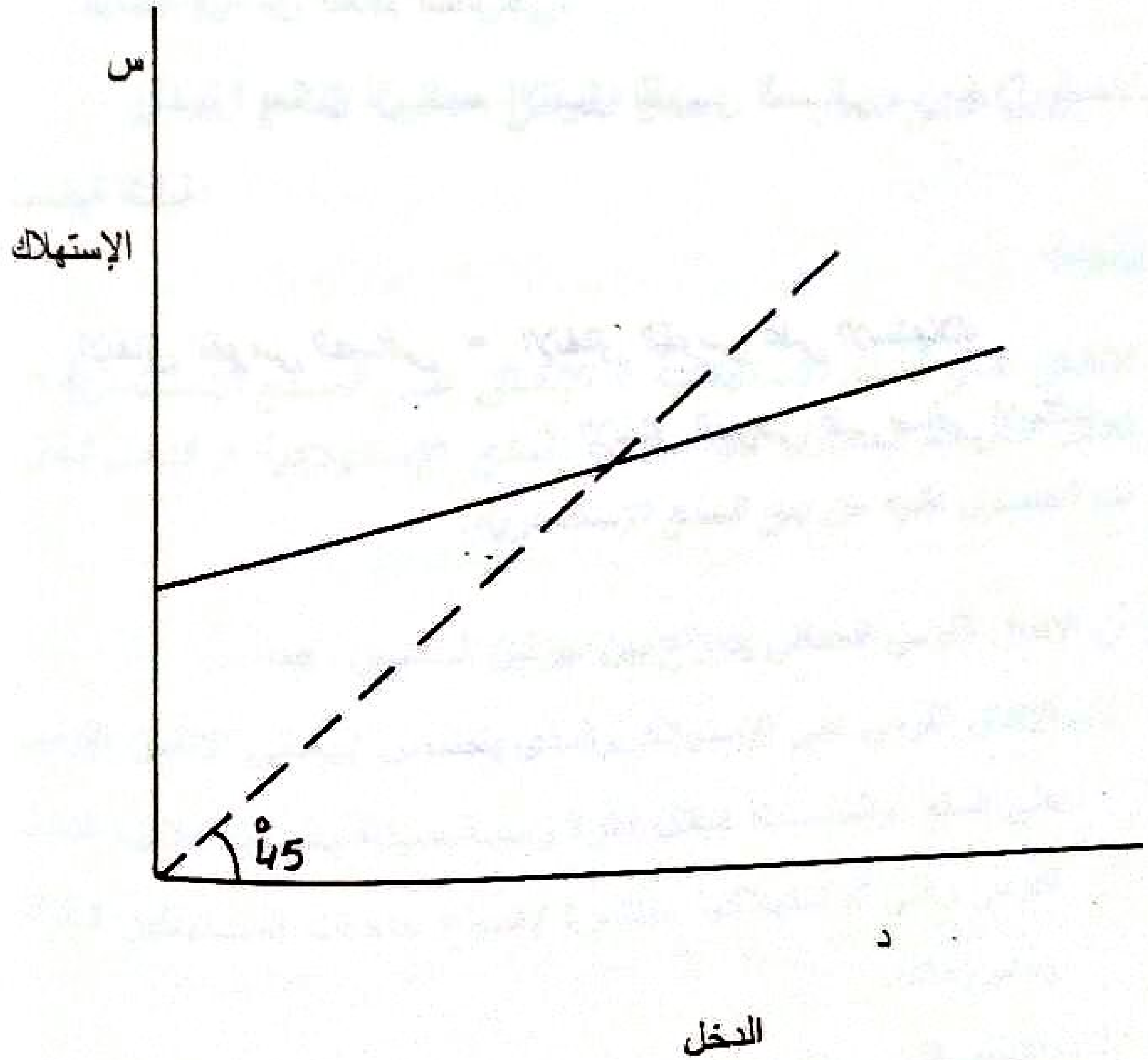
وأخيرا يمكن أن نفهم الإنفاق القومى الصافى من خلال المعادلة سابية التالية:

الإنفاق القومى الصافى = الإنفاق القومى على الإستهلاك

+ الإنفاق القومى على صافى الإستثمار.

2 ـ دالة الإستهلاك:

لقد وضع كينز الإستهلاك كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل فى علاقة دالية طردية محددة بدالة الإستهلاك، حيث أن أية زيادة فى الدخل يتبعها زيادة فى الإستهلاك أيضا ولكن بنسبة أقل وبالعكس، ولذلك فأن ميل دالة الإستهلاك يكون مساويا لأقل من الواحد الصحيح.



رسم بيانى رقم (5)

ـ دالة الإستهلاك ـ

وتتوزع الدخول التى يستلمها الأفراد نتيجة إشتراكهم فى العمليات الإنتاجية بين الإستهلاك والإدخار ... وتتحدد المبالغ التى ينفقها الأفراد حسب تحليل الكينزى فى المدة القصيرة على السلع والخدمات الإستهلاكية بعاملين أساسيين هما:

1 ـ دخول الأفراد الصافية.

2 ـ ميل الأفراد إلى الإنفاق على السلع والخدمات.

ويعبر عن هذه العلاقة الدالية بالصيغة الرياضية التالية:

س = م (د)

أى أن:

الإستهلاك = الميل الحدى للإستهلاك (الدخل الصافى)

وبما أن من المنطق الإقتصادى ان الأفراد سيقومون بالإنفاق على السلع الإستهلاكية والخدمات حتى وإن كان الدخل مساويا للصفر، فلا بد إذن من استخدام متغير آخر (ص) يعبر عن هذه الحالة فى المعادلة السابقة لتصبح عندها دالة الإستهلاك

س = ص + م (د)

أى أن (ص) هى المتغير الذى يعبر عن إنفاق الأفراد على الإستهلاك حتى وإن كان دخلهم مساويا للصفر.

ومثلما ذكرنا فى البداية أن ميل الإفراد إلى الإستهلاك يزداد تبعا للزيادات الحاصلة فى دخولهم ولكن بنسبة أقل، أى أن الميل الحدى للإستهلاك يتناقص بعد بلوغ الدخل مرحلة معينة وليعبر أيضا أن وصول الأفراد إلى حالة من الإشباع من السلع والخدمات الضرورية والتى تشكل النسبة الأكبر من حجم الدخل فى مراحله الأولى، ويستمر الأفراد فى الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى الأقل ضرورة أو أهمية عند كل زيادة تحصل فى دخولهم.

ويعبر عن الميل الحدى للإستهلاك بالصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدى للإستهلاك} = \frac{\text{مقدار التغير فى الإستهلاك}}{\text{مقدار التغير فى الدخل}}$$

وبالموز تكتب:

$$\text{م ح س} = \frac{\text{س}}{\text{د}}$$

أما الميل المتوسط للإستهلاك فيمكن الحصول عليه من خلال الإستهلاك مقسوما على حجم الدخل:

$$\text{الميل المتوسط للإستهلاك} = \frac{\text{الإستهلاك}}{\text{الدخل}}$$

وبالرموز تكتب:

$$\text{م م س} = \frac{\text{س}}{\text{د}}$$

فلو إفترضنا البيانات الواردة فى الجدول رقم (1) فيمكننا الحصول على الميلين الحدى والمتوسط للإستهلاك على النحو التالى:

الدخل القومى د (مليون دينار)	الإستهلاك س (مليون دينار)	الميل المتوسط للإستهلاك م م س = س / د	الميل الحدى للإستهلاك م ح س = س / د
صفر	240	-	-
300	270	0.900	0.90
330	296.7	0.899	0.89
360	322.2	0.895	0.85
390	347.4	0.890	0.84
420	372	0.855	0.82
450	396	0.880	0.80
480	419.4	0.870	0.78

جدول رقم (1)

$$\text{وعليه فان م ح س} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ د}} = \frac{240 - 270}{\text{صفر} - 300}$$

$$= \frac{270 - 396.7}{270 - 300} = \frac{26.7}{30} = 0.89$$

$$0.85 = \frac{25.5}{30} = \frac{296.7 - 322.2}{330 - 360}$$

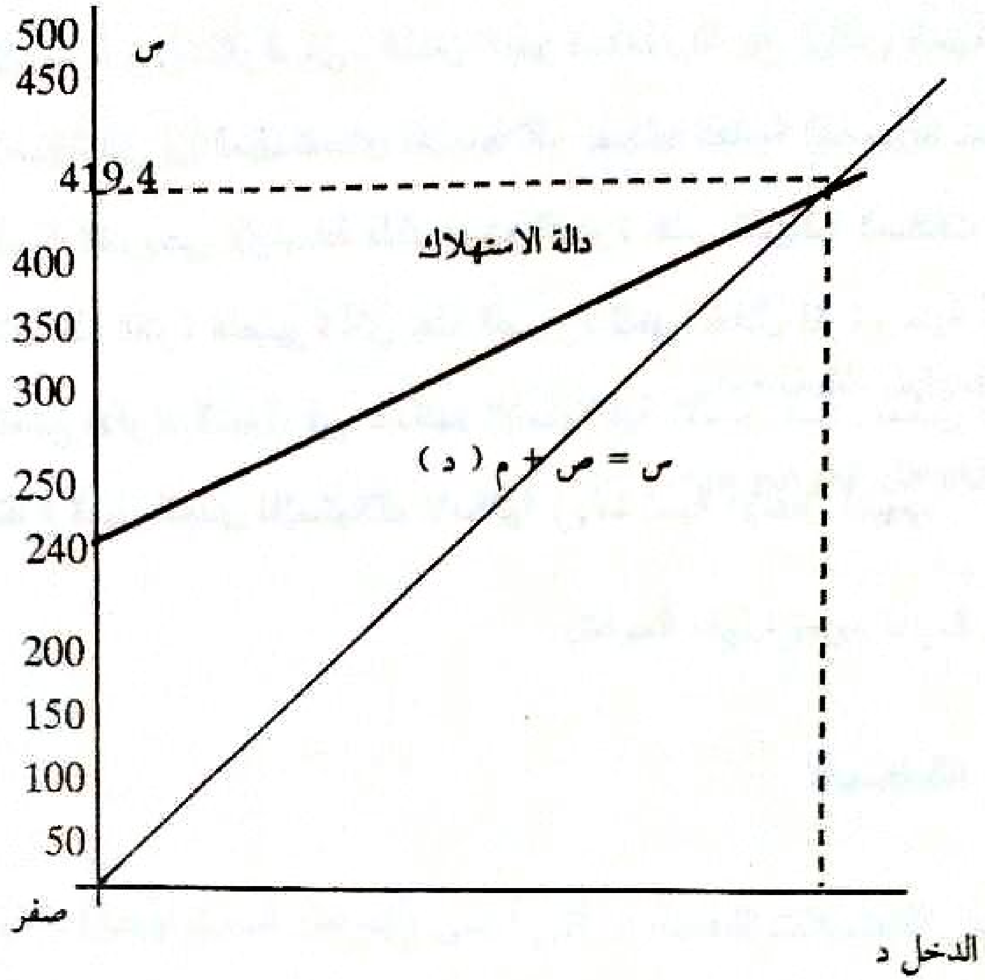
$$0.84 = \frac{25.2}{30} = \frac{322.2 - 347.4}{360 - 390}$$

$$0.82 = \frac{24.6}{30} = \frac{347.4 - 372}{390 - 420}$$

$$0.80 = \frac{24}{30} = \frac{372 - 396}{420 - 450}$$

$$0.76 = \frac{23}{30} = \frac{396 - 419}{450 - 480}$$

ويمكن تصوير دالة الإستهلاك بيانيا حسب الأرقام الواردة فى الجدول رقم (1)



رسم بيانى رقم (6)
دالـــة الإستهـلاك

ومن الرسم البيانى رقم لمنحنى دالة الإستهلاك نستنتج مايلى:

1 ـ إتجاه منحنى الإستهلاك إلى الأعلى من اليسار نحو اليمين.

2 ـ ينبسـط المنحنـى كلمـا يـزداد إتجاهـه نحـو اليميـن ليؤكـد أن الزيـادة فـى الإستهلاك متناقصة نسبيا مع تزايد الدخل.

وقد أكد كينز بأن الميل الحدى للإستهلاك فى البلدان الفقيرة أعلى مما
عليه فى البلدان الغنية لأسباب تتعلق بمستوى الإشباع المنخفض للحاجات
ضرورية لدى الأفراد فى البلدان الفقيرة بالمقارنة مع البلدان الغنية.
لإضافة إلى أن الميل الحدى للإستهلاك خلال الفترة القصيرة يتسم بوضوح
اقصه التدريجى لإرتباط ذلك بعدم القدرة على تكييف العادات الإستهلاكية
خلال هذه الفترة القصيرة لكن هذه الصورة تتغير خلال فترة زمنية أطول، حيث
ستطيع الأفراد التحول فى عاداتهم الإستهلاكية الأمر الذى يمكن أن يقود إلى
رتفاع الميل الحدى للإستهلاك لإمكانية زيادة نسبة الإنفاق لديهم.

3 ـ المحددات غير الدخلية للطلب:

لقد تصور كينز أن المحددات غير الدخيلة يمكن أن تمارس دور مؤثر فى الإستهلاك الكلى فى المدى الطويل وقد قسم هذه المحددات إلى قسمين من العوامل هما:

1 ـ العوامل الشخصية.

2 ـ العوامل الموضوعية.

وفيما يلى شرحا موجزا لهذه العوامل.

1 ـ العوامل الشخصية:

وهى التفضيلات النفسية أو التى تسمى (العوامل السايكولوجية) والتى تؤثر فى رغبة وطلب الأفراد على السلع والخدمات، حيث تتأثر بالدعاية والإعلان والتوقعات المستقبلية عن مستوى الأسعار، ووفرة السلع مستقبلا، وتكوين إحتياطى لمواجهة الأحداث الطارئة أو للتعليم وغير ذلك .... الأمر الذى يحدد إتجاهات الطلب ويؤدى إلى إنتقال دالة الإستهلاك الكلى إلى الأسفل أو إلى الأعلى.

2 ـ العوامل الموضوعية:

وتتضمن المتغيرات غير الدخيلة التى يمكن أن تؤثر فى قدرة الأفراد الإستهلاكية والتى تكون عادة خارجة عن قدرة الفرد فى التحكم لكونها تمس المجتمع بأكمله.

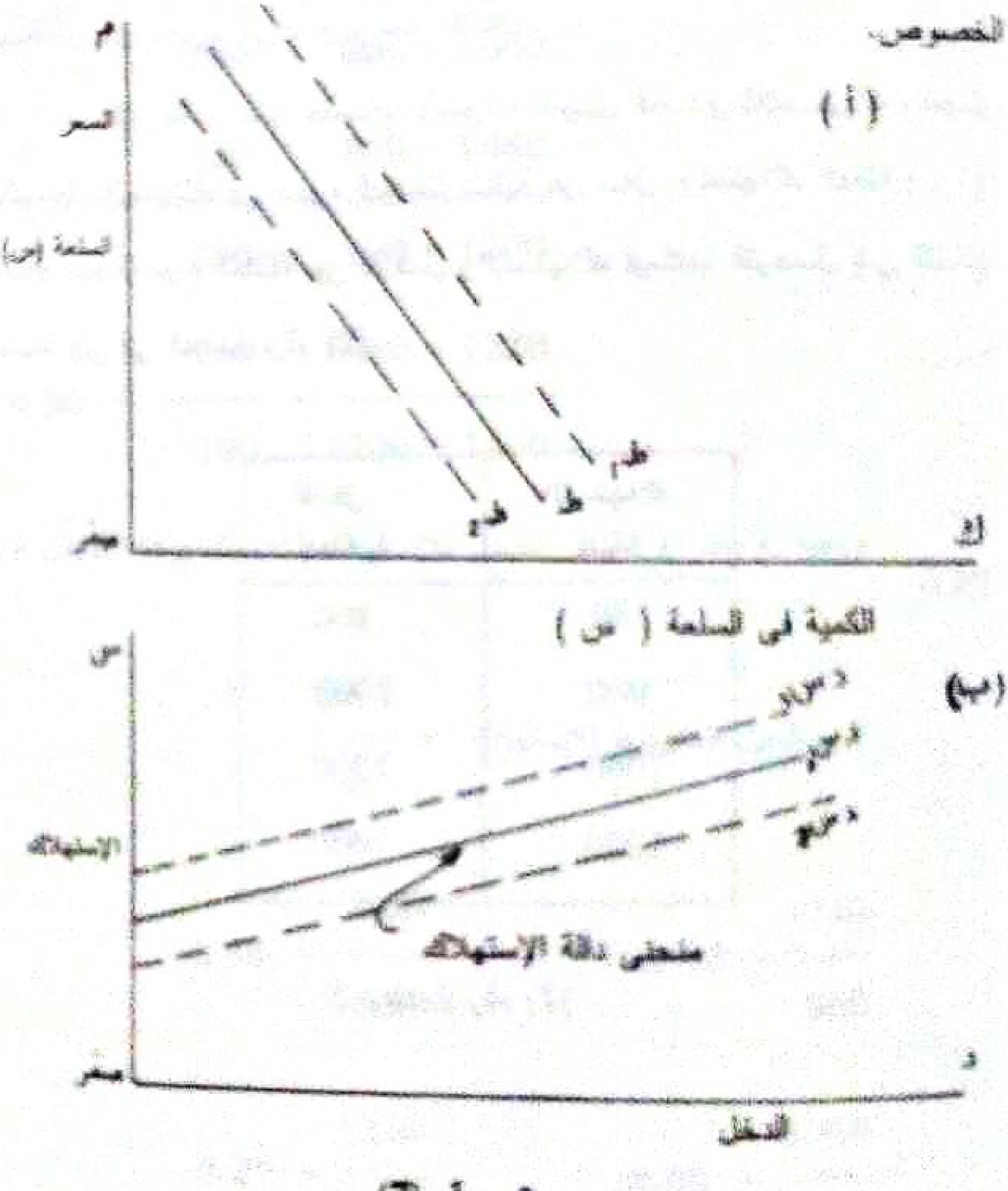
وتتكون هذه العوامل من الآثار التى يتركها توزيع الدخل على مستوى الإستهلاك الكلى وبالتالى تغير دالة الإستهلاك نحو الأعلى والأسفل.

كما أن شروط وتكلفة الإقتراض تتحكم فى إقتراض المستهلك لغرض الإستهلاك، فلو كانت هذه الشروط والتكلفة أقل، تدفع بالمستهلك إلى الإقتراض مما يدفع بدوره دالة الإستهلاك الكلى نحو الإرتفاع، لكن فى هذه الحالة سيتناقص مستوى الإدخار عند جميع الحالات. كما أن الأفراد سيزيدون من ثرواتهم (الأصول) مع مرور الزمن، أى خلال الفترة الزمنية الطويلة، مما يدفع بدالة الإستهلاك نحو الأعلى فى حالة ثبات الأسعار. بينما يحدث العكس فى حالة تغير الأسعار فأن منحنى دالة الإستهلاك الكلى سينخفض نحو الأسفل.

كما يؤثر سعر الفائدة على الإدخار والإستهلاك للأفراد. ففى حالة إرتفاع سعر الفائدة فان الأفراد سيميلون إلى الإدخار وبالتالى سينخفض منحنى دالة الإستهلاك الكلى إلى الأسفل، وعلى العكس فى حالة إنخفاض سعر الفائدة فأن الميل نحو الإدخار سينخفض وبالتالى سيرتفع منحنى دالة الإستهلاك الكلى نحو الأعلى.

أنظر الرسم البياني رقم (7) الذي يوضح العلاقة بين منحنى دالة الإستهلاك الكلي ومنحنى الطلب الكلي.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه العوامل الموضوعية تمارس أثرها في الطلب الإستهلاكي الكلي على إفتراض ثبات العوامل الأخرى الشخصية على وجه الخصوص.



رسم بياني رقم (7)
العلاقة بين منحنى دالة الإستهلاك الكلي ومنحنى الطلب الكلي

حيث نلاحظ من الرسم البيانى رقم (7) العلاقة بين منحنى الطلب لكلى ودالة الإستهلاك الكلى ففى حالة زيادة الطلب الكلى من $ط_0$ إلى $ط_1$ فان منحنى دالة الإستهلاك سيرتفع إلى الأعلى من د $س_0$ إلى د $س_1$. وفى حالة إنخفاض الطلب الإستهلاكى من $ط_0$ إلى $ط_2$ فأن منحنى دالة الإستهلاك الكلى سينخفض من د $س_0$ إلى د $س_2$ نحو الأسفل.

فلو طلب منا إحتساب ومعرفة الميل الحدى للإستهلاك والميل المتوسط للإستهلاك فى ضوء البيانات التالية عن دخل ، وإستهلاك العائلة (س) وكذلك معرفة نوع العلاقة بين الدخل والإستهلاك فيمكننا التوصل إلى النتائج حسبما يلى فى الجدول رقم (2).

الدخل (دينار)	الإستهلاك (دينار)
800	740
1000	900
1200	1060
1400	1220

جدول رقم (2)

الميل الحدى للإستهلاك = $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}}$ =

$$0.80 = \frac{160}{200} = \frac{740 - 900}{800 - 1000}$$

$$0.80 = \frac{160}{200} = \frac{800 - 1060}{100 - 1200}$$

$$0.80 = \frac{160}{200} = \frac{1060 - 1220}{1200 - 1400}$$

وعليه نلاحظ أن الميل الحدى للإستهلاك لكل متغيرات الدخل هو 0.80

2 ـ الميل المتوسط للإستهلاك = $\frac{\text{س}}{\text{د}}$

$$0.92 = \frac{740}{800} \qquad 0.90 = \frac{900}{1000}$$

$$0.88 = \frac{1060}{1200} \qquad 0.87 = \frac{1220}{1400}$$

ونلاحظ بأن الميل المتوسط للإستهلاك يتغير عند كل حالة من حالات الدخل.

وبالنظر لكون الميل المتوسط يتغير مع مستويات الدخل والإستهلاك، أى أن دالة الإستهلاك للعائلة (س) غير تناسبية.

وكذلك أنها غير تناسبية لكون الميل الحدى للإستهلاك أقل من الميل المتوسط للإستهلاك.

وتصبح تناسبية إذا كان الميل المتوسط للإستهلاك ثابتا.

*****

4 ـ دالة الإدخار

يمثل الإدخار ذلك الجزء المتبقى من الدخل الصافى بعد طرح حجم الإنفاق على السلع والخدمات .... وتتأثر دالة الإدخار بعوامل عديدة أهمها حجم الدخل الصافى الممكن التصرف به.

ويرتبط الإدخار بالدخل بعلاقة طردية بحيث يكون فيها الإدخار دالة إلى الدخل، أى أن الزيادة أو النقصان فى الدخل ستنسحب على الإدخار بالزيادة أو النقصان أيضا تبعا لذلك، أى أن الإدخار متغير تابع للمتغير المستقل وهو الدخل.

ويطلق على هذه العلاقة ***دالة الإدخار*** أو الميل إلى الإدخار. والتى توضح حجم الإدخار عند مستويات مختلفة من الدخل على إفتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة على حالها بما فى ذلك دالة الإستهلاك.

وتقاس دالة الإدخار من خلال ما يسمى ***بالميل الحدى للإدخار*** (م ح خ) فى الرسم البيانى رقم (8) والذى يمكن قياسه بالمعادلة التالية:

$$\text{الميل الحدى للإدخار} = \frac{\text{التغير فى الإدخار}}{\text{التغير فى الدخل}}$$

وتكتب بالرموز:

$$\text{م ح خ} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$$

ولابد هنا من التفريق بين الميل الحدى للإدخار والميل المتوسط للإدخار.

حيث يعبر عن الميل المتوسط للإدخار من خلال العلاقة بين الدخل والإدخار، أى هو النسبة من الدخل التى يتم إدخارها عند مستويات مختلفة من الدخل.

ويقاس الميل المتوسط للإدخار من خلال العلاقة التالية:

(م م خ) الميل المتوسط للإدخار = الإدخار / الدخل أى خ / د

كما أن أهم ما يمكن ملاحظته على دالة الإدخار هو:

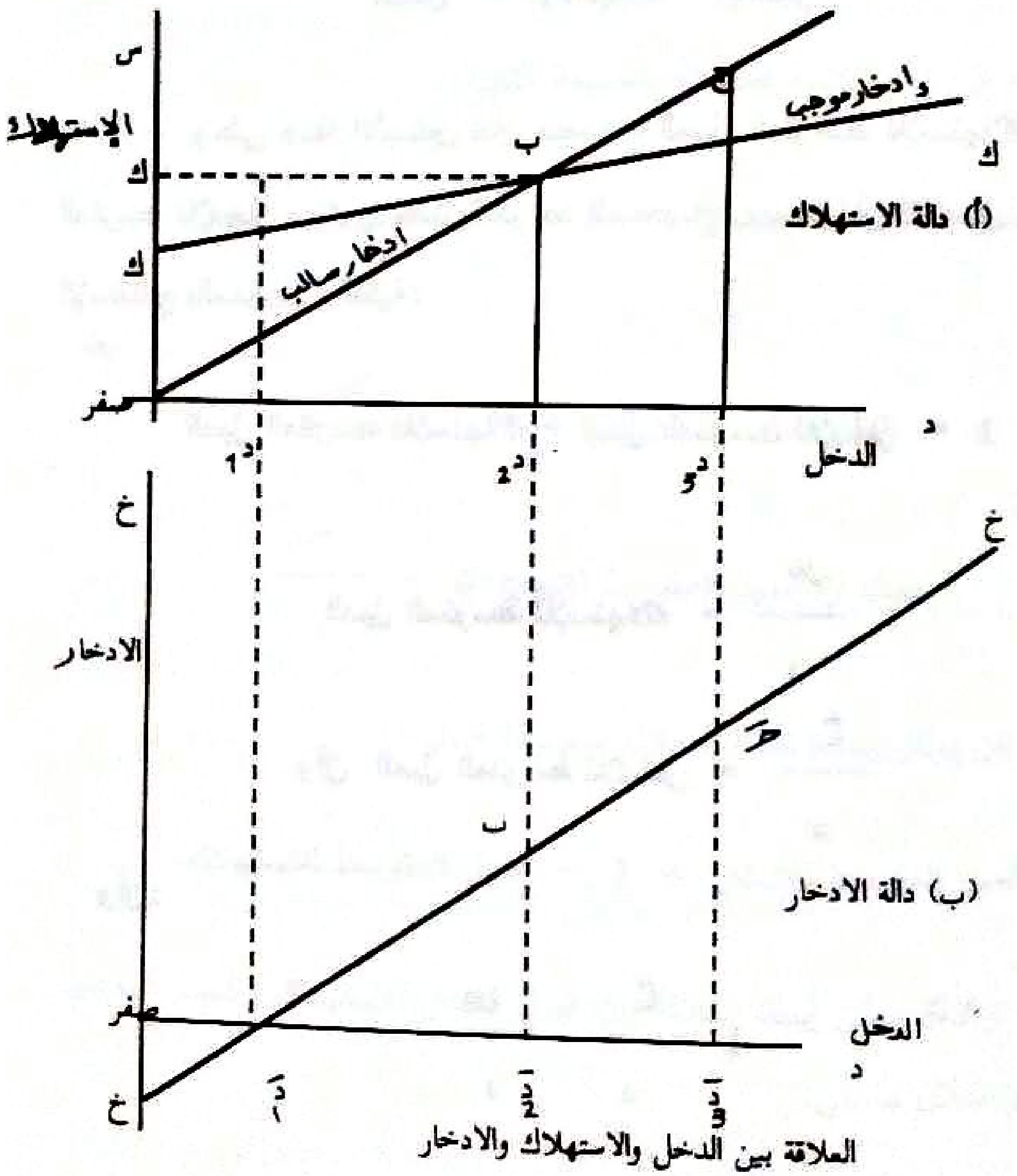
1 ـ عند مستوى الدخل (صفر) فأن الإدخار يكون سالبا أى أن الإنفاق على السلع والخدمات (الإستهلاك) يتم إما من خلال سحب بعض المدخرات أو بيع بعض الأصول أو الإقتراض وجميع هذه الحالات الثلاثة سالبة ويسمى بذلك ***الإدخار سالب***.

2 ـ تستمر حالة الإدخار السالب عند جميع مستويات الدخل التى تكون أقل من مستويات الإستهلاك.

3 ـ يصبح الإدخار مساويا للصفر عند المستوى الذى يتساوى فيه الدخل مع الإستهلاك.

4 ـ ينتقل الإدخار إلى الأعلى عندما يكون مستوى الدخل أعلى من مستوى الإستهلاك، وعندها ينتقل الإدخار إلى الحالة الموجبة ويسمى ***الإدخار الموجب***.

أنظر الرسم البيـانى رقـم (8) الـذى يوضــح العلاقـة بيـن الدخـل والإستهلاك والإدخـار.



شكل رقم (8) العلاقة بين الدخل والإستهلاك والإدخار

ومن ذلك يتضح أن فكرة الميل للإدخار، هى فكرة مكملة لفكرة الميل للإستهلاك، لأن الدخل أما ينفق على الإستهلاك بأكمله أو ينفق على الإستهلاك والإدخار.

أى ان:

الدخل = الإستهلاك + الإدخار

وعلى هذا الأساس فأن مجموع الميل المتوسط للإستهلاك والميل المتوسط للإدخار سيكون مساويا للواحد الصحيح. ويمكن أن نتوصل إلى هذا الإستنتاج بالمعادلات التالية:

الميل المتوسط للإستهلاك + الميل المتوسط للإدخار = 1

الميل المتوسط للإستهلاك $= \frac{س}{د}$

وأن الميل المتوسط للإدخار $= \frac{خ}{د}$

وأن:

$$\frac{س}{د} + \frac{خ}{د} = 1$$

ولو أردنا أن نستخرج الميل المتوسط للإستهلاك والميل المتوسط للإدخار من هذه المعادلة سيكون لدينا:

$$\text{الميل المتوسط للإستهلاك} = 1 - \frac{\text{خ}}{\text{د}}$$

حيث أن:

$$\text{الميل المتوسط للإدخار} = \frac{\text{خ}}{\text{د}}$$

فعليه إذن إعادة كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

الميل المتوسط للإستهلاك = 1 – الميل المتوسط للإدخار.

وأن

$$\text{الميل المتوسط للإدخار} = 1 - \frac{\text{س}}{\text{د}}$$

$$\text{حيث أن الميل المتوسط للإستهلاك} = \frac{\text{س}}{\text{د}}$$

فعليه إذن يمكن إعادة كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

الميل المتوسط للإدخار = 1 – الميل المتوسط للإستهلاك.

وكذلك يمكن إيجاد العلاقة بين الميل الحدى للإستهلاك والميل الحدى للإدخار من خلال ما يلى:

$$\Delta \text{د} = \Delta \text{س} + \Delta \text{خ}$$

أى أن الزيادة فى الدخل تتوزع بين الإستهلاك والإدخار فتسبب زيادة فيها لأن، **الدخل = الإستهلاك + الإدخار.**

ومن خلال قسمة الزيادة فى الإستهلاك والزيادة فى الإدخار على الزيادة فى الدخل لأنها أساس الزيادتين فى الإستهلاك والإدخار وتتكون منهما بنفس الوقت، فأننا سنحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} + \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}} = 1$$

حيث ترمز $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}}$ **إلى الميل الحدى للإستهلاك.**

وترمز $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$ **إلى الميل الحدى للإدخار.**

وأن مجموعهما يكون مساويا للواحد الصحيح أى للزيادة الحاصلة فى الدخل.

وبصورة أخرى نعبر عن ذلك فى شكل المعادلة التالية:

الميل الحدى للإستهلاك + الميل الحدى للإدخار = 1

ويمكن إعادة الصياغة بالشكل التالى:

(1 - الميل الحدى للإدخار) + (1 - الميل الحدى للإستهلاك) = 1.

•••••••••••

5 ـ الإستثمـــار

يمثل الإستثمار الزيادة الحقيقيــة فــى رصيـد المجتمـع مـن السـلع الرأسمالية أو التى تتجسد فى إنشاء المصانع وفى البناء (منازل أو أبنية أخرى)، وخزين المشروعات الإقتصادية من المواد الأولية والسلع نصف المصنعة أو تامة الصنع.

وتختلف طبيعة الإستثمار وأهدافـه حسب طبيعة الأنظمـة الإقتصادية السائدة ... ففى الأنظمة ذات الملكية العامة لوسائل الإنتاج يسمى بـ (***الأستثمار العام***) والذى تتولى الحكومة القيام بـه فـى مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية التى تزيد من ثروة المجتمع. أمـا فـى الأنظمـة الرأسمالية ذات الملكيـة الخاصـة لوسائل الإنتاج فيسمى بـ (***الإستثمار الخاص***) الذى يعتمد بالدرجة الأساسية علـى الإستثمارات التى تقوم بها المشروعات الخاصة فى مختلـف المجـالات وينحسـر دور الحكومة فى الإستثمار فى بعض المجالات العامـة التـى يعـزف عنهـا رأس المال الخاص لضعف العوائد المتوقعة منهـا، أو يكـون الإستثمار الحكومـى فـى المجالات الإستراتيجية التى لها علاقة فى التحكم والسيطرة فـى بعـض سياسـات الدولة ... وفى الأنظمة المختلفة التى تجمع الأسلوبين (العـام والخـاص) فيتكـون الإستثمار فيها من الإستثمار العـام الـذى تقوم بـه الحكومـة والإستثمار الخـاص الذى تقوم به المشروعات الخاصة.

وعموما يتحدد الإنفاق الإستثمارى بمجموعـة مـن القـوى والمؤثـرات أهمها ***الكفاية الحدية للإستثمار وسعر الفائدة.***

وسنحاول شرح هذين المؤثرين بتركيز محاولين تبسيط المتغيرات الإقتصادية الداخلة فيها.

أ ـ الكفاية الحدية للإستثمار

لقد عرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها (معدل الخصم الذى يساوى بين تكلفة آلة جديدة وبين القيمة الحالية للتدفق النقدى من هذه الإضافة الرأسمالية).(1)

وقد أطلق عليها فيشر إصطلاح (نسبة العائد إلى التكاليف).

أو أنها (نسبة الغلة المتوقعة من الإستثمار فى أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.)(2)

وتستخدم المعادلة التالية لغرض الحصول على معدل الكفاية الحدية للإستثمار:

$$ل = \frac{غ_1}{1 + ر} + \frac{غ_2}{(1 + ر)^2} + \frac{غ_3}{(1 + ر)^3} + \dots + \frac{غ_ن}{(1 + ر)^ن}$$

---

(1) يوجين آ. ديوليو / النظرية الإقتصادية الكلية / ترجمة: د. محمد رضا العدل و د. حمدى رضوان عبد العزيز / سلسلة ملخصات شوم / دار ماكجروهيكل للنشر / القاهرة ص ـ 88.

(2) د. صبحى تادرس قريصة / النقود والبنوك / مصدر سابق – ص 198.

حيث أن :

(ل) تعنى كلفة الإستثمار فى الأصل الجديد (الآلة الجديدة، الماكينة الجديدة ، البناية ... إلخ)

وأن (غ1، غ2، غ3، ... غ ن) العائد المتوقع الحصول عليه من هذا الأصل خلال سنوات إنتاجية بعد طرح النفقات بما فيها الضرائب.

(ر) تعنى الكفاية الحدية لرأس المال.

ويلاحظ على معادلة الكفاية الحدية لرأس المال أنها تشتمل على المتغيرات التالية:

1 ـ كلفة الإستثمار فى الأصل.

2 ـ العائد المتوقع بعد طرح كافة النفقات.

3 ـ الكفاية الحدية للإستثمار.

ومن هذه المعادلة نفهم أن الكفاية الحدية للإستثمار (د) متغير تابع لمتغيرين آخرين هما [تكاليف الأصل (ل) والعائد المتوقع (غ)] أى أنها دالة لهذين المتغيرين، حيث يمكن صياغة ذلك بالمعادلة التالية:

ر = د (ل ، غ)

ففى حالة إنخفاض تكاليف الإنتاج فأن الكفاية الحدية لرأس المال سوف تزداد، وبالعكس فى حالة إرتفاع تكاليف الإنتاج فأن الكفاية الحدية لرأس

المال سوف تنخفض. أى وجود علاقة عكسية بين تكاليف إنتاج الأصل والكفاية الحدية له فى حالة ثبات حجم الإيراد الكلى المتضمن حجم الإنتاج مضروبا فى سعر البيع للوحدة الواحدة قبل طرح النفقات.

أما الحالة الأخرى التى تفترض ثبات تكاليف الإنتاج وتغير حجم العائد أو الإيراد الكلى المتوقع، فأن إنخفاض حجم الإيراد الكلى المتوقع من الأصل يؤدى إلى تحقيق الكفاية الحدية للأصل، وفى حالة زيادة العائد المتوقع له، فأن ذلك سيؤدى إلى زيادة الكفاية الحدية للأصل، أى وجود علاقة طردية بين حجم العائد المتوقع ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال.

مثـــال:

لو إفترضنا أن كلفة شراء آلة جديدة مع نصبها (10.000) دينار وأنه من المتوقع أن تكون القيمة التخريدية* لها مساوية للصفر فى نهاية عمرها الإنتاجى، وأن عمرها الإنتاجى هو (10) سنوات ومن المتوقع أن تنتج (1500) وحدة سنويا، وسعر البيع للوحدة الواحدة (2) دينار، وأن تكاليف تشغيل الآلة (العمل، الخامات، مساحة الأرض، .. وغيرها) هى (700) دينار سنويا وتدفع ضريبة مقدارها (50٪) على الإيراد المتبقى بعد طرح النفقات. فما هو معدل الكفاية الحدية لهذه الآلة الجديدة.

* القيمة التخريديه: هى قيمة الأصل (آلة، ماكينة، بناية، .... إلخ) فى نهاية عمره الإنتاجى.

الحـل:

ومن خلال طرح كافة نفقات الإنتاج والضرائب المترتبة على الإيرادات، من حجم الإيراد الكلى سيكون العائد الصافى المتوقع الحصول عليه = 1650 دينار.

ولغرض حساب معدل الكفاية الحدية لهذه الآلة الجديدة. نطبق المعادلة السابقة

$$ل = \frac{غ_1}{1 + ر} + \frac{غ_2}{(1 + ر)^2} + \frac{غ_3}{(1 - ر)^3} + \cdots + \frac{غ_ن}{(1 + ر)^ن}$$

فنحصل على:

$$1000 = \frac{1650}{(1+ر)} + \frac{1650}{(1+ر)^2} + \frac{1650}{(1+ر)^3} + \frac{1650}{(1+ر)^4} + \frac{1650}{(1+ر)^5}$$

$$+ \frac{1650}{(1+ر)^6} + \frac{1650}{(1+ر)^7} + \frac{1650}{(1+ر)^8} + \frac{1650}{(1+ر)^9} + \frac{1650}{(1+ر)^{10}}$$

وبالنظر لكون التدفقات النقدية السنوية المتوقعة ستكون متساوية خلال العمر الإنتاجى للآلة (10) سنوات فان:

$$1000 = \frac{1650}{ر}\left(1 - \frac{1}{(1+ر)^{10}}\right)$$

ب ـ سعر الفائدة

يشترك سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال فى تحديد مع
الإستثمار خلال فترة زمنية معينة.

ومن المعلوم أن الفائدة هى (مقدار معين من النقود يدفع كثمن مقـ
إستخدام النقود) وذلك غالبا ما يسمى بـ (ثمن النقود) أو (كلفة رأس المال).

وعند المقارنة بما طرحه المفكرون الكلاسيكيون فى مجال الفائدة، فـ
إعتبروها كثمن للإدخار، أى كثمن لتأجيل الإستهلاك، فى حين إعتبرها كيـ
كثمن للتنازل عن السيولة وأنها تحدد تبعا لكمية عرض النقود والطلب عليها وقـ
إصطلح على عرض النقود (الكمية النقدية) فى حين إصطلح على الطلب علـ
النقود (تفضيل السيولة).

والطلب على النقود عند كينز أى تفضيل السيولة يتم من خلال ثلاثـ
دوافع هى:

1 ـ دافع المبادلات.

2 ـ دافع الإحتياط لمواجهة الطوارئ.

3 ـ دافع المضاربة.

وفيما يلى إستعراضا ملخصا لهذه الدوافع مركزين على أعقدها فـ
المعاملات النقدية وهو الدافع الثالث أى دافع المضاربة.

1 ـ دافع المبادلات:

ويعتبر دافع المبادلات أحد العوامل المهمة فى تحريك الطلب على النقود ليجسد الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للتبادل، حيث يتم إستخدامها لتسوية المبادلات أو لتمويلها، ويتأثر ذلك مباشرة بحجم الدخل القومى وحجم العمالة، حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود وحجم العمالة. فهو (أى الطلب على النقود) يزداد بزيادتها وينخفض بإنخفاضها على إفتراض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة.

2 ـ دافع الإحتياط لمواجهة الطوارئ:

يستدعى هذا العامل إحتفاظ الأفراد أو المشروعات بإحتياطى من الأرصدة النقدية مضافا إلى المبالغ المخصصة للمبادلات. ويحدث ذلك لمواجهة الحالات التالية:

أ ـ تغيير نمط الإستهلاك والشراء.

ب ـ توقع توفر الحصول على فرص لعقد صفقات مربحة.

جـ ـ لمواجهة الحوادث الطارئة غير المتوقعة.

ويتحدد هذا الدافع من خلال الإمكانية المتاحة فى الحصول على الإئتمان بشروط مناسبة، وكذلك مستوى تنظيم ونمو سوق رأس المال والقدرة على تمويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى نقد عند الضرورة أو اللزوم. وكلما كان ذلك أمرا ميسورا قل ميل الأفراد أو المشروعات للإحتفاظ بالنقود

كإحتياطى نقدى لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة. أما إذا كان سوق رأس المال متذبذبا وغير مستقر فيحدث العكس حيث يميل هؤلاء للإحتفاظ بإحتياطى نقدى لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة.

كما أن إستقرار الطلب على السلع أوالخدمات التى تنتجها المشروعات يمارس دورا مهما فى عملية الإحتفاظ بكمية معينة من النقود لديها، فعندما يشهد الطلب على سلع أحد المشروعات إستقرارا فأنه يميل إلى تقليل إحتياطيه من النقود. وبالعكس عندما تشهد تقلبات مستمرة فأن ذلك يدعوه إلى زيادة رصيده الإحتياطى من النقود لمواجهة الطوارئ.

3 – دافع المضاربة:

يتمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة بالنقود التى يحتفظ بها الأفراد أو المشروعات للإستفادة من فروقات الأسعار بهدف تحقيق الأرباح. وأن الطلب النقدى على النقود بدافع المضاربة لدى كينز، يتأثر بالسياسة النقدية المختلفة وخاصة سياسة سعر الفائدة.

وأن الإحتفاظ بقدر معين من النقود فى شكل سائل بدافع المضاربة، إنما يقتضى فى الواقع ضرورة الموازنة بين النقود وغيرها من الأصول التى تعتبر بمثابة أوعية للثروة. وفى هذا الصدد نستطيع القول بوجود نوعين من الأصول هما:

أ ـ الأصول العينية:

حيث تتكون من عناصر الثروة العينية المختلفة سواء فى صورة سلع الإستثمار (أو لوازم الإنتاج) أو فى صورة سلع الإستهلاك (المعمرة). ويخضع الطلب على سلع الإستثمار لمحددات نظرية الإستثمار، وهى على العموم موازنة الكفاية الحدية لرأس المال بسعر الفائدة.

وأما سلع الإستهلاك المعمرة فيخضع الطلب عليها لإعتبارات نظرية (سلوك المستهلك).

ب ـ الأصول المالية:

ويقصد بها الحقوق والإلتزامات التى تتداول ولما كانت النقود فى حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون إلا حقا متداولا يخول صاحبه سلطة للتصرف المالى، يقابلها إلتزام يقع على عاتق الإقتصاد القومى فأنها، أى النقود، تدخل بذلك فى إطار الأصول المالية، وأن الحق الذى تضمنه النقود لحاملها هو حق يتمتع بالقبول العام وعليه فأن قيام الأفراد بالإحتفاظ بالنقود بدافع المضارية يقتضى بضرورة المفاضلة بين النقود السائلة وغيرها من الأصول المالية.(1) وهناك عدد من العناصر تحكم عملية المفاضلة وهى:

أ ـ العائد المتحقق من الإحتفاظ بالأصل والذى يشتمل على الدخل المتوقع كفائدة أو ربح والذى يمكن الحصول عليه من الأصل وكذلك الدخل أو الخسارة الرأسمالية المتوقعة نتيجة توقع زيادة أو إنخفاض قيمة الأصل مستقبلا.

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ص 176.

ب ـ أن أية زيادة فى الأصل المستثمر فى عملية المضاربة سوف تزيد من إحتمالات توقع الخسارة، أى أن رأس المال الحدى يقلل الميزة الحدية للأصل.

جـ ـ توقع ثبات القيمة النقدية للأصل.

د ـ نفقة المعاملات المتمثلة بالجهد المبذول لمبادلة الأصل فى السوق.

هـ ـ الفترة الزمنية المطلوب إستثمار الأصل فيها. فكلما كانت هذه الفترة ذات أفق زمنى أطول كلما كان الإحتفاظ بالنقود أقل أى تنخفض الأصول السائلة وبالعكس فى حالة قصر الفترة الزمنية ترتفع الأصول السائلة.

وينشأ الطلب على النقود بدافع المضاربة لإعتبارين رئيسين هما:

1 ـ توقى المخاطرة الناتجة عن الإحتفاظ بغير النقود من الأصول المالية، حيث تتسم النقود دون غيرها من الأصول المالية بتوفر اليقين فيما يتعلق بالعائد المتحقق نتيجة لتقلب مستويات الفائدة والربح، كما تتسم بإنعدام اليقين كذلك بالنسبة للقيمة النقدية لها. نتيجة تعرض هذه الأصول لظاهرة الكسب والخسارة الرأسمالية الناتجة عن إرتفاع أو إنخفاض قيمة الأصل.

ويزيد من تعقيد التحليل أنه كلما إزداد الإستثمار فى أصل معين إزدادت درجة المخاطرة للإستثمار فى هذا الأصل، وهو ما يعنى تناقص الميزة الحدية للأصل مع زيادة الإستثمار فيه.

وينتج عن كل ما تقدم أنه سوف يكون هناك دائما طلب على النقود لتوقى المخاطر وذلك بصرف النظر عن توقعات المستقبل وهو ما يعنى أن هناك حدا أدنى لسعر الفائدة يكفى بالكاد لتغطية عنصر توقى المخاطر الناتجة عن القيام بالإستثمار والتخلى عن النقود. ولايمكن لسعر الفائدة

الجارى أن ينخفض عن هذا الحد الأدنى، إذ يؤدى ذلك إلى إحجام الأفراد عن الإستثمار وإحتفاظهم بثرواتهم فى شكل سائل، وهو ما يعنى أن الطلب على النقود يتسم بمرونة لانهائية عند مستويات سعر الفائدة المنخفضة عن الحد الأدنى للفائدة اللازم بالكاد لتغطية مخاطر الإستثمار، وذلك ما يجعل منحنى تفضيل السيولة يتجه أفقيا تقريبا نحو اليمين عند ذلك الحد الأدنى للفائدة.

2 ـ نوعية التوقعات الخاصة بالمستقبل والذى يطلق عليه إصطلاح السعر المعقول أو العادى للفائدة، حيث يسود دائما الإعتقاد بوجود حدود معقولة لمستوى الفائدة يتقلب بينها المعدل الطبيعى للفائدة، ومن ثم فأنه إذا إرتفع السعر الجارى للفائدة عن الحدود المعتادة والمعقولة له، فأن الأفراد سوف يتوقعون إنخفاض معدل الفائدة حتى يعود إلى مستواه الطبيعى، والعكس فى حالة إنخفاض سعر الفائدة الجارى عن مستواه العادى أو المعقول حيث يتوقع الأفراد إرتفاع السعر الجارى حتى يصل إلى معدله المعتاد.

وثانى ما يدخل فى تقدير عنصر التوقعات هو حقيقة إختلاف نظرة الأفراد ولأحداث المستقبل فيما يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم، وهو ما يمكن أن ينتج عن أى تغيير فى سعر الفائدة.

ومن جميع ما تقدم يتضح لنا أن الطلب على النقود فى التحليل الكينزى ينقسم إلى قسمين:(1)

د. سهير محمود معتوق / الإتجاهات الحديثة فى التحليل النقدى / مصدر سابق ـ ص 104- 105.

1 ـ ويتضمن الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط، ويرتبط بأهمية الدخل إرتباطا طرديا، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$ط_1 = د (د)$$

حيث أن:

$ط_1$: تعنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط.

د: الدخل.

2 ـ ويتضمن الطلب على النقود بدافع المضاربة ويرتبط بسعر الفائدة إرتباطا عكسيا ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$ط_2 = د (ف)$$

حيث أن:

$ط_2$: تعنى الطلب على النقود بدافع المضاربة.

ف: تعنى سعر الفائدة.

ومن ثم يكون التعبيرعن الطلب الكلى على النقود بالدالة التالية والتى يطلق عليها عادة إسم (دالة التفضيل النقدى) أو (دالة تفضيل السيولة) ويتم الحصول عليها من خلال تجميع الدالتين (1،2) لتصبح:

$$ط = ط_1 + ط_2$$

أى:

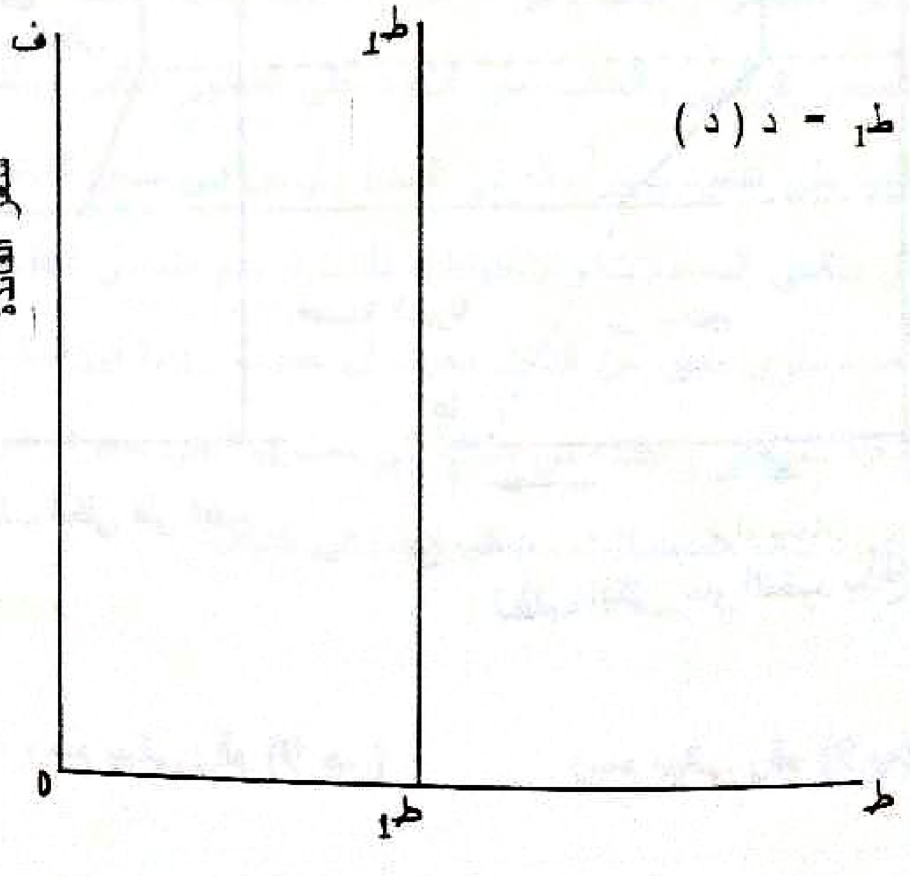
$$ط = د (د + ف).$$

حيث أن: ط: تمثل الطلب الكلى على النقود.

ومعنى هذا أن دالة الطلب الكلى على النقود تعتمد على الدخل وسعر الفائدة فى دالة متزايدة بالنسبة للدخل ومتناقصة بانسبة لسعر الفائدة.

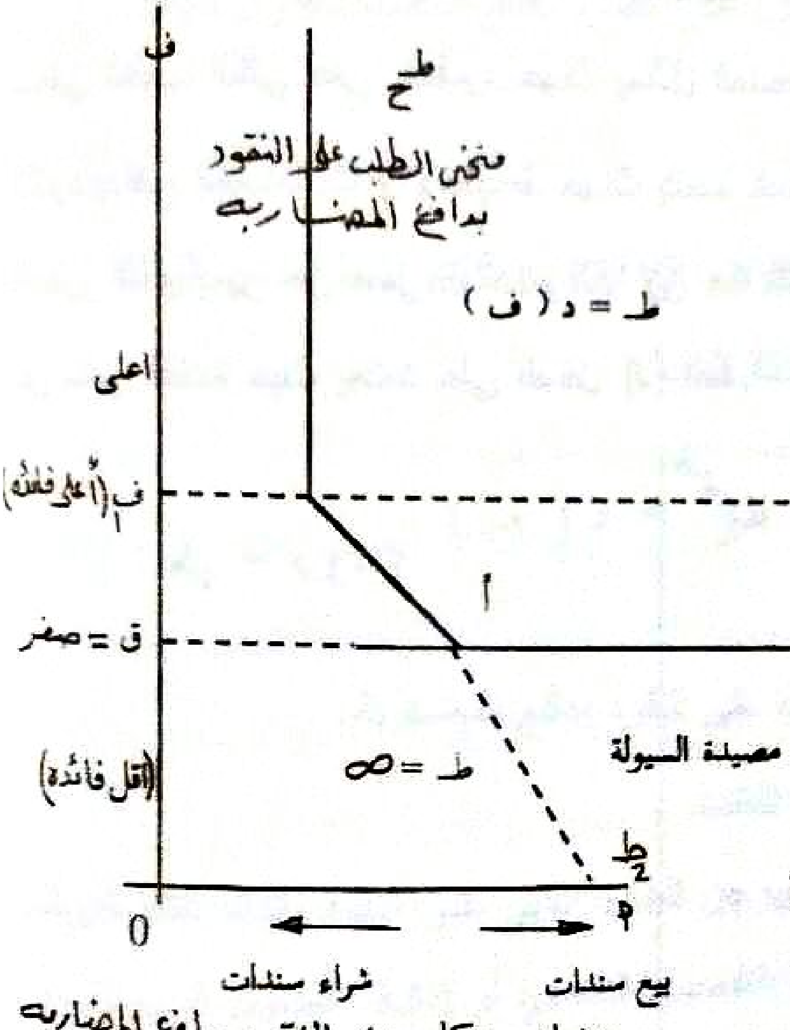
$$\text{صفر} > \frac{\text{د (ط)}}{\text{د (ف)}} \quad ، \quad \text{صفر} < \frac{\text{د (ط)}}{\text{د (د)}}$$

ويلاحظ فى الشكل رقم (9 أ) الكيفية التى يمكن الحصول فيها على منحنى الطلب الكلى على النقود حيث يمثل المنحنى ($ط_1$ $ط_1$) الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط حيث يتخذ شكل الخط الرأسى الموازى للمحور الذى يعبر عن سعر الفائدة وذلك لأن هذا النوع من الطلب يعد مستقلا عن سعر الفائدة حيث يعتمد على الدخل (د) فقط.



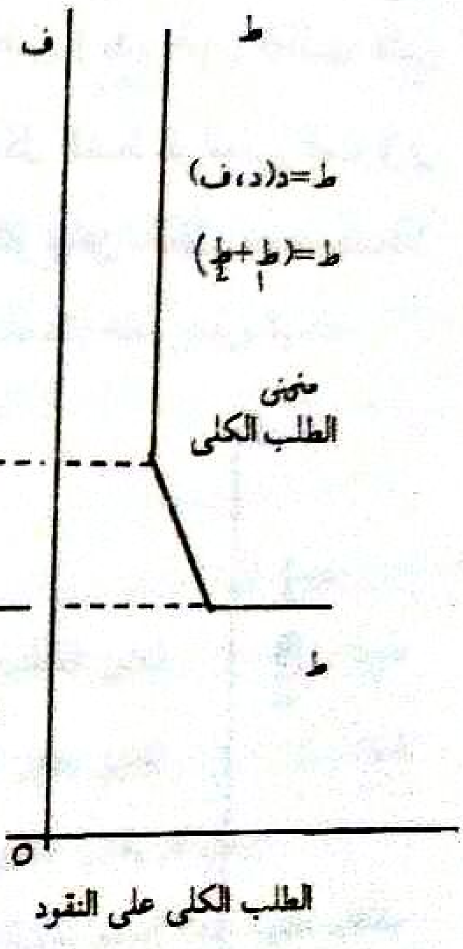
رسم بيانى رقم (9 أ)
الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط

ومن الشكل رقم (9 ب) نلاحظ أن المنحنى (ط2 ط2) يمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة ويرتبط عكسيا بسعر الفائدة حيث أنه عند أعلى سعر فائدة (ف1) أن (ط2) سيكون مساويا للصفر وعند أقل سعر فائدة في (ف) عندما تساوى صفرا سيكون (ط2) مساويا مالانهاية.



ا الطلب الكلى على النقود بدافع المضاربه

رسم بيانى رقم (9 ب)



رسم بيانى رقم (9 جـ)

وبتجميع منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط ($ط_1 ط_1$) ومنحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة ($ط_2 ط_2$) يمكن أن نحصل على منحنى الطلب الكلى على النقود (ط ط) حيث ينحدر هذا المنحنى من الأعلى إلى الأسفل بإتجاه اليمين وهو عديم المرونة فى الجزء الأول منه، حيث يكون هذا الجزء موازى للمحور الرأسى بالنسبة لسعر الفائدة، ثم تأخذ مرونته فى الإزدياد كلما إتجهنا نحو اليمين أى فى الجزء الأوسط من المنحنى.

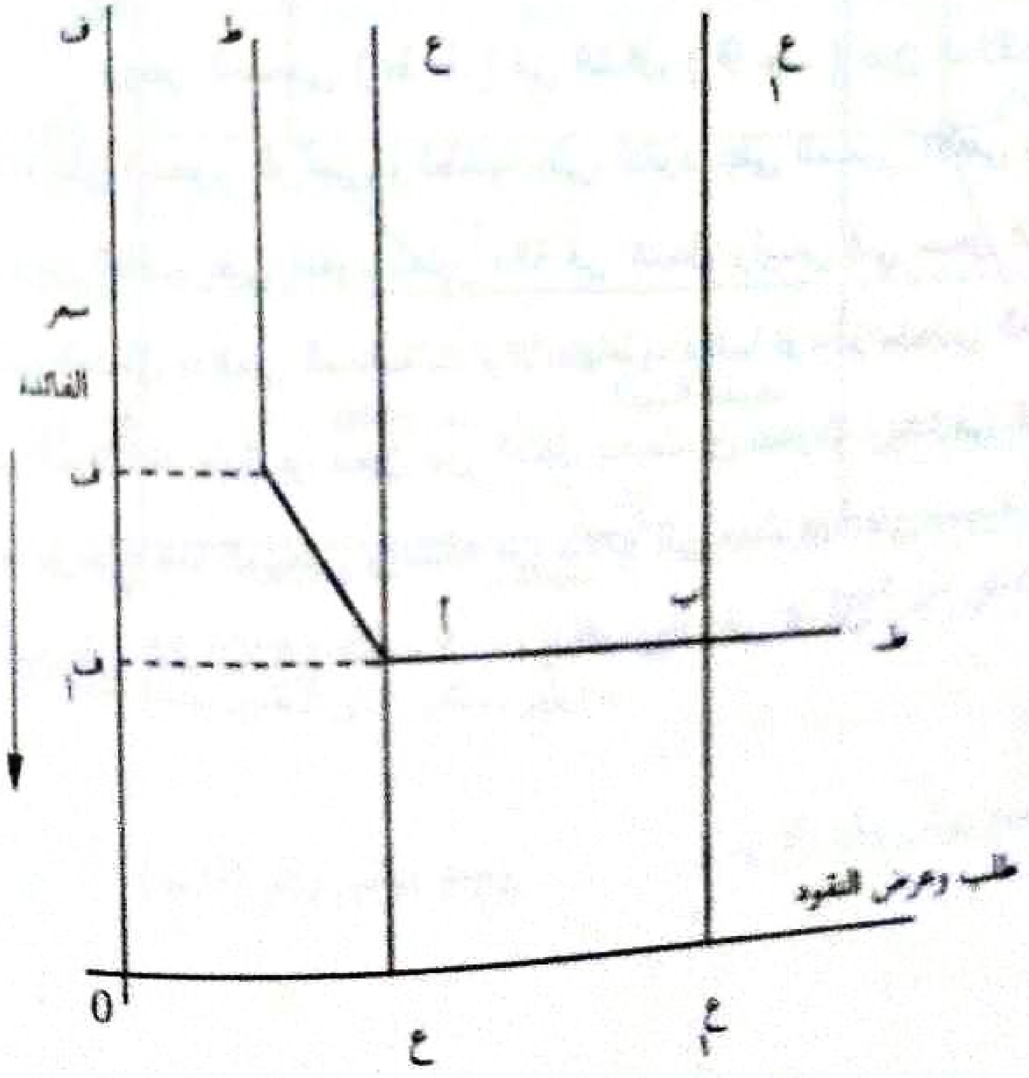
وعند المستويات المنخفضة لسعر الفائدة يتمتع الطلب على النقود بمرونته الكبيرة ثم يصبح لا نهائى المرونة عند مستوى معين منخفض لسعر الفائدة.

ويعبر المنحنى (ط ط) فى الشكل (9 جـ) عن العلاقة بين سعر الفائدة على المحور الرأسى والطلب على النقود على المحور الأفقى وبالنظر لأن جزء من الطلب على النقود يعتبر دالة فى الدخل وليس فى سعر الفائدة (وهو الطلب المتعلق بدافعى المعاملات والإحتياط)، فأننا نرسم منحنى الطلب الكلى على النقود عند مستوى معين من الدخل بحيث أن حدوث زيادة فى الدخل يعبر عنها بارتفاع هذا المنحنى وإنتقاله من مكانه إلى مستوى أعلى معبرا عن زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات مع كل زيادة فى الدخل.

جـ - تحديد سعر الفائدة:

يتحدد سعر الفائدة (ثمن السوق) من خلال تفاعل قوى عرض النقو
مع قوى الطلب عليها ... ففى الشكل البيانى رقم (10) يعبر المنحنى (ع ع) ع
الكمية المعروضة من النقود والذى يأخذ خط رأسى مواز للمحور الرأسى، كم
يعبر المنحنى (ط ط) عن الطلب الكلى على النقود (أو دالة تفضيل السيولة أ
التفضيل النقدى)، ويتقاطع منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب عليها يتحد
سعر الفائدة (ف) حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرضها (كما تحد
السلطات النقدية) (أ ، ب).

رسم بيانى رقم (10)

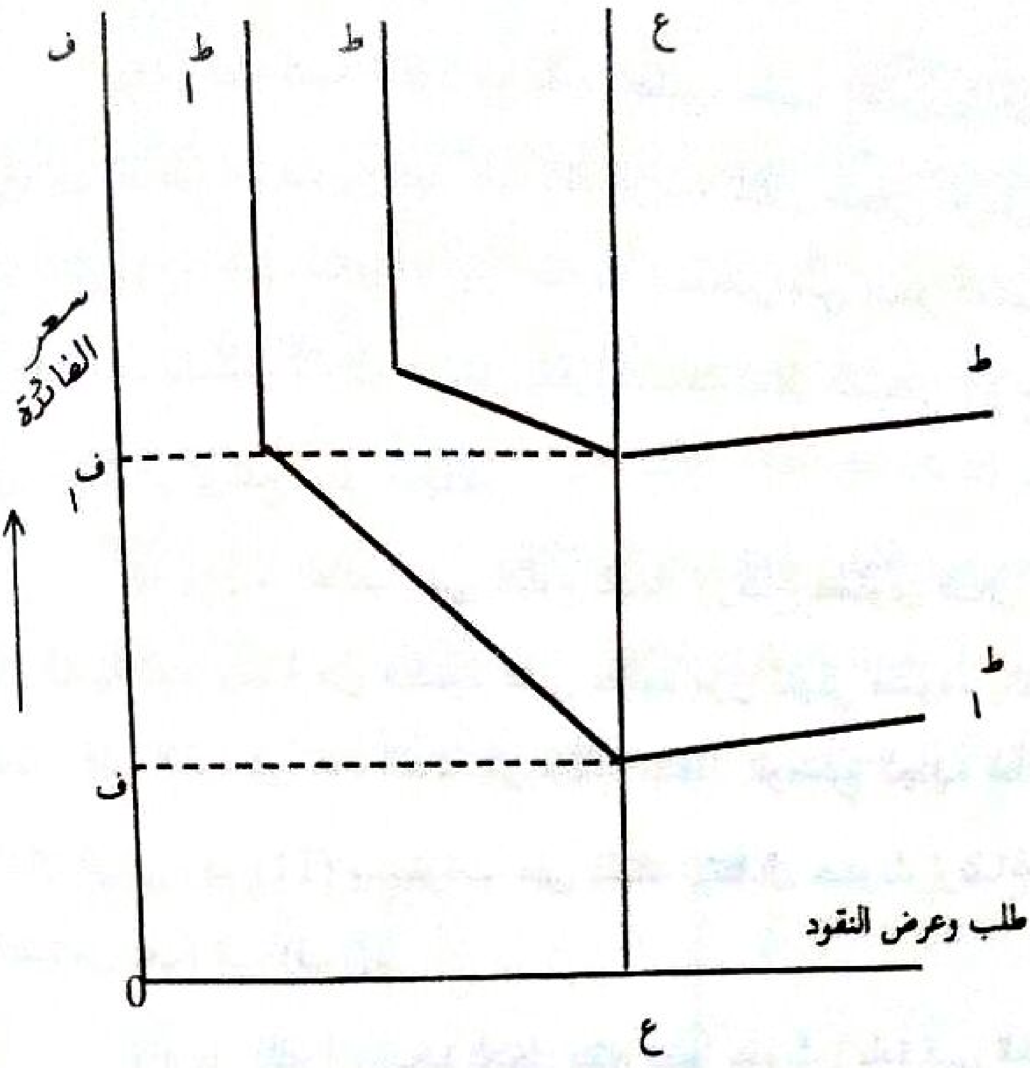


زيادة عرض النقود مع ثبات الطلب عليها

فإذا زادت كمية النقود مع بقاء الطلب عليها (التفضيل النقدى) على حاله عند (ط ط) فسوف يترتب على تلك الزيادة إنتقال منحنى عرض النقود من (ع ع) إلى (ع1 ع1) مما يؤدى إلى حدوث إنخفاض فى سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1). وبالعكس إذا قل عرض النقود فسوف ينتقل المنحنى (ع ع) إلى جهة اليسار وبالتالى يرتفع سعر الفائدة.

أما إذا زاد الطلب على النقود نتيجة لإرتفاع مستوى الدخل وذلك مع بقاء الكمية المعروضة من النقود على حالها دون تغيير فسوف ينتقل منحنى الطلب على النقود فى هذه الحالة من مكانه متخذا الوضع الجديد (ط1 ط1) فى الشكل البيانى رقم (11) وسيترتب على ذلك الإنتقال حدوث إرتفاع فى سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1).

وتفسير ذلك أن زيادة الدخل ينتج عنها حدوث زيادة فى الطلب على النقود بدافع المعاملات، فإذا لم يقابل تلك الزيادة، زيادة فى المعروض النقدى فسوف يضطر الأفراد إلى إعادة توزيع النقود بين المعاملات والمضاربة، وذلك بتحويل جزء من الأرصدة النقدية المخصصة لغرض المضاربة إلى تلك المخصصة لأغراض تمويل المعاملات، وكذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص مما لديهم من السندات لتمويل حاجاتهم إلى النقود للمعاملات مما يخفض من أسعارها ويرفع من سعر الفائدة إلى المستوى الجديد (ف1).



– تغير الطلب على النقود مع ثبات المعروض منها –

رسم بيانى رقم (11)

ويتضح من ذلك أن سعر الفائدة عند كينز يعد ظـاهرة نقديـة وذلـك أن ميكانيكية تكوين الأسعار تدخل فى الإعتبار عناصر نقدية بالإضافة إلى العناصر الحقيقية، فسعر الفائدة يعتمد على متغيرين أحدهمـا هـو كميـة النقـود المعروضـة والآخر هو تفضيل السيولة، ومتغير حقيقى وهو مستوى الدخـل الخـاص بـالفترة موضع الإعتبار.

••••••••

المبحث الثانى

المستوى التوازنى للدخل القومى

لو إفترضنا نموذجا إقتصاديا بسيطا مغلقا(1) يتكون من نوعين للطلب هما:

أ ـ الطلب الخاص للإستهلاك (الطلب الإستهلاكى).

ب ـ الطلب الخاص بالإستثمار (الطلب الإستثمارى).

أى أن الدخل القومى فى هذه الحالة يتكون فقط من الإستهلاك والإستثمار.

ويتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى نتيجة لعدة عوامل تتعلق منها بالطلب الإستهلاكى وعوامل يصعب التنبؤ فى تحديد مساراتها على الغالب تتعلق بالطلب الإستثمارى،وعلى هذا الأساس هناك طريقتان للوصول إلى المستوى التوازنى للدخل القومى هما:

الطريقة الأولى:

توازن الدخل القومى من خلال مجموع الإستهلاك والإستثمار (أى مجموع الإنفاق)(2)

---

(1) الإقتصاد البسيط المغلق هو الإقتصاد الذى لا وجود للنشاط الحكومى أى أثر فيه، حيث ليس لديها أى إنفاق أو نشاط يتعلق بتحصيلها للضرائب من الأفراد أو الشركات، وكذلك إنعدام المبادلات التجارية مع العالم الخارجى.

(2) الإنفاق الكلى (مجموع الإنفاق) = الإنفاق الإستهلاكى + الإنفاق الإستثمارى.

الطريقة الثانية:

توازن الدخل القومى من خلال تساوى الإدخار مع الإستثمار.

* * * * *

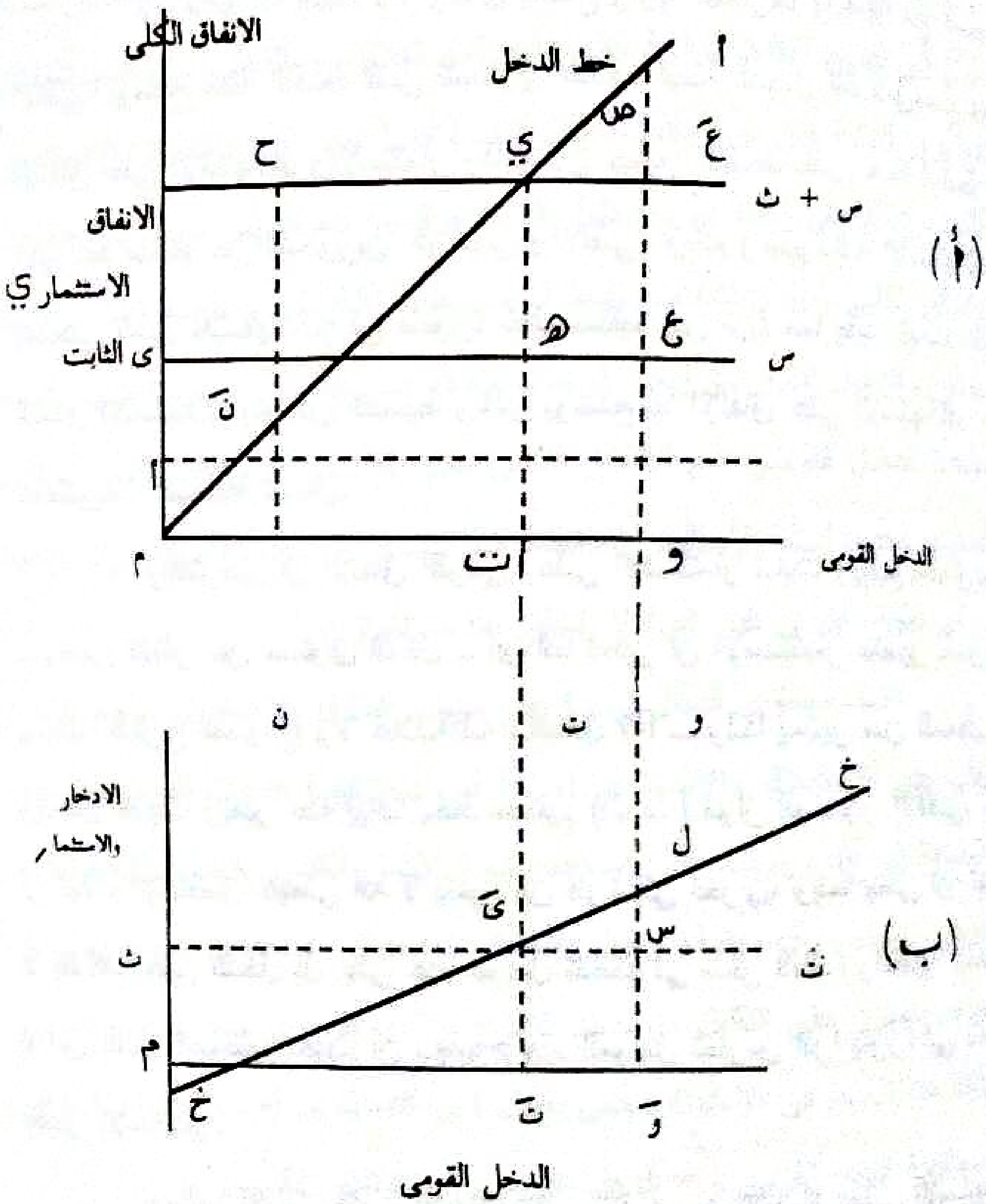
الطريقة الأولى

توازن الدخل القومى مع الإنفاق الكلى

ويتم توازن الدخل القومى بموجب هذه الطريقة من خلال تعادل الدخل القومى مع مجموع الإنفاق على الإستهلاك والإنفاق على الإستثمار (أى مجموع الإنفاق الإستهلاكى والإنفاق الإستثمارى).

ومن الرسم البيانى رقم (12 أ) نستطيع أن نستدل على هذا التوازن بموجب هذه الطريقة:(1)

(1) د. سهير محمود معتوق / الإتجاهات الحديثة فى التحليل النقدى / مصدر سابق / ص 132 - 133.



رسم بيانى رقم (12)

- تحديد المستوى التوازنى للدخل -

ويوضح لنا الخط م مَ والذى يصنع زاوية مقدارها (45)° مع المحور الأفقى، يوضح كافة النقط التى تتساوى عندها قيمة الدخل القومى مع جملة الإنفاق على الإستهلاك والإستثمار وذلك لأن جميع النقاط على هذا الخط تقع على بعد متساو من المحورين الرأسى والأفقى. ويتم رسم دالة الإستهلاك أو (منحنى الميل للإستهلاك) فى صورة خط مستقيم (س س) مما يفيد ثبات الميل الحدى للإستهلاك بغرض التبسيط والذى يوضح لنا الإنفاق على الإستهلاك عند المستويات المختلفة للدخل.

ولنفترض أن الإنفاق القومى على الإستثمار ثابت ويبلغ مقداره م أ - بغض النظر عن مستوى الدخل - أى أننا نعتبر أن الإستثمار متغير خارجي يتحدد خارج النموذج ولا علاقة له بالدخل.(1) — ولذا يعتبر من المعطيات ويعامل كثابت ويعبر عنه بيانيا بخط مستقيم (ث ث) مواز للمحور الأفقى. كما أن ثبات الإستثمار لايعنى أنه لا يتغير من فترة إلى أخرى، وإنما يعنى أن تغيره لا يتوقف على الدخل بل على عدة عوامل تتحكم فى سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال المستثمر حيث أن مجموع هذه العوامل تمارس أثرا بارزا فى تحديد مقدار الإستثمار.

ومثلما ذكرنا ولكون الإنفاق الكلى يتكون من الإنفاق على الإستهلاك (س) والإنفاق على الإستثمار (ث) فعليه يمكن التعبير عن الإنفاق القومى بالدالة (س + ث) ويطلق عليها إصطلاح ***دالة الميل للإنفاق*** وهى تزيد على دالة الإستهلاك (س س) بمقدار الإستثمار (م أ) والذى نفترض ثباته.

---

(1) وفى هذه الحالة أن الإستثمار تلقائى أى أنه يتحدد بشكل تلقائى أو مستقل عن مستوى الدخل.

بمعنى آخر حصلنا على دالة الإنفاق الكلى عن طريق إضافة المسافة (م أ) إلى جميع النقاط الواقعة على دالة الإستهلاك، وبالتالى فأن المسافة التى تقع بين الدالة (س س) والدالة (س + ث) أنما تعبر عن الإنفاق الإستثمارى الثابت. كذلك فأن الخط (س + ث) بالرسم يوازى الخط (س س) وبتقاطع دالة الإنفاق الكلى (س + ث) مع خط الدخل خط (45)o فى نقطة (ى) سيتحدد مستوى الدخل التوازنى وهو (م ت). وهذه هى النقطة الوحيدة التى يتعادل عندها الدخل القومى مع الإنفاق الكلى على الإستهلاك والإستثمار. والتى يتساوى عندها أيضا الإستثمار المخطط مع الإدخار المخطط (أو المقدر) وبحيث أن أى نقطة أخرى غير (ى) لا يتحقق عندها التوازن.

فعند مستوى الدخل (م و) على سبيل المثال يلاحظ أن حجم الإنفاق الكلى على الإستهلاك والإستثمار (و عَ) أقل من قيمة الدخل القومى (و ص) بالمسافة (و عَ). ويترتب على إنخفاض قيمة الإنفاق الكلى بالنسبة لقيمة الدخل القومى، إنخفاض فيما يتوقع رجال الأعمال الحصول عليه من ربح، ومن هنا نجدهم يعملون على التقليل من حجم الإنتاج (والذى يتساوى مع الدخل القومى) فيأخذ هذا الحجم فى الإنكماش حتى يصل إلى المستوى (م ت) والذى تتساوى عنده قيمة الناتج القومى (= الدخل القومى) مع الإنفاق الكلى.

ويعود سبب إنخفاض الدخل القومى إلى وجود فجوة إنكماشية ترجع إلى نقص الإستثمارعن الإدخار بالمقدار (ع ص) – وذلك لأنه عند مستوى الدخل (م و) يكون حجم الإدخار (وهو الفرق بين دالة الإستهلاك وخط الدخل)، (ع ص) ويكون حجم الإستثمار (ع عَ) (= الإنفاق الكلى – الإنفاق على الإستثمار).

وعلى العكس من ذلك ـ عند مستوى الدخل (م ن) ـ نجد أن الإنفاق كلى (الإستهلاكى والإستثمارى) (ن ح) يزيد عن الدخل القومى (ن نَ) بالقدر ن ح). ويشجع زيادة الإنفاق رجال الأعمال على التوسع فى الإنتاج وتوظيف مال جدد سعيا وراء تحقيق أقصى الأرباح، فيميل مستوى الدخل القومى لإرتفاع ويستمر فى ذلك حتى يصل إلى المستوى (م ت) فيستقر عنده (ما لم حدث ظروف جديدة تبعده عن التوازن من جديد) وهو المستوى الذى يتعادل عنده الدخل القومى مع الإنفاق الكلى. (1)

ويعود إرتفاع الدخل القومى إلى وجود قوة توسعية (تنتج عند زيادة لإستثمارعن الإدخار) وهذه القوة التى تدفع بالدخل القومى إلى الزيادة.

وخلاصة القول أنه إذا كان مستوى الدخل أقل من المستوى التوازنى ه فسوف يميل الدخل نحو التزايد وعلى العكس من ذلك إذا ما تجاوز مستوى لدخل المستوى التوازنى فسوف يميل الدخل نحو الإنخفاض بما يعنيه ذلك من وجود إتجاه دائم للتحرك نحو الوضع التوازنى.

---

(1) أن جزء من الإدخار ومقداره (ع ص) يتم الإحتفاظ به فى صورة نقدية سائلة (أى يتم إكتنازه) والجزء الآخر فقط وهو (ع ع) هو الذى يوجه إلى الإستثمار.

الطريقة الثانية

تساوى الإدخار مع الإستثمار

وتعبر هذه الطريقة عن توازن الدخل القومي من خلال العلاقة بين الإدخار والإستثمار عند مستويات مختلفة للدخل

ونظرا لأن الإدخار يعتمد على شكل مستوى الدخل في حين أن الإستثمار يعتبر على العكس مستقلا عنه، فمن الواضح أن المستوى التوازني للدخل لابد وأن يكون ذلك المستوى الذي يجعل الزيادة في الدخل عن الإستهلاك ـ أي الإدخار ـ تتساوى مع الإستثمار.

وتتضح هذه الفكرة إذا ما نظرنا إلى الجزء (ب) من الرسم البياني السابق رقم (12) حيث نقيس على المحور الأفقي الدخل القومي ونقيس مقدار الإدخار والإستثمار على المحور الرأسي، ويعبر عن دالة الإدخار بالخط (خ خَ) والذي نحصل عليه من دالة الإستهلاك، وذلك بطرح مقدار الإنفاق على الإستهلاك من جملة الدخل القومي وذلك عند المستويات المختلفة لهذا الأخير.

وتوضح لنا تلك الدالة العلاقة بين الإدخار والدخل القومي عند مستويات الدخل المختلفة. ويلاحظ أن الإدخار يزيد بزيادة الدخل القومي.

أما فيما يتعلق بدالة الإستثمار فيعبر عنها بالخط المستقيم (ث ث) والذي يوازي المحور الأفقي أو المحور المعبر عن الدخل، ويتقاطع دالة الإدخار مع دالة الإستثمار عند (يَ) يتحدد مستوى الدخل عند (م تَ).

وعند هذا المستوى يتساوى الإدخار مع الإستثمار (أى تتساوى المبالغ التى يرغب المستثمرون فى إنفاقها على إنتاج السلع والخدمات الرأسمالية الجديدة مع تلك المبالغ التى يرغب الأفراد فى إدخارها فى مدة زمنية معينة) حيث يتساوى كل منهما عند (تَ يَ).

أما على يمين ذلك المستوى التوازنى – أى عند مستوى الدخل (مَ وَ) على سبيل المثال – يزيد الإدخار (وَ ل) عن الإستثمار (وَ س) بالمقدار (س ل) – أى أن التسربات من تيار الدخل القومى أكثر من الإضافات إليه – مما يؤدى إلى إنخفاض مستوى الدخل القومى حتى يصل من جديد إلى المستوى (مَ تَ) حيث يتعادل الإدخار مع الإستثمار ويساوى كل منهما (تَ يَ) والتى تساوى المسافة (هـ ى) فى الجزء العلوى (أ) من الرسم البيانى رقم (12).

ويحدث العكس إذا كان مستوى الدخل القومى قد تحدد على يسار النقطة (تَ) حيث يتجه مستوى الدخل نحو الزيادة حتى يصل إلى (مَ تَ).

وعلى ذلك فمهما كانت نقطة البدء فسوف نجد أننا نتجه نحو المستوى التوازنى (م ت) – راجع الجزء (أ) من الرسم البيانى – حيث أن (خ = ث) أى أن الإدخار = الإستثمار.

وقد أعطى كينز أهمية كبرى لتوازن الإدخار والإستثمار كشرط لتوازن الدخل القومى فى أية فترة من الفترات.

****

المبحث الثالث

المضاعف* ـ العلاقة بين الإستثمار والدخل ـ

يمثل الإستثمار أهمية خاصة فى تحديد مستوى الدخل والتشغيل فإذا كانت دالة الإستهلاك معلومة ومحددة فأن مستوى الدخل والتشغيل سيتوقف على حجم الإستثمار ومقداره، وإذا كان الإستثمار كبيرا كان حجم الدخل والتشغيل كذلك، والعكس أيضا صحيح إذا كان الإستثمار قليلا سيكون حجم الدخل والتشغيل منخفضا أيضا.

وتفسير ذلك يعود إلى أن الإدخار يعد عاملا سلبيا أو إنكماشيا يؤدى إلى نقص حجم الطلب على السلع. وإذا لم يعوض هذا العامل السلبى بالعامل الإيجابى (الإستثمار) فأن الطلب الكلى سيكون أقل من حجم العرض الكلى مما يترتب عليه إنخفاض مستوى التشغيل ثم إنخفاض حجم الدخل القومى.

أما إذا كان الإستثمار يفوق الإدخار فأن الإنتاج والتشغيل سيكونان متزايدان أيضا، أما إذا كان الإدخار مساويا للإستثمار فأن مستوى التشغيل والدخل يبقيان فى حالة ثبات وفى توازن.

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر:

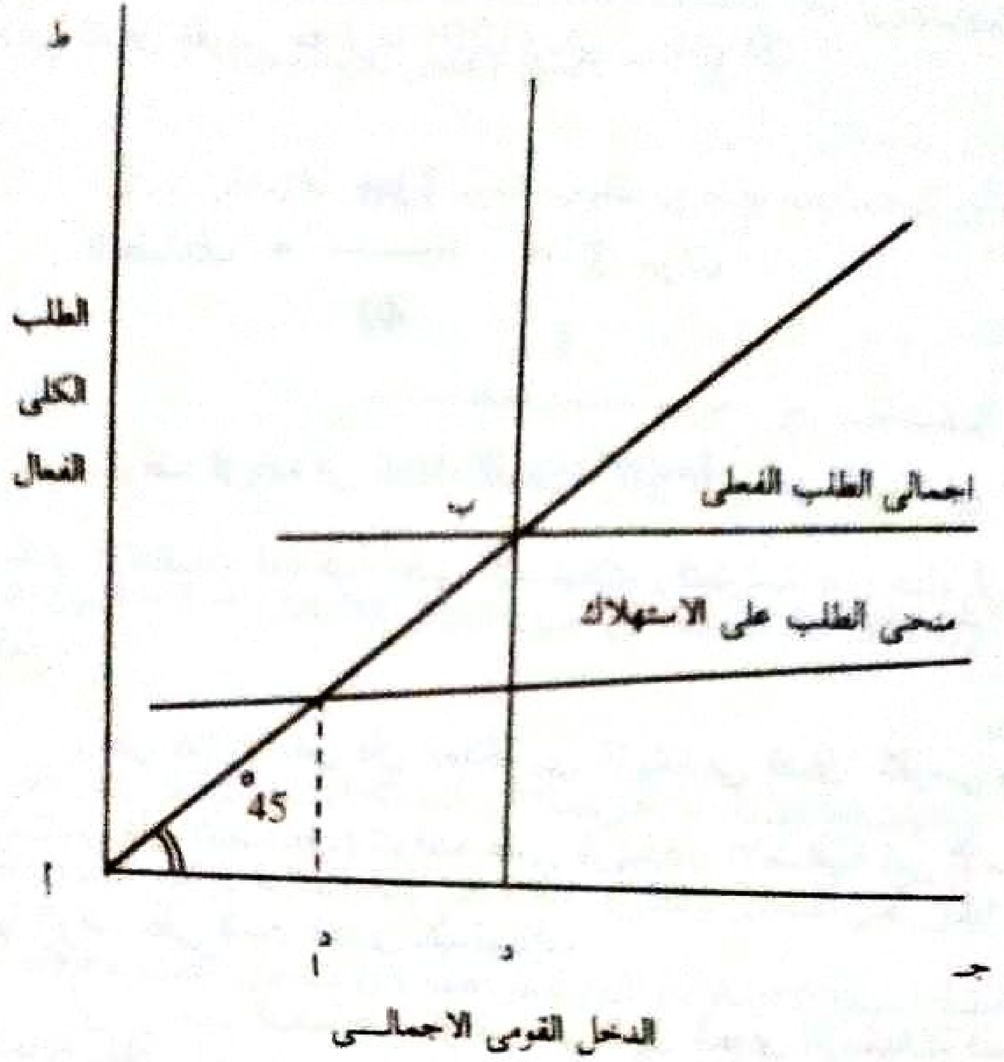
1 ـــ د. ناظم محمد نورى الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق ـــ من ص 217 إلى ص 220.

2 ـ د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والمصارف / مصدر سابق ـ من ص 154 إلى ص 155.

أما إذا إنعدم الإستثمار تماما بمعنى أن الأفراد لايقدمون على أى نوع من الإستثمار (على سبيل الإفتراض) فأن الطلب الكلى الفعلى سيقتصر على الطلب الإستهلاكى لوحده، وفى هذه الحالة يتحدد الدخل القومى عند إلتقاء منحنى دالة الإستهلاك مع خط الـ $(45)^o$ وعند المستوى (أ د) فقط يتساوى الطلب الكلى (المقتصر على الطلب الإستهلاكى) مع الناتج القومى (والموضح فى الرسم البيانى رقم 13) ولا يمكن أن يكون مستوى الدخل القومى أكبر من المستوى (أ $د_1$) وإلا فأن جزءا من السلع المعروضة سيبقى دون تصريف، وبذلك يضطر المنتجون إلى تخفيض حجم إنتاجهم فينخفض تبعا لذلك حجم الدخل القومى حتى يعود إلى (أ $د_1$).

كذلك عندما يكون مستوى الدخل القومى أقل من (أ $د_1$) فأن الطلب الإستهلاكى فى هذه الحالة سيكون أكبر من حجم الناتج وسيكون الإدخار سالبا فى هذه الحالة وقد تضمنت نظرية كينز تحديد أثر الإستثمار على الدخل القومى، أى بمعنى آخر تبين نظرية المضاعف نسبة التغير فى الدخل القومى الناشئة عن التغير فى الإستثمار ... ومختصر ذلك (أن الزيادة فى الإستثمار تؤدى إلى زيادة فى الدخل ولكن بمقدار أكبر من الزيادة المتحققة فى الإستثمار)، ويطلق على النسبة بين الزيادة الإجمالية فى الدخل والزيادة الأولية فى الإستثمار تعبير (مضاعف الإستثمار). ويمكن تحديد قيمة المضاعف من المعادلة التالية.

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta\ \text{الدخل}}{\Delta\ \text{الإستثمار}} \quad \text{أى} \quad = \frac{\Delta\ \text{د}}{\Delta\ \text{ث}}$$



رسم بيانى رقم (13)
(التوازن بين مستوى الدخل الإجمالى مع مستوى الطلب الفعلى)

حيث يظهر من الرسم البيانى أن (أ د) هى المستوى الوحيد الذى يتساوى عنده مستوى الدخل الإجمالى مع مستوى الطلب الفعلى.

فلو إفترضنا أن الإستثمار قد إزداد (40) مليون دينار ونتج عن ذلك زيادة فى الدخل القومى مقدارها (120) مليون دينار فأن

$$\text{المضاعف} = \frac{120}{40} = 3 \text{ مرات}$$

وتتوقف الزيادة فى الدخل القومى والتى تنتج عن الزيادة فى الإستثمار على مقدار الإنفاقات المتتالية على الإستهلاك والمتولدة عن هذه الزيادة فى الإستثمار.

وعلى هذا الأساس فأن العلاقة بين الزيادة فى الدخل القومى والزيادة فى الإستثمار (أى المضاعف) تتوقف على الزيادات الإضافية فى الإستهلاك، أى أنها تتوقف على الميل الحدى للإستهلاك.

أى أن حجم المضاعف يتوقف على الميل الحدى للإستهلاك فهو يتجه معه طرديا أى كلما إرتفع الميل الحدى للإستهلاك إرتفع المضاعف وكلما إنخفض الميل الحدى للإستهلاك إنخفض معه المضاعف.

الميل الحدى للإستهلاك ↑↓ المضاعف ↑↓

ومعنى ذلك أن المضاعف يتجه عكسيا مع الميل الحدى للإدخار

المضاعف ↑↓ الميل الحدى للإدخار ↓↑

ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية على إفتراض أن الإقتصاد مغلق.

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للإستهلاك}}$$

وأن المضاعف يساوى مقلوب الميل الحدى للإدخار أى أن:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للإدخار}}$$

لأنه مثلما ذكرنا سابقا أن الميل الحدى للإدخار = 1 – الميل الحدى للإستهلاك.

وللإيضاح أيضا، لو افترضنا أن السلطة الإقتصادية قررت إنفاق مبلغ (مليون) دينار على المبانى والطرق مثلا، ففى هذه الحالة يرتفع الدخل القومى تلقائيا بمبلغ (مليون) دينار، ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر، فالإستهلاك والإستثمار تجمعهما علاقة تكاملية، فعندما ينفق (مليون) دينار على الإستثمار، فأن العمال فى صناعات الإستثمار (أى فى الصناعات التى أنفق فيها مبلغ الإستثمار) سوف ينفقون دخلهم على السلع الإستهلاكية، وهذا من شأنه أن يزيد دخول العمال فى الصناعات الإستهلاكية وهم بدورهم ينفقون على سلع إستهلاكية اخرى. وهكذا تؤدى هذه الزيادة الأولية لمبلغ (مليون) دينار إلى زيادة قدرها عدة ملايين من الدينارات.

ومن كل ذلك يمكن أن نخلص إلى تعريف المضاعف:

(أنه عدد المرات التى تتضاعف فيها الزيادات فى الإستثمار بإحداث رد فعل على الإستهلاك مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل القومى).

مثال توضيحي:

لو إفترضنا حدوث زيادة فى الإنفاق الإستثمارى بمقدار (100) مليون دينار، فأن هذا الإنفاق المبدئى سوف يزيد من دخول الأفراد الذين يحصلون عليه بنفس المقدار أى (100) مليون دينار، ولكن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد وذلك لأن الزيادة فى دخول الأفراد بهذا المقدار سيكون لها رد فعل على سلوكهم الإستهلاكى، حيث سيقومون بإنفاق الجزء الأكبر من هذه الزيادة على سلع الإستهلاك، ويتحدد هذا الجزء بالميل الحدى للإستهلاك حيث يكون دائما نسبة موجبة من الدخل وأقل من الواحد الصحيح.

فلو كان الميل الحدى للإستهلاك لهؤلاء الأفراد يساوى (0.8) أى أن الأفراد ينفقون على سلع وخدمات الإستهلاك بما يعادل (0.8) من كل زيادة فى دخولهم بإستمرار، فمعنى هذا أن زيادة الدخول بمقدار (100) مليون دينار سوف يترتب عليها زيادة فى الإنفاق على الإستهلاك بمقدار (100 × 0.8 = 80 مليون دينار) وهذا يعنى أن أصحاب عناصر الإنتاج المشتغلين بإنتاج سلع الإستهلاك سوف يستلمون دخول إضافية مساوية لهذا المبلغ أى (80) مليون دينار. وهؤلاء سوف يقومون بإنفاق جزء من هذه الزيادة على الإستهلاك. أى أن (0.8) من المبلغ الإضافى الذى حصل عليه الأفراد أى (80) مليون دينار ستوجه للإنفاق على سلع الإستهلاك فى الفترة التالية أى أن الإنفاق سيزداد بمقدار (0.8 × 80 = 64) مليون دينار، وهذه الزيادة فى الإنفاق سوف يتولد عنها زيادة مساوية لها فى الدخل، أى أنها تتحول إلى دخول إضافية عند الآخرين يقومون بإنتاج السلع والخدمات الإستهلاكية. وهؤلاء الآخرين

سيقومون بدورهم بإنفاق ما نسبته (0.8) من هذه الدخول الجديدة وهو (64) مليون دينار على السلع والخدمات بمقدار ($0.8 \times 64 = 51.2$) مليون دينار ... وهكذا حتى تتلاشى هذه الزيادة التى حصل عليها الأفراد فى البداية وهى (100) مليون دينار تدريجيا بعد عدة مرات.

أنظر الجدول رقم (3)

	الزيادة الأولية فى الإستثمار ∆ث	الزيادة فى الدخل ∆ د	الزيادة فى الإستهلاك ∆ س	الزيادة فى الإدخار ∆ خ
	100	100	80	20
		80	64	16
		64	51	13
		51	41	10
		41	32.7	7.3
		32.7	26.2	6.5
		26.2	20.9	5.3
		20.9	16.4	4.2
		16.7	13.4	3.3
		الخ	الخ	الخ
المجموع	100	500	400	100

جدول رقم (3)

وبتطبيق المعادلتين السابقتين أى:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للإستهلاك}}$$

فأن:

$$\text{ع} = \frac{100}{1 - 0.8} = \frac{100}{\frac{20}{100}} = 500$$

فلو كان الميل الحدى للإستهلاك = صفرا فأن المضاعف سيكون:

$$\frac{1}{1 - \text{صفر}} = 1$$

أما إذا كان الميل الحدى للإستهلاك = 1 فأن المضاعف سيكون:

$$\frac{1}{1 - 1} = \infty$$

....

الفصل الخامس

التحليل النقدى المعاصر

ـ مدرسة شيكاغو ـ

الفصل الخامس

التحليل النقدى المعاصر

لو تتبعنا تطور النظام الرأسمالى لوجدنا أنه يعانى من أزمات حادة تظهر بين فترة وأخرى يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الإقتصادية الجديدة دون المساس بأساس هذا النظام. فعندما إنهارت النظرية الكلاسيكية وعجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير فى الدول الرأسمالية للفترة (1929 ـ 1932) ظهرت أفكار الإقتصادى الكبير (كينز) لتعطى لهذا النظام دفعة إصلاحية تساعده فى التغلب على مشاكله الآنية، وأيضا دون أن تمس جوهر الفكر الرأسمالى على الرغم من أن هذه الأفكار كانت تعتبر بمثابة ثورة فى عالم الفكر الإقتصادى الرأسمالى لكونها إستخدمت أساليب جديدة فى التحليل النقدى وإرتباطه بالدخل القومى والإتفاق الكلى (الإستهلاكى والإستثمارى) والذى عجزت عنده النظرية الكلاسيكية فى إستيعاب التطور الحاصل فى الأسعار والدخل القومى.

وبالنظر لكون الإقتصاد الرأسمالي يمثل إقتصاد أزمات، فنلاحظ أن المشاكل الإقتصادية قد عادت إلى الظهور من جديد خارج قدرة النظرية الكينزية في السيطرة عليها نتيجة للحركة المستمرة والمتغيرة في الظواهر الإقتصادية المختلفة - وخاصة في مجال التعايش بين التضخم والركود في اقتصاد واحد، وهي حالة لم يعهدها النظام الرأسمالي سابقا، وعليه إذن لابد من ظهور أفكار جديدة تحاول أن تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمة هذا النظام نفسه، وقد حاولت النظرية المعاصرة الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي لإحتواء ذلك، لكن الأزمة التي تعرض لها الإقتصاد الرأسمالي خلال فترة السبعينات، دفعت بمجموعة من المفكرين الإقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجهات معاصرة فظهر ما يسمى مدرسة *شيكاغو* التي قادها الإقتصادي الأمريكي المعروف (ميلتون فريد مان) والتي أصبحت أفكار هذه المدرسة دليل عملي في توجيه السياسات الإقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم التي تعاني منه وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، من خلال عدة إجراءات تهدف إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتقليل دور الحكومة في النشاط الإقتصادي وتخفيف الضرائب والإعانات للعاملين والإنفاق الحكومي.

كما ظهرت مدرسة أخرى أضافت جملة من الأفكار والمعالجات الإقتصادية للنظرية الكينزية أطلق عليها *المدرسة السويدية أو نظرية التوقعات* وقد قاد هذه المدرسة كل من (هيكي) و (هانسن) حيث عملا على إستكمال جوانب التوازن الإقتصادي العام لدى كينز.

مدرسة شيكاغو

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة إشتهرت بإسم (النظرية الحديثة لكمية النقود) على يد مفكرى مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ (فريد مان) حيث إتجهت هذه المدرسة إلى التأكيد من جديد على أهمية السياسة النقدية، وان كانت أفكار هذه المدرسة ليست إضافات جامدة للأفكار التقليدية السالفة، وإنما هى محاولة فكرية عمدت إلى الإستفادة من التقدم الذى تحقق من الكتابات الإقتصادية التى تصدت لنقد الفكر التقليدى.

وقد إستعرض (فريد مان) السمات المميزة للفكر النقدى التقليدى كما ظهر فى إطار نظرية الكمية على النحو التالى:

1 - إستقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود.

2 - إستقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.

3 - رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدى.

وإنتهى (فريد مان) إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الإعتبارات التى تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وهى تلك الإعتبارات التى تناقشها نظرية القيمة، حيث يتوقف الطلب على النقود وفقا لتحليله نتيجة للعوامل التالية:

1 - الثروة التى تملكها الوحدة الإقتصاد (الفرد أو المشروع) التى تطلب النقود، وهذه تقابل الدخل (أو قيد الميزانية) فى نظرية الطلب العادية ويرمز لها بالرمز (و).

2 ـ الأثمان والعوائد فى البدائل الأخرى للإحتفاظ بالثروة فى صورتها السائلة.

3 ـ الأذواق وهو مايطلق عليه (فريد مان) إصطلاح ترتيب الأفضليات(1). ويرمز لها بالرمز (ى).

ومفهوم الثروة بحسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية بجميع مصادر الدخل. فالنقود هى جزء من الثروة، أما الأجزاء أو المكونات الأخرى للثروة فانها تتمثل فى الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصول العينية أو الطبيعية (السلع المادية الإنتاجية) فضلا عن الإستثمار البشرى (رأس المال البشرى).

وكل أصل من هذه الأصول (التى بمجموعها تكون الثروة) لها عوائد يحصل عليها صاحبها.

فالثروة، بمجموع الأصول التى يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معينا. وهذه الأصول هى:(2)

1 ـ النقود:

وهى أصل من أصول الثروة تعطى عائدا يتمثل فى الراحة والسهولة والأمان. وهذه النقود من وجهة نظر الوحدة الإقتصادية الإنتاجية تمثل سلعة رأسمالية أوعنصرا من عناصر الإنتاج (حيث ينطبق هنا

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق - ص 188.
(2) د. ناظم محمد نورى الشمرى / النقود والبنوك / مصدر سابق - ص 243 و 244.

التفسير مع التحليل الكلاسيكى العينى). ويتظافر هذا العنصر مع بقية عناصر الإنتاج فى إنتاج السلع وتوزيعها. كما يمكن للنقود أن تحقق عوائد عند إيداعها فى المصارف.

2 ـ السندات:

وهى أصل من أصول الثروة تحقق عائدا لصاحبها يتمثل فى سعر الفائدة الممنوح على السندات ويتوقف مقدار هذا العائد على المستوى العام للأسعار ومعدل التغير فى سعر الفائدة.

ويشار إلى مستحقات السند السنوية (الفائدة) المقررة عليه بالرمز (د ن).

3 ـ الأسهم:

وهو أصل نقدى من أصول الثروة تتحدد عوائده على أساس الأرباح ومعدل تغيرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغير قيمتها خلال الزمن.

والعائد المتمثل فى الدخل الدورى للسهم (الربح أو الفائدة) والمقرر سنويا على إفتراض ثبات قيمة السهم الأسمية ، ويرمز له بالرمز (ف م).

4 ـ الأصول الطبيعية:

وهى تمثل رأس المال المادى (مثل الآلات) وهذه الأصول جزء من مكونات الثروة. ويتوقف عائد الأصول الطبيعية على المستوى العام للأسعار (م) ومعدل تغيرها، والإندثارات التى تصيب هذه الأصول.

وتحسب فائدتها النقدية عن طريق تحديد معدلات الإستهلاكات أى تقدير أثمانها (م) وتغيرات هذه الأثمان من خلال الزمن بالنسبة لمدد إستخدامها، ويعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{أ}}{\text{م}} = \frac{\text{د م}}{\text{د ن}} \quad (1)$$

5 ـ رأس المال البشرى:

من الصعوبة تحديد العائد من علاقة رأس المال البشرى. إلا أن هناك علاقة (نسبية) بين رأس المال البشرى ورأس المال المادى ، حيث يعبرعن هذه العلاقة النسبية بالرمز (هـ).

والمهم فى كل ذلك أن كل أصل يمكن أن يعطى دخلا أو عائدا. وعلى أساس هذا العائد تتوزع الثروة وتتحدد أولويات وتفضيلات الحائزين لها.

ومن خلال هذا الوصف يعبر سعر الفائدة (ف) عن العلاقة بين الثروة (و) بإعتبارها رصيدا، والدخل (د) بإعتباره تدفقا. ومن ثم فان الثروة تتحدد بالصيغة الجبرية الآتية:

$$\text{و} = \frac{\text{د}}{\text{ف}} \quad (2)$$

---

(1) د. مصطفى رشدى شيحه / الإقتصاد النقدى والمصرفى / دار المعرفة الجامعية / الاسكندرية - ص 246.

(2) نفس المصدر السابق / ص - 264.

ولما كان الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على مختلف أشكالها، كما أن هذا التوزيع يرتبط بالعائد أو الفائدة التى يحققها كل نوع من أنواع هذه الأصول، وعلى المفاضلة بينهما فمن الضرورى لكى تحدد علاقة هذا الطلب بالثروة، أن نحلل كل شكل من أشكالها والعائد الذى يمكن أن تحققه.

وعند الأخذ بجميع الإعتبارات السابقة فأن دالة الطلب على النقود تكتمل صورتها بالمعادلة التالية:

$$\text{ط} = \text{ط}\left(\text{م} ، \text{د ن} ، \text{و م} ، \frac{\text{أ}}{\text{م}} ، \frac{\text{د م}}{\text{د ن}} ، \text{هـ} ، \text{ي} ، \frac{\text{د}}{\text{ف}}\right)$$

ويعتبر (فريد مان) بأن الثروة (الدخل) هى المصدر الأساسى للتغير فى دالة الطلب على النقود، وأن المتغيرات الأخرى يكون دورها قانونى، وعلى وجه التحديد فإن التغيرات التى تحصل فى الفائدة لم تلعب دورا ملموسا فى الدالة. (1)

وكل تعديلات (فريد مان) لا تعتبر إضافة لمتغيرات جديدة (بإستثناء ترتيب الأفضليات - ي -) بقدر ما هى إحتواء للتغيرات السابق وجودها فى نموذج التوازن النقدى. وما حدث هو تغيير الوصف وليس تغيير الموضوع،

---

(1) د. حازم الببلاوى / النظرة النقدية – مقدمة إلى الإقتصاد التجميعى / جامعة الكويت – 1971 ص 200.

فالدخل الذى تكلم عنه (فريد مان) ليس فى الواقع سوى العوائد التى تحققها الأصول المختلفة المكونة للثروة و لا شك أيضا أن أغلب هذه العوائد تتوقف على سعر الفائدة. فغاية الأمر أن توزيع الثروة يتم عن طريق التفضيل والمقارنة بين الأصول المختلفة على أساس تعدد المعايير أو الأسعار الجزئية للتدفقات المختلفة (ف ن ، ف د م) بل أن (فريد مان) سرعان ما ادخل فى العلاقة معدلا عاما لسعر الفائدة (ف) كمتغير إضافى ليعالج أثر التغيرات فى المعدلات الجزئية (ف ن ، ف م) ليرتبط بالدخل الكلى ($\frac{د}{ف}$) أى أدخل كل عناصر الثروة.

وقد تدارك (جيمس توبن) عند عرضه لدالة الطلب على النقود كثيرا من المفاهيم الغامضة التى إشتمل عليها تحليل (فريد مان)، فقد إستبدل بفكرة الثروة بأبعاده، فكرة رأس المال (ك) كمتغير محدد ويمكن قياسه كميا بسهولة، ويستطيع أن يفسر كثير من التغيرات التى تحدث فى كمية النقود المطلوبة، وهكذا تحولت علاقة الطلب على النقود من الشكل التالى:(1)

ط = ط (ف ، د ، و)

لتصبح

ط = (ف ، د ، ك)

ويعنى ذلك تغير العلاقة لتشتمل على ثلاثة متغيرات تفسر الطلب على النقود، وهذه المتغيرات هى:

---

(1) د. مصطفى رشدى شيحه ـ الإقتصاد النقدى والمصرفى ـ مصدر سابق ص 256

1 ـ الدخل (د).

2 ـ سعر الفائدة (ف).

3 ـ رأس المال (ك).

أما الطلب على النقود بدافع المعاملات فقد إفترض (توبن) أنه يخضع طرديا للزيادة فى الدخل، ثم حاول بعد ذلك أن يوضح التصرفات الإقتصادية للأشخاص حائزى الثروة. وفيما يتعلق بتوزيعها فبين أن توزيع الثروة بين رأس المال والنقود السائلة يتوقف أساساعلى العائد المتحقق من رأس المال (ف) فإذا كان العائد مرتفعا فسوف يفضل حائزوا الثروة إستثمار أموالهم بدلا من الإحتفاظ بها سائلة، ونفس الأمريتحقق إذا تغيرت ثرواتهم بالزيادة، فهذه الزيادة سوف يتحول جزء منها إلى رأس المال ويحتفظ بالجزء الآخر سائلا.

ولا شك أن مستويات منخفضة لسعر الفائدة (معدلات سلبية) سوف تدفع الأفراد إلى الإحتفاظ بكل ثرواتهم فى شكل نقود، والعكس صحيح فأن إرتفاع سعر الفائدة، سوف يدفع الأفراد إلى تحويل نقودهم إلى أصول مالية أو طبيعية. وعلى أساس هذه الحدود الدنيا والقصوى لسعر الفائدة ترتبط كمية النقود المطلوبة بالتغيرات العادية لسعر الفائدة بعلاقة عكسية.

******

الفصل السادس

التضـــخم

المبحث الأول: مفهوم التضخم

المبحث الثانى: قياس التضخم

1 ـ طريقة الأرقام القياسية

2 ـ طريقة الفجوات التضخمية

المبحث الثالث: أنواع التضخم

1 ـ التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار.

2 ـ التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية.

3 ـ الدورة الخبيثة للتضخم

4 ـ التضخم المرتبط بالعلاقات الإقتصادية الدولية

5 ـ التضخم المرتبط بالمصدر الإقتصادى

المبحث الرابع: الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم

الفصل السادس

التضخم

المبحث الأول

مفهوم التضخم

من الصعب تحديد تعريف موحد للتضخم يلاقى قبولا عاما فى الفقه الإقتصادى، ولو تتبعنا عملية إستخدامه فى الأدبيات الإقتصاددية، نلاحظ أنه قد برز كمفهوم حظى بإهتمام الإقتصاديين لإعطاءه أبعاده النظرية المتصلة بالظواهر الإقتصادية التى عانت منها الإقتصادات الرأسمالية، وعلى وجه التحديد بعد الحرب العالمية الأولى والزيادات التى حصلت فى عرض النقود نتيجة للإنفاق الحكومى فى ألمانيا وروسيا والنمسا دون أن يصاحب ذلك زيادة فى عرض السلع والخدمات المنتجة مما أدى إلى إرتفاع حاد فى المستوى العام للأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقود.

وقد عبرت أغلب تعريفات التضخم عن تأثرها بالنظرية الكميـة للنقود (النظرية النقدية الكلاسيكية)، حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة عن التضخم أبرزها التعريفات التالية:

(إن التضخم هو الزيادة المحسوسة فى كمية النقود) (1)

وأن ***(التضخم هو نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة)***

أو ***(أنه الزيادة فى كمية النقود التى تؤدى إلى إرتفاع الأسعار)*** (2)

وكذلك عرف بأنه الزيادة الحاصلة فى الأسعار بسبب زيـادة الإصدار النقدى أو زيادة الإئتمان المصرفى.

أو أنه الزيادة النسبية فى المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن أو هو إنخفـاض القيمـة الحقيقية لكمية النقود مـع كـل إرتفـاع فـى الأسـعار، فهو الإنخفاض فى القوة الشرائية لكمية معلومة من النقود، وهو زيادة عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة فى الإنتـاج.(3) وغيـر ذلـك مـن التعريفـات التـى تجمع أغلبها على كونه سلسلة من الإرتفاعـات فـى الأسـعار بسـبب وجـود فـائض فـى الطلب لإرتفاع الدخول دون أن يصاحـب ذلـك إرتفـاع فـى الإنتـاج، غيـر أن التضخم لا يصاحبه فى كل الأوقات إرتفاع بالأسعار، ومـن هـذا نشـأت التفرقة

---

(1) د. فؤاد هاشم / إقتصاديات النقود والتوازن النقدى / القاهرة / 1959 ـ ص 206.

(2) د. عبد الكريم صادق بركات / التضخم فى الدول ذات الإقتصاد المخطط / مجلة كليـة التجارة / جامعة الاسكندرية / العدد 1 / 1965 ص 69.

(3) براين هيلر / الإقتصاد التحليلى الكلى ـ ترجمة : د. فتحى صالح أبو سدره و د. عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل / منشورات جامعة قاريونس الطبعة الأولى / 1990 ص 143 / 144.

بين التضخم الظاهر أو الطليق والتضخم المكبوت، فالتضخم الأخير يصف الحالة التى لا يمكن فيها للأسعار (والأجور فى بعض الأحيان) أن ترتفع نتيجة للقيود الحكومية المباشرة الموضوعة عليها، والتى لا يوجد لها فى التضخم الظاهر(1)، ومثال على ذلك الظروف الإقتصادية التى سادت إبان الكساد الكبير عام (1929 ـ 1932) حيث زادت كمية النقود زيادة كبيرة ومع هذا لم ترتفع الأسعار ولم يستطيع أحد أن يقول حينذاك أن العالم كان يعيش فى حالة من التضخم ولم يؤدى الإنفاق الحكومى فى حينه لتحويل المشروعات الإستثمارية إلى حدوث التضخم. وسنتحدث عن ذلك من خلال أنواع التضخم بتفصيل أكثر وخاصة عند التحدث عن التضخم المكبوت.

كما أننا نتفق مع التعريف الذى يرى بان التضخم (حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتى تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض)(2) اى بأن التضخم هو التصاعد المستمر فى الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات وقصور الإنتاج فى مقابلة هذا الطلب.

حيث يتميز هذا التعريف بما يلى:

1 ـ أن التضخم حركة مستمرة يمكن الوقف عليها خلال فترة طويلة.

2 ـ أن التضخم حركة أسعار لأن الظاهرة الأساسية له هى إرتفاع الأسعار.

---

(1) د. السيد عبد المولى / النظم النقدية والمصرفية / مصدر سابق ـ ص 266.

(2) د. نبيل الروبى / نظرية التضخم / مؤسسة الثقافة الجامعية / الاسكندرية / 1984 الطبعة الثانية ص ـ 19.

3 ـ إستمرارية حركة الأسعار نحو الإرتفاع المتواصل، وأن التضخم ليس حالة مؤقتة نتيجة للنقص فى عرض سلعة معينة ثم ينتفى لمجرد توافر هذه السلعة أو لنقص طارئ فى محاصيل البلاد الرئيسية مثلا مما يؤدى إلى إرتفاع أسعارها مؤقتا ثم تعود هذه الأسعار إلى الإستقرار بعد توفرها مباشرة حيث أن التضخم يتصف بالإرتفاع التراكمى فى الأسعار.

4 ـ عجز المنشآت الإنتاجية عن تلبية الطلب على السلع والخدمات أى لزيادة الكمية المطلوبة على الكمية المعروضة من هذه السلع والخدمات ومن الصعب تلافى الفرق بين الإثنين خلال فترة زمنية قصيرة لأسباب تتعلق بالعقبات التى تواجه التوسع فى الإنتاج منها تتعلق بالتوظف الكامل أو إستخدام الموارد وغير ذلك.

المبحث الثانى

قياس التضخم

1 ـ طريقة الأرقام القياسية

تستخدم الأرقام القياسية لغرض تقييس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتمد الأرقام القياسية المقارنة بين سنتين أحدهما سنة الأساس التى تعتبرها ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها وسنة أخرى هى سنة المقارنة التى يراد فيها التعرف على مقدار التضخم.

ويستخدم الرقم القياسى لأسعار الجملة لقياس القوة الشرائية ومستوى المعيشة وكذلك يستخدم الرقم القياسى لأسعار التجزئة لكونه أكثر إرتباطا بالقوة الشرائية للمستهلكين كأفراد. لكن الرقم القياسى لنفقات المعيشة هو الذى يتم إستخدامه فى الأغلب أثناء فترات التضخم.

ويتم إختيار السلع المراد تطبيق الأرقام القياسية عليها لمعرفة مقدار التضخم بإستخدامه طريقتين معروفتين هما

ـ الطريقة الكلية أو طريقة الناتج القومى:

حيث يسمى الرقم القياسى العام للأسعار. الذى يعبر عن الأسعار
ميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة (سنة، خمس سنوات،
شر سنوات) فى الدولة أى يعبر عن أسعار الناتج الكلى.

2 ـ طريقة العينات:

ويتم بموجبها إختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات ذات أهمية إقتصادية فى حياة المجتمع كأفراد أو مشروعات أو قطاعات وتجرى دراسة تطور أسعارها خلال الفترة الزمنية المحددة.

والأرقام القياسية التى تنشرها عادة الجهات الرسمية والتى تستخدم كمعبر عام عن ظاهرة التضخم فى بلد ما، تتوقف درجة تعبيرها الحقيقى عن هذه الظاهرة، على مدى شمول ودقة أثمان السلع والخدمات التى تتكون منها هذه الأرقام وعلى طريقة تركيبها، ثم أهم من هذا على ما إذا كانت هذه الأثمان أو عدد منها يخضع للتقييد الجبرى من السلطات الحكومية. وعليه كلما إشتمل الرقم القياسى للأسعار على عدد كبير من أثمان سلع وخدمات تقوم الحكومة بتثبيتها دون مستوى التوازن فى الأسواق الحرة، كلما إنخفضت درجة تعبير الرقم القياسى الرسمى عن حقيقة ظاهرة التضخم.(1)

---

(1) د. صبحى تادرس قريصه / النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 232.

وهناك نوعان من الأرقام القياسى هما

السعر القياسى البسيط:

ويتم بموجبه تثبيت سنة أساس وأخرى سنة مقارنة وتنسب أسعار سنة الساس = 100 ثم تجرى مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس على إفتراض أن سنة الأساس = 100 ثم تجرى مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس على إفتراض أن سنة الأساس = 100 . وحسب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ثم تجرى بعد ذلك عملية إستخراج الوسط الحسابى بجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة. ويكون هذا الرقم الذى يستخرج بموجبه هذه الطريقة هو الرقم القياسى لمستوى الأسعار العام للسلع التى يمكن بحثها.

ولكن يعاب على هذا الرقم القياسى البسيط بأنه يعطى نفس الأهمية النسبية للسلع المراد تقييس أسعارها ... ولذلك تستخدم أيضا الطريقة الثانية وهى طريقة الأسعار القياسية المرجحة.

2 ـ السعر القياسى المرجح:

وتستخدم هذه الطريقة للتفريق بين الأهمية النسبية للسلع بالنسبة للمستهلك حيث لا يمكن أن تتساوى أهميتها فى سلم أولويات وحاجات المستهلك فمثلا أن أهمية القمح تفوق كثيرا أهمية البطاطا أو الفول لدى المستهلك ...

وعلى هذا الأساس توضع أوزان أو معاملات تجسد أهمية السلعة للمستهلك ومن الطبع ستختلف هذه الأوزان أو المعاملات تبعا لأهميتها، ثم يتم ضرب هذ الأوزان بالأسعار القياسية البسيطة التى نحصل عليها بموجب الطريقة الأولى.

مثال:

لوكان لدينا ثلاث سلع هى (القمح ، البطاطا ، الفول) متفاوتة الأهمي فى إستهلاك المستهلكين لها وأردنا معرفة التطور الحقيقى فى مستوى السعر العام لمجموعها لغرض قياس مستوى التضخم الحاصل خلال فترة زمنية معين لنفترض أنها تقع بين عامى 1990 ـ 1991 (وحسب ما هو موضح فى الجدول رقم (4)) فلابد أن نقوم بالخطوات التالية:

السلعة (بالكيلو جرام)	1990 متوسط السعر (بالدرهم)	1990 مناسيب الأسعار	1991 متوسط السعر (بالدرهم)	1991 مناسيب الأسعار
				1990 = 100
القمح	120	100	110	91.6
البطاطا	230	100	250	108.6
الفول	620	100	920	148.3
				348.5

جدول رقم (4)

1 ـ نستخرج الأسعار القياسية البسيطة وذلك من خلال القيام بما يلى:

أ ـ إعتبار سنة 1990 سنة الأساس وان مناسيب الأسعار خلالها للسلع الثلاث = 100

ب ـ نستخرج أسعار سنة 1991 حسبما يلى:

السعر القياسى البسيط للقمح = $\frac{100}{120} \times 100 = 110$ درهم

السعر القياسى البسيط للبطاطا = $\frac{250}{230} \times 100 = 108.6$ درهم

السعر القياسى البسيط للفول = $\frac{920}{620} \times 100 = 148.3$ درهم

جـ ـ نستخرج الوسط الحسابى من خلال جمع مناسيب أسعار 1991 للسلع الثلاث وهو السعر القياسى البسيط للسلع الثلاث

السعر القياسى البسيط للسلع الثلاث $\frac{148.3 + 108.6 + 91.6}{3}$

$$= \frac{348.5}{3} = 116.1$$

أى المستوى العام لأسعار هذه السلع قد إرتفع فقط بنسبة 16.1 ٪ عام 1991 بالقياس إلى عام 1990.

2 ـ نستخرج السعر القياسى المرجح إذا إفترضنا الأوزان التالية لكل سلعة من الجدول رقم (5).

1	2	3	4 . (3 × 2)
السلعة	مناسيب الأسعار 1990 = 100	الأوزان	المناسيب المرجحة منسوب السعر × 100
القمح	91.6	45	4122
البطاطا	108.6	20	2172
الفول	148.3	10	1483
		75	7777

جدول رقم (5)

أ ـ نقوم بضرب السعر القياسى البسيط لكل سلعة (والذى إستخرجناه فى الحالة الأولى) فى الوزن المفترض لكل سلعة لكى نحصل على المناسيب المرجحة للسلع.

$$4122 = 45 \times 91.6$$

$$2172 = 20 \times 108.6$$

$$1483 = 10 \times 148.3$$

ب ـ نستخرج السعر القياسى المرجح بطريقة الوسط الحسابى المرجح

السعر القياسى المرجح $= \frac{1483 + 2172 + 4122}{10 + 20 + 45} = \frac{7777}{75} = 103.6$

أى أن المستوى العام لأسعار هذه السلع قد إرتفع بمعدل 3.6٪.
ويلاحظ هناك فرق ليس بالقليل بين السعر القياسى البسيط (116.1٪) والسعر القياسى المرجح (103.6٪).

وبالنظر لتعدد مستويات الأسعار التى يمكن الحصول عليها بهدف الطريقة وذلك تبعا لتعدد الأرقام القياسية التى يمكن إستخدامها لمعرفة التغييرات التى تطرأ على الأسعار، لذلك يفضل قياس التغيرات التى تحصل بالقوة الشرائية للمستهلكين من خلال إستخراج الأرقام القياسية المرجحة لعينة من أسعار السلع والخدمات أو الإستدلال بالرقم القياسى لنفقات المعيشة لكونه يمثل أكبر الشرائح الإجتماعية وهى شريحة ذوى الدخل المحدود.

2 ـ طريقة الفجوات التضخمية:

وتعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية، وهى طريقة متأثرة بالتحليل الكينزى، أو بمعنى آخر تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة فى الإقتصاد، وبين القوة الشرائية المتوافرة فى أيدى المستهلكين، والواقع أنه يمكن معالجة هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلى أو الإنفاق. وهى عبارة عن الفرق بين فائض الطلب الكلى النقدى (الإنفاق القومى مقدرا بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومى الحقيقى (مقدرا بالأسعار الثابتة)[1]

أى أن :

الفجوة التضخمية = (ن - د)

---

(1) د. مصطفى رشدى شيحة / الإقتصاد النقدى والمصرفى / مصدر سابق / ص 460 ـ 461

حيث أن الإنفاق النقدى الكلى يعادل:

ن = ح + س + ث ـ و

وتعنى

ن = الإنفاق الكلى أو الدخل القومى.

د = الدخل الحقيقى أو الناتج القومى الحقيقى.

ح = الإنفاق الحكومى.

س = الإنفاق الإستهلاكى.

ث = الإنفاق الإستثمارى.

و = الواردات.

3 ـ طريقة فائض المعروض النقدى

وهى الطريقة التى يتبعها صندوق النقد الدولى، وهى عبارة عن الفرق بين التغير فى عرض النقود (السيولة) وبين التغير فى الطلب على النقود (أى حجم مايرغب الأفراد الإحتفاظ به من دخل حقيقى فى شكل نقود) ـ عند أسعار ثابتة ـ وذلك خلال فترة زمنية معينة. فإذا كان:

Δم تعنى التغير فى عرض النقود.

م / ن . ق . أ تعنى الطلب على النقود. (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود)

ن . ق . أ تعنى الناتج القومى الإجمالى

Δن . ق . أ تعنى التغير فى الناتج القومى الإجمالى

فإن:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \Delta\text{م} - \frac{\text{م}}{\text{ن . ق . أ}} \; \Delta\text{ن . ق . أ}$$ (1)

مثـال:

فلو إفترضنا أن عرض النقود كان (4) مليار دينـار عـام 1990 وأن الناتج القومى الإجمالى كان (4) مليار أيضا (على سبيل الإفتراض) وفى عـام 1991 حصل تطور فى عرض النقد فقد إزداد بمقدار (200) مليـون دينـار فـى حين إزداد الناتج القومى الإجمالى فى نفس السنة بمقدار (100) مليون دينار فما مقدار الفجوة التضخمية بين السنتين المذكورتين.

$$\text{الفجوة التضخمية} = \Delta\text{م} - \frac{\text{م}}{\text{ن . ق . أ}} \; \Delta\text{ن . ف . أ}$$

$$\text{الفجوة التضخمية} = 200 - \frac{4000}{4000} \times 100$$

= (100) مليون دينار

* * * * * *

---

(1) نفس المصدر السابق / ص – 462

أنواع التضخم

هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الإقتصادية في أسواق السلع والخدمات أو في أسواق عوامل الإنتاج ... وعلى الرغم من تعددها إلا أنها تشترك جميعا في حالة مشتركة وهي إنخفاض القوة الشرائية للنقود.

وترتبط هذه الأنواع المختلفة للتضخم بتدخل الدولة في تحديد الأسعار وفرض الرقابة عليها أو ترتبط بنوع القطاع الذي يقع فيه التضخم أو إنعكاس العلاقات الإقتصادية الدولية على أسعار السلع المستوردة أو المصدرة أو يكون التضخم بفعل المصدر المسبب له. وسنقوم بإستعراض هذه الأنواع حسب هذا التقسيم.

1 ـ التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار

أ ـ التضخم المكشوف أو الظاهر.

ب ـ التضخم المكبوت (أو الحبيس أو المقيد)

2 ـ التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية

أ ـ التضخم الإستهلاكى.

ب ـ التضخم الإستثمارى.

3 ـ التضخم المرتبط بحدة التضخم ـ التضخم الجامع أو الطليق

4 ـ التضخم المرتبط بالعلاقات الإقتصادية الدولية

أ ـ التضخم المستورد.

ب ـ التضخم المصدر.

5 ـ التضخم المرتبط بالمصدر الإقتصادى

أ ـ التضخم بفعل جذب الطلب.

ب ـ التضخم بفعل جذب التكاليف ـ التضخم الزاحف أو المتدرج.

•••••

1 - التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار

على الرغم من وجود الضغوط التضخمية فى الإقتصاد إلا أنه يلاحظ أحيانا عدم إرتفاع الأسعار نتيجة لقيام الدولة بفرض رقابتها على الأسعار وخاصة أسعار السلع و الخدمات ذات الأهمية الإقتصادية فى حياة المستهلك أو المنتج. وعموما هناك ثلاث أشكال للتضخم ترتبط بهذا النوع وهى:

أ - التضخم المكشوف أو الظاهر:

ويتجسد فى الإرتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة أو أية عوائق تعترض ذلك نتيجة للتغير الحاصل فى الطلب بنسبة أكبر من التغير فى عرض السلع والخدمات أى بفعل تأثير فائض الطلب وينسحب هذا الإرتفاع فى الأسعار لاحقا على إرتفاع الأجور أو النفقات الإنتاجية المرنة.

ب - التضخم المكبوت أو الحبيسى أو المقيد:

أو يسمى أحيانا بالتضخم المستتر حيث لا يظهر إرتفاع ملموس بالأسعار نتيجة لرقابة الدولة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التى تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع للسلع (والخدمات) مثل إستخدام البطاقات التموينية التى تحدد حصص معينة لأفراد المجتمع من السلع الضرورية ذات أسعار (ثابتة). أو تقوم السلطات بتوزيع المواد الأولية على المنتجين وفق معايير

محددة أو تعمد إلى شروط إستحصال التراخيص من الجهات المعينة للحصول على السلع (أو الخدمات).

ومثلما ذكرنا أن السلطات الإقتصادية تتخذ هذه الإجراءات نتيجة لقصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير، وهذا معناه وجود فائض فى الطلب لا يجد مجاله فى الحصول على السلع والخدمات وفق أنظمة التوزيع المحددة والمراقبة، وعليه يعبر هذا الفائض فى الطلب عن نفسه فى السوق السوداء أى يحاول الأفراد الذين لديهم فائض نقدى فى الحصول على السلع والخدمات الإضافية من السوق السوداء ... ولذلك جاءت تسميته بالمكبوت أو المقيد أو الحبيس نتيجة إلى رقابة الدولة وتشديدها فى توزيع السلع وتحديد الأسعار.

لكن هذه الظاهرة لا يمكن أن تكون حالة مستمرة على الرغم من تحقيقها المؤقت للإستقرار النقدى حيث لا بد فى نهاية الأمر أن ترتفع الأسعار وتعجز عنده القيود المفروضة فى كبت وحبس فائض الطلب.

وغالبا ما يظهر مثل هذا النوع من التضخم فى الإقتصاديات المخططة مركزيا (الإشتراكية).(1)

---

(1) د. ناظم محمد نورى الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق . ص 280.

والتضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف إلى منع الظروف القائمة لتضخم ظاهر من التعبير عن نفسها.(1) ولذا قد يترتب على هذه السياسة حدوث أمرين:(2)

1 ـ إذا كانت الرقابة على الأسعار عامة فإن نظام البطاقات يصبح ضروريا وذلك لعدم كفاية العرض، وقد تنجح هذه السياسة مؤقتا فى إيقاف أرتفاع الأسعار، إلا أنها تترك جزءا من الدخل المتاح للأفراد عاطلا مع وجود الرغبة فى إنفاقه، مما يستلزم لنجاحها إمتصاص أكبر قدر ممكن من الفائض حتى لا يكون دافعا لزيادة الطلب فى السوق السوداء، وعاملا محركا فى إرتفاع الأسعار، ولكن هذه السياسة، وإن أمكن تصورها نظريا، إلا أن المصاعب قد تعوق تنفيذها على الوجه الأكمل، ومن ثم لا تقف حائلا دون إرتفاع الأسعار، إذ أنه غالبا ما تكون الرقابة المطلقة على الأسعار بمقتضى أمر أو قانون غير مؤثرة.

2 ـ قد تخضع بعض الأسعار للرقابة فى حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة مما يؤدى إلى تحويل الدخول إليها فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة فى شتى الأسواق، لذلك لا يمكن القول بأن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائض

---

(1) كانت حالات التضخم التى ظهرت أبان الحرب العالمية الأخيرة تتميز بأنها مكبوتة نظرا لتدخل الحكومات فى النظام الإقتصادى بوضع القيود المباشرة.

(2) د. نبيل الروبى / نظرية التضخم / مصدر سابق ـ ص 27.

الطلب ولكنها تعطل آثاره أى يحجب علاماته المرئية لفترة من الوقت، إذ أن الحكومات تتدخل فى النظام الاقتصادى لتبطئ فى إرتفاع الأسعار أو منعها من أن تصبح عامة، فقد أثبتت تجربة الحرب العالمية الأخيرة أن (كبت الأسعار) لم يكن محكما، وأن الأسواق السوداء تظهر إن عاجلا وإن آجلا، ومن هنا يقال أن كبت الأسعار لا يمنع التضخم وإنما يجعله غير متصل الحلقات.(1)

وهناك صورة أخرى من صور التضخم المكبوت وهو التضخم الكامن الذى يعبر عن قيام الدولة بتحويل جزء كبير من المصانع إلى الإنتاج الحربى أوقات الحروب الأمر الذى يؤدى إلى قلة المعروض من السلع والخدمات، أى وجود فائض الطلب والذى يزيد منه إرتفاع معدلات الإنفاق الحكومى على أفراد القوات المسلحة على هيئة زيادة المرتبات أو المكافآت والهدايا التشجيعية وغيرها وسحب أعداد كبيرة من العاملين فى القطاعات الإنتاجية وزجهم فى جبهات القتال الأمر الذى يعطل من القطاعات الإنتاجية .... كل ذلك يخلق قوة نقدية كامنة تحاول الدولة السيطرة عليه بنفس الطرق التى ذكرناه من خلال سلسلة من الإجراءات والقيود والرقابة على أسعار السلع الموزعة أصلا بالبطاقات التموينية وغير ذلك.

(1) لذا فإن أسعار معينة هى التى تم ضبطها فقط لأن فوائض الطلب تتجه إلى أسواق أخرى حيث تكون إرتفاعات الأسعار مسموحا بها أو حيث لا تكون الرقابة مطبقة بفاعلية.

2 ـ التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية

ينقسم التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية إلى نوعين هما:

أ ـ التضخم الإستهلاكي:

وهو التضخم الذى يصيب أسعار السلع الإستهلاكية الأمر الذى يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدى منتجى هذه السلع الإستهلاكية

ب ـ التضخم الإستثماري:

وهو التضخم الذى يصيب أسعار السلع الإستثمارية الأمر الذى يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدى منتجى هذه السلع الإستثمارية.

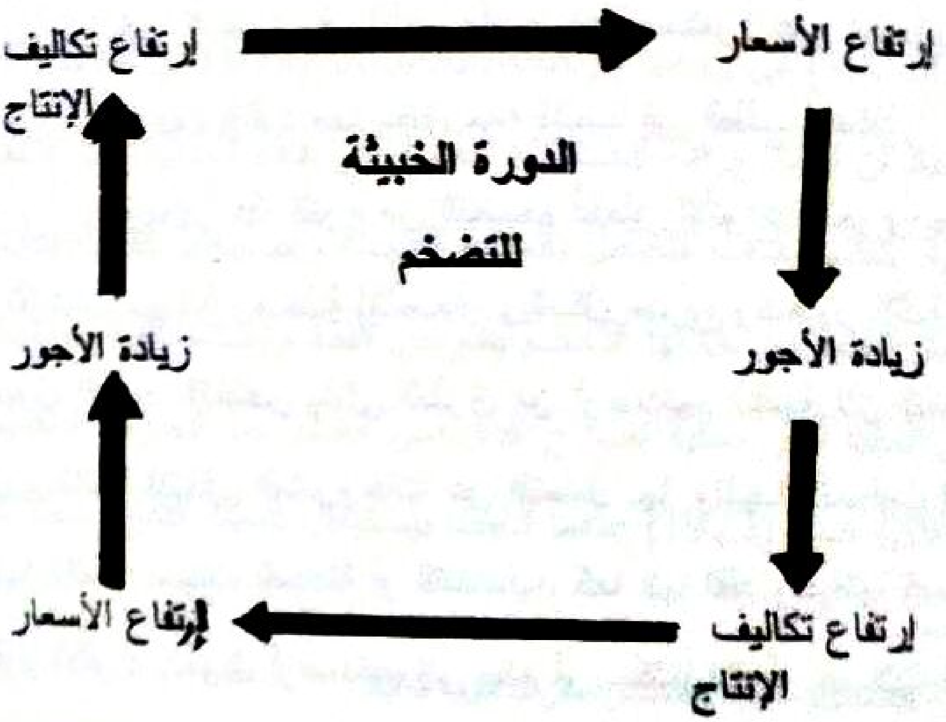
وفى كلا الحالتين ان تضخم الأرباح هذا ينشأ بسبب الزيادة الحاصلة فى الإستثمار عن حجم الإدخار والذى يخلق معه أرباح مؤقتة كبيرة.

3 ـ الدورة الخبيثة للتضخم

النوع المرتبط بحدة التضخم ـ التضخم الجامح أو الطليق ـ

ويسمى أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم ويحدث نتيجة لإرتفاع الأسعار بشكل كبير الأمر الذى يقود إلى زيادة الأجور بشكل ينسجم مع هذه الزيادة فى الأسعار وكذلك إرتفاع تكاليف الإنتاج فى القطاعات الإنتاجية مما يسبب فى

تقليل أرباح هذه القطاعات مما يدفعها إلى زيادة الأسعار لسلعها التى تنتجها وهذا يدفع بدوره إلى المطالبة بزيادة الأجور وهكذا ـ أنظر الشكل رقم (1) لزيادة فـى التوضيح.



شكل رقم (1)

الدورة الخبيثة للتضخم ـ التضخم الجامح ـ

وان المشكلة الكبيرة التى تواجه الحكومة والسلطات النقدية تتركز فـى نقطتين هما:

أ ـ ان السلطات النقدية تجد نفسـها مضطـرة للتوسـع فـى الإصـدار النقـدى الأمر الذى يساعد فى تفاقم المشكلة.

ب ـ عدم قدرة السلطات النقدية لإيقاف التيار التضخمي، لعدم تمكن الحكومة من زيادة المعروض السلعي وخاصة في أوقات الحروب وتدهور الأوضاع السياسية للبلاد.

جـ ـ عدم قدرة الحكومة في تحديد التوقعات بشكل دقيق نتيجة للمتغيرات غير المحسوبة والذي يولد ضغطا مستمرا على السلطات النقدية لزيادة عرض النقود مما يخلق معه فائضا في الطلب وهكذا.

ويعتبر هذا النوع من التضخم أخطر الأنواع الأخرى حيث يقود إلى إرتفاعات مهولة ومذهلة للأسعار وبشكل سريع وتدهور الثقة بالنقود حيث يحاول الأفراد التخلص بشتى الطرق من أرصدتهم النقدية لأن النقود عندها تفقد كل وظائفها فتتخلى المشروعات عن التعامل بها وتلجأ لأساليب المقايضة فيما بينها لاتمام عمليات المبادلة أو التحاسب، كما انها تفقد وظيفتها كمستودع للقيمة فيقوم الأفراد بتحويل أرصدتهم إلى سلع أو مكتنزات أو عملات أجنبية أخرى كبديل لذلك.

وحدوث هذا النوع من التضخم وان كان يعتبر إستثنائيا إلا أنه حدث في مناسبات مختلفة في عديد من الدول خلال هذا القرن، فقد حدث في اليونان عام 1948 حيث إرتفعت الأسعار (25000) مرة عما كانت عليه في عام 1939، كما إرتفعت الأسعار في نفس الفترة في اليابان (11000) مرة وفي إيطاليا (6000) مرة وفي فرنسا (2000) مرة، وبالنسبة للتضخم في العملة فقد إرتفع الرقم القياسي لكمية النقود المتداولة في المدة نفسها في اليونان الى (13000) وفي اليابان الى (3000) وفي إيطاليا (4090) وفي فرنسا

إلى (1009)(1) بل وصل إرتفاع مستويات الأسـعار فـى ألمانيا وشرق أوروبا فى منتصف العشرينات تقريبا، إلـى أرقـام فلكيـة(2) فقـد بلـغ عـدد مـرات إرتفاع الأسعار بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب العالميـة الأولـى إلـى (14000) مرة فى النمسـا و (23000) مـرة فـى المجـر و(2500000) مـرة فـى بولنـدا و (400,000,000,000) فى روسيا و(1000,000,000,000) فى المانيا.(3)

ويلاحظ أن إصلاح هذه الحـالات النقدية فـى هـذه الـدول تمـت لاحقـا بإصلاحات نقدية تحتـم إيقـاف التعـامل بالعملـة القديمـة وإستبدالها بعملـة جديـدة تستطيع السلطات النقدية من خلالها التحكـم بعـرض النقـد وإعـادة الثقـة بعملتهـا، فمثلا جرت فى المانيا أكبر عملية إصلاح نقدى فـى العـالم بعـد الحـرب العالميـة الأولى (ولحد الآن) عـام (1923) عندما قـامت بإستبدال العملة القديمة بعملات

---

(1) د. فؤاد هاشم / إقتصاديات النقود / مصدر سابق ــ ص 208.

(2) د. محمد عبد العزيز عجيبة و د. محمد محروس إسماعيل / التطور الإقتصادى / 1968 ص ـ 164.

(3) من الصعب حاليا تصور ما حدث فعلا كما أنه من الصعب تصور ما يحدث فى التضخم الجامح ما لم يكن أحد قد قاساه، ففى التضخم الذى حدث فى ألمانيا سنة 1922 فان ما كان يعتبر ثروة كبيرة قبل الحرب لا يمكنه شراء غذاء أيام بعد الحرب العالمية بثمانية أعوام، ان الأفـراد الذين أحيلوا على المعاش يتحتم عليهم أن يعملوا وإلا جاعوا لأن أجر الأسبوع لا يكفيه لمدة يوم واحد يلى نهاية الأسبوع، كما أن هناك قصصا تحكى كيف كان العمال يتدافعون فى المصـانع ومعهم أجورهم ليشتروا بها حاجياتهم قبل أن ترتفع الأسعار، بالإضافـة إلـى أن الأجور تخضع يوميا للمساومة بين العاملين وأرباب الأعمال. د. نبيل الروبى / نظرية التضخم / مصدر سابق / ص 31.

جديدة يكون فيها المارك الجديد مساويا لمليون مارك قديم حيث إستطاعت من خلال هذا الإجراء إصلاح هيكلها الإقتصادى بشكل تدريجى.

4 - التضخم المرتبط بالعلاقات الإقتصادية الدولية

نتيجة للفجوة الصناعية التكنولوجية القائمة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، الأمر الذى إنعكس فى تبعية هذه الدول النامية وإرتباط إقتصادياتها ووسائل تطورها بإقتصاديات الدول المتقدمة حيث أن هذه الفجوة آخذة بالتوسع بإستمرار، وكلما تزداد توسعا تكون عندها التبعية أكثر حدة ورضوحا، بل الأكثر من ذلك أن الدول الصناعية الكبرى تتحكم بنوع التكنولوجيا المصدرة إلى الدول النامية والتى تحاول من خلالها تركيز هذه الفجوة وتوسيعها بإستمرار، وبنفس الوقت ونتيجة لعدم قدرة الدول النامية فى تحويل مواردها الأولية ذاتيا إلى قدرات تصنيعية أو غيرها لإفتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التى تتحكم بها الدول المتقدمة فانها تقوم بتصدير هذه الموارد الأولية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية لها.

ونتيجة لهذا الإرتباط ولهذه الفجوة (فجوة التخلف) فقد أصبح لا محال، أن ما يصيب إقتصاديات البلدان الصناعية سينعكس مباشرة فى إقتصاديات الثانية .... وبالنظر للأزمات الإقتصادية المستمرة التى تعانى منها البلدان الرأسمالية الصناعية فى ظهور حالات التضخم فانه سيصل بالتأكيد إلى الدول النامية مع السلع والخدمات التى تستوردها من هذه الدول، أى أن الدول

الرأسمالية المتقدمة ستقوم بتصدير التضخم إليها أو بعبارة أخرى أن الدول النامية ستقوم بإستيراد التضخم من هذه الدول الكبرى.

وبالإضافة إلى ذلك فأن إنهيار قاعدة الصرف بالذهب أو كإحتياطي نقدي بعد الحرب العالمية الثانية، وسيادة التعامل بالدولار الأمريكي كبديل لها مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية أو حصة تصديرية أكبر من الصادرات العالمية الأمر الذي قاد إلى إزدياد الطلب على الدولار وإعتباره قاعدة للدفع أو أساس في المبادلات الإقتصادية، وعليه أن حالات التضخم التي تواجه الإقتصاد الأمريكي ستنعكس مباشرة في إقتصادات البلدان التي تتعامل معها تجاريا من خلال قيام السلطات النقدية الأمريكية، نتيجة للتضخم، بالتوسع في الإصدار النقدي والذي ستأخذ الدول النامية نصيبها منه هذا من جانب، وكذلك قيام الدول النامية بإعتماد هذه الدولارات التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية كإحتياطي نقدي، تقوم بالإستناد إليها في التوسع بإصدار نقدي جديد لعملاتها الوطنية.

وعليه أن الحالة الأولى التي يتم من خلالها تصدير التضخم من البلدان الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية تسمى *بالتضخم المصدر*، وأن قيام الدول النامية بإستيراد هذا التضخم من هذه الدول نطلق عليه *بالتضخم المستورد*.

5 ـ التضخم المرتبط بالمصدر الإقتصادى

ويتسبب التضخم نتيجة لمصدرين هما:

أ ـ التضخم بفعل جذب الطلب:

وهو الإرتفاع الحلزونى فى الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض. أى أن هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة فى الدخول زيادة فى الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخول مما يترتب عليه إرتفاع الأسعار لقلة الكمية المعروضة. أو بعبارة أخرى ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزيد الطلب الكلى مع ثبات العرض الكلى.(1)

فسبب التضخم إذن هو الإفراط فى كمية السلع والخدمات المطلوبة وقصور الإنتاج عن تلبيته.

وعليه أن هذا النوع من التضخم يفترض إستخدام كامل لجميع عناصر الإنتاج من المجتمع وعدم القدرة على زيادة الإنتاج فى ضوء هذه الإمكانيات المتاحة، أما إذا كان هناك تشغيل جزئى لبعض أو جميع عناصر الإنتاج أى وجود طاقات إنتاجية معطلة لأسباب عديدة فإن الإرتفاعات الحاصلة فى الأسعار لا يمكن أن نوصفها بأنها تضخم بفعل جذب الطلب.

وينشأ أيضا نتيجة لعدة عوامل منها:

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ص 198.

1 ـ زيادة طلب رجال الأعمال على خدمات عوامل الإنتاج التى تتصد بعرضها المحدود مما يقود إلى إرتفاع أسعارها.

2 ـ حصول عوامل الإنتاج على دخول مرتفعة مما يؤدى إلى زياد الطلب على السلع الإستهلاكية مما يقود إلى إرتفاع أسعارها.

3 ـ الإنفاق الحكومى على مشروعات التنمية التى تتطلب فترات زمنيا طويلة لكى تحقق إنتاجها وهذا يعنى خلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها إنتاج فى السلع والخدمات.

4 ـ تمويل الإنفاق الحكومى (وقت الحروب) عن طريق زيادة الإصدار النقدى. أى أن زيادة الطلب الحكومى سيؤدى إلى زيادة الأسعار دون أن يصاحب ذلك زيادة فى الإنتاج.

5 ـ قصور المصارف التجارية فى تحقيق رغبات الأفراد فى الإدخار.

ب ـ التضخم بفعل جذب التكاليف

ويقع هذا النوع من التضخم عند قيام أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد بمقدار يفوق الزيادة فى إنتاجها. وهذا ينعكس على إرتفاع فى تكاليف هذه الموارد الإنتاجية بأسرع من الزيادة فى إنتاجها مما يؤدى إلى زيادة تكاليف المنشأة لكل وحدة من الإنتاج.(1)

---

(1) د. أبو القاسم عمر الطيولى / مبادئ الإقتصاد التحليلى الكلى، منشورات الجامعة المفتوحة / طرابلس / الطبعة الأولى 1991 ص 82.

وفى هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور، ويطلق على هذا النوع من التضخم إسم ***التضخم الزاحف*** ويعرفونه بأنه ذلك الجزء من إرتفاع الأسعار الذى ينشأ من إطراد إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة فى الإنتاجية. والتضخم الزاحف هو تضخم يقترن بالقوى الطبيعية للنمو الإقتصادى وهو تدريجى وبطئ ومعتدل لايحدث إرتفاعات متفاقمة فى الأسعار، وإنما ترتفع هذه الأسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت، خلال فترة طويلة نسبيا أى يكون الإرتفاع مستمرا ولكن لا يكون سريعا، سرعة تفقد الثقة فى العملة، ومع ذلك فمما لاشك فيه أن وجود هذا النوع من التضخم يعتبر تهديدا دائما للإستقرار.(1)

وبالإضافة إلى ذلك فأن تضخم التكاليف يرتبط أيضا بعوامل مسببة أخرى هى:

1 ـ التضخم المستورد الذى يتمثل بإرتفاع السلع والموارد المستوردة من الخارج والداخلة فى العملية الإنتاجية مما يؤدى إرتفاع تكاليف إنتاج السلع وبالتالى فرض أسعار أعلى عليها.

2 - زيادة حجم الأرباح التى يحصل عليها رجال الأعمال فى خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع لوحدات إنتاجهم وتكاليف إنتاجها.

3 ـ إرتفاع تكاليف المحاصيل الزراعية أو المواد الأولية المستخدمة فى العمليات الإنتاجية نتيجة لزيادة تكاليف إنتاجها أو زيادة تكاليف نقلها وتخزينها والتامين عليها.

---

(1) د. نبيل الروبى / نظرية التضخم / مصدر سابق ص 35 و ص 39.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك علاقة متبادلة بين نوعى التضخم بفعل ضغط الطلب أو بفعل ضغط التكاليف ، فلا يؤثر أحدهما. بمفرده على الأسعار فيدفعها نحو الزيادة، وعليه فإن ضغط التكاليف لا يؤثر وحده فى إحداث التضخم ما لم يصاحب ذلك إرتفاع فى الطلب على إنتاج السلع والخدمات. ولذلك تعمد بعض السياسات الإقتصادية إلى سلسلة من الإجراءات لتحجيم الزيادة فى الطلب كمحاولة فى التقليل من دور ضغط التكاليف فى إحداث التضخم.

ومما هو جدير بالذكر أيضا إلى أن أغلب حالات التضخم التى تحدث فى البلدان النامية هى تضخم بفعل جذب الطلب فى حين أن حالات التضخم المستمرة التى تحدث فى الدول الرأسمالية هى تضخم بفعل جذب التكاليف. بالإضافة إلى أن الإختناقات الإنتاجية التى تتعرض لها المنشآت الإنتاجية فى البلدان النامية بسبب العوامل المرتبطة بندرة عوامل الإنتاج فيها (وخاصة رأس المال والمستوى التكنولوجى والمستوى المهارى) فان ذلك يقود إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإرتفاع الأسعار ... وأن أسبابه واضحة حيث ترتبط بالإختلالات الهيكلية لإقتصاديات هذه البلدان ولذلك غالبا ما يعبر عن هذا النوع من التضخم بالتضخم الهيكلى.

المبحث الرابع

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم:

يترتب على التضخم آثارا إقتصادية وإجتماعية ضارة يمكن إجمالها فيما يلى:(1)

1 - يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد فى العملة، وإضعاف الحافز على الإدخار. فإذا إتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود فى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وهنا يزيد التفضيل السلعى على التفضيل النقدى، فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الإستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للإدخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.

2 - يترتب على التضخم إختلال ميزان المدفوعات بالإتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الإستيراد وإنخفاض حجم الصادرات. فالزيادة التضخمية فى الإنفاق القومى وبالتالى الدخول النقدى يترتب عليها زيادة فى الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، بل على المستورد أيضا. ولو كان الإستيراد طليقا سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على إمتصاص موارد الدولة من

---

(1) د. صبحى تادرس قريصة / النقود والبنوك / مصدر سابق ص 259.

النقد الأجنبى. أما إذا كان الإستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيرتد إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، ولا سيما تلك السلع البديلة للواردات، فيشتد إرتفاع الأسعار، ومن زاوية أخرى يضعف التضخم مقدرة البلاد على التصدير لأنه سوف يخفض فى حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها إلى السوق المحلية. هذا بالإضافة إلى أن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسى فى الأسواق الخارجية.

3 ـ يؤدى التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادى التى لا تفيد التنمية فى مراحلها الأولى. فتتجه إلى إنتاج السلع التى ترتفع أسعارها بإستمرار وهى عادة السلع الترفيهية التى يطلبها أصحاب الدخول العالية، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الإستيراد والمضاربة على أسعار الأراضى الزراعية وكذلك المضاربة التجارية وإلى بناء المنازل الفاخرة.

4 ـ يترتب على إستمرار تصاعد الأسعار إرتباك فى تنفيذ مشروعات التنمية بسبب إستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية التى ترتفع عناصرها بإستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذى يؤدى معه إلى عجز بعض القطاعات فى الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها. ومحصلة هذا أن يصبح التخطيط القومى أمرا غير ميسور.

5 - يترتب على التضخم ظلم إجتماعى يحيق بأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، على حين يستفيد أصحاب الدخول المتغايرة من تجار ومنتجين.

6 - يعمق التضخم التفاوت فى توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الإجتماعى بدرجة تهدد جسور الإستقرار الإجتماعى والسياسى الضرورى لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

7 - إن أخطر أخطار التضخم يكمن فى طبيعته التراكمية.(1) فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الإقتصادى أن تستفحل وتستشرى بصورة تراكمية فيغدو التضخم لصيقا بالإقتصاد القومى، وسمة من سماته الأساسية فيؤثر على الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم.

(1) د. رمزى زكى / فى مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية / الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة / 1961 ص 217.

الفصل السابع

السياسة النقدية

أولا:

مفهوم السياسة النقدية.

ثانيا:

أهداف السياسة النقدية

ثالثا:

أدوات السياسة النقدية.

الفصل السابع

السياسة النقدية

أولا مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التى تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شئون النقد والإئتمان ... وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات فى كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الإقتصادية المحيطة.

والهدف من هذا التأثير إما إمتصاص السيولة الزائدة أو حقن الإقتصاد بتيار نقدى جديد.(1)

وقد ظهر الإهتمام جليا بالسياسة النقدية فى الفكر الإقتصادى خلال القرن الماضى، ثم أخذ هذا الإهتمام يتزايد خاصة فى أثناء الأزمات النقدية وعدم

---

(1) د. السيد عبد المولى / النظم النقدية والمصرفية / مصدر سابق / ص 261.

الإستقرار الإقتصادى الذى شهدها القرن الحالى.

لذلك أعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة.

ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.

ففى ظل الفكر الإقتصادى الكلاسيكى كان الهدف الأساسى الذى تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل فى المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة فى السوق.

وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات فى كمية النقود المعروضة. وأن التوسع النقدى سيقود إلى التضخم التراكمى بإعتبار أن سلوك الوحدات الإقتصادية سيتكيف تلقائيا مع توقعات إستمرار التضخم وفى ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجى فى زيادة حجم الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية بحسب ما إفترضه الكلاسيك.

لهذا فقد إهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) بتحليل العوامل المؤثرة فى قيمة النقود، وهذه العوامل تتمثل أصلا فى التغيرات الناشئة فى كمية النقود التى ستؤدى إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التى إفترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين. إذ أن المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدى مع الطلب على النقود.

وعلى هذا الأساس يصبح فى مقدرة السلطات النقدية التحكم فى المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدى ... ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية فى التحليل الكلاسيكى.

وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929 ـ 1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكى بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية. ظهرت إلى حيز الوجود النظرية النقدية الكينزية التى تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ومن خلال الربط بين جانبى الدخل والإنفاق، وإعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن فى سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود المعروضة والمحددة من قبل السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدى الذى يتحدد بدوافع الدخل والإحتياط والمضاربة.

كما أن التوازن فى السوق السلعى يتم عن طريق التعادل بين الإدخار والإستثمار ... وأن توازن السوقين (النقدى والسلعى) كفيل بتحقيق التوازن الإقتصادى العام. لذا يمكن للسلطات النقدية أن تمارس مسؤوليتها فى تحقيق الإستقرار النقدى ورفع معدلات النمو الإقتصادى من خلال تحقيق التوازن بين السوقين المذكورين ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية فى التحليل الكينزى.

أما النظرية النقدية المعاصرة فهى تحاول الجمع بين الأهداف التى سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والأهداف التى تتوخاها السياسة النقدية الكينزية. ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها فى التأثيرعلى مجمل النشاط الإقتصادى بهدف تحقيق الإستقرار والنمو النقدى

والإقتصادى وذلك بالتأثير فى جانب الطلب الكلى والعرض الكلى. وفضلا عن ذلك فإن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الإقتصادى بصورة فعالة دون أن تتلازم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا والسياسة الإقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.(1)

(1) د. ناظم محمد فوزى الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق / ص 296.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير فى عرض النقـود لإيجـاد التوسـع أو الإنكماش فى حجـم القـوة الشـرائية للمجتمـع والهـدف مـن زيـادة القـوة الشـرائية للمجتمع هـو تنشـيط الطلـب والإسـتثمار، وزيـادة الإنتـاج وتخفيـض البطالـة. وبالعكس يؤدى تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع فى الإنتاج.(1)

وكذلك تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدى والإقتصادى من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملـة الوطنيـة داخليا وخارجيا والتى تنشأ عن التغيرات فى المستوى العـام للأسعار .والمسـاهمة فى تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة فى القطاعات الإقتصاديـة المختلفـة بمـا يحقق زيادة حجم الدخل القومى ونمو الإنتاج المحلى.

كما تعمل السياسة النقدية على تطوير المؤسسات المصرفية والماليـة، والأسـواق التى تتعامل فيها هذه المؤسسات (السـوق المـالى والسـوق النقـدى) وبمـا يخـدم تطوير الإقتصاد الوطنى. كما تساهم فى تسريع عملية التنميـة الإقتصاديـة وذلـك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتمـاعية فـى البلدان الناميـة، بالإضافـة إلى المسـاهمـة فـى تحقيـق التـوازن المطلـوب فـى ميزان المدفوعـات(2) ولا شـك ان إسـتخدام السياسـة فـى محاربـة الضغـوط

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ص 207.

(2) د. ناظم محمد نُوري الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق / ص 297.

التضخمية التى تمثل الخطر الأكبر فى الإقتصادياتالمعاصرة ــ خاصة فى السنوات السبعينات والثمانينات من هذا القرن ــ يعتبر الهدف الأول للسياسة النقدية.

ثالثا : أدوات السياسة النقدية

تتبع السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل التى تسعى من خلالها تحقيق أهداف السياسة النقدية وهى:

1 ـ الوسائل التقليدية والتى سبق وأن تحدثنا عنها وهى:

أ ـ سعر المصرف (سعر إعادة الخصم).

ب ـ سياسة السوق المفتوحة.

جـ ـ نسبة الإحتياطى القانونى.

2 ـ الوسائل الحديثة وهى:

أ ـ الإقناع الأدبى (أو الإغراء أو التأثير الأدبى).

وتسمى أحيانا سياسة المصارحة: حيث يحاول صانعوا السياسة النقدية كثيرا التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبى. فمن خلال المقالات فى الصحف والمجلات، والخطب فى المناسبات المختلفة

يحاول المسئولون عن هـذه السياسـة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الإتجاه المرغوب فيه. ومع ذلك فأن سياسة المصارحة لاتنتج آثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغير سعر الخصم أو نسبة الإحتياطي القانوني. ومهما يكن من أمر فان الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح وعظات.(1)

وتقوم هذه الفكرة أساسا على أن للمصرف المركزى مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفى ككل، وعلى طبيعة العلاقات التى تربطه بغيره من المؤسسات النقدية، حيث يعتمد المصـرف المركزى هذه الوسيلة لشرح الحالة الإقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسة النقدية المناسبة، والتأثير على هذه المؤسسات لكى تتبع سياسة إختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف.(2)

ولا يمكن التأكد من فاعلية هذه الوسيلة إلا من خلال وجود علاقة بين المصرف المركزى والمؤسسات الإقتصادية الأخرى وكذلك وجود أسس وقواعد ينتظم على أساسها النظام المصرفى كوحدة متكاملة. ويحدث العكس عندما تضعف أو تنقطع العلاقة بين المصرف المركزى والمصارف التجارية.

---

(1) بارى سيجل / النقود والبنوك والإقتصاد / مصدر سابق ص 274.

(2) د. محمد خليل برعى و د. أحمد الصفتى / النقود والبنوك / مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة / 1989 ـ ص 137.

ب ـ الودائع الخاصة:

ويمقتضى هذه السياسة هو فرض قيام المصارف التجارية بإقتطاع نسبة من أرصدتها على شكل ودائع مجمدة عند المصرف المركزى تستحق عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الإحتياطى القانونى . وتهدف هذه الوسيلة إلى التقليل من عمليات الإئتمان التى تقوم بها المصارف التجارية من خلال تقليل أرصدتها.

3 ـ أدوات مكملة للسياسة النقدية وهى:(1)

أ ـ السياسة المالية:

والمقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية. وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الأساسى لوزير الخزانة هو ضمان تعادل الإيرادات مع النفقات الضرورية للمحافظة على الأمن والدفاع طبقا للنظرية الكلاسيكية ـ ولكن بعد أن تعرض المجتمع الدولى للكساد الكبير وقيام الحروب والنزعات الإشتراكية كان من الضرورى أن تقوم الميزانية بدور أبعد مدى من مجرد تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات بالمفهوم السابق. وفى صدد هذا:

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 210 ـ 211 .

1 ـ زيادة حجم الإستثمارات فى المجالات المختلفة الأمر الذى يقتضى زيادة الإيرادات لتغطية تكاليف هذه الإستثمارات.

2 ـ إستخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم. ويقتضى هذا رفع معدلات الضرائب، ولكن المشكلة أن رفع معدلات الضرائب قد يقلل من الحافزعلى الإنتاج، وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالضجر لإستنهاض الرواج فى حالة الكساد.

3 ـ إستخدام الميزانية لتقليل التفاوت فى الدخول عن طريق الضرائب التصاعدية.

4 ـ التنويع فى الضرائب المباشرة، وخاصة الضرائب على المشتريات سواء كان للحد من الطلب (بزيادة هذه الضرائب) أو لزيادة الطلب لإيجاد الحافز على النهوض فى حالة الكساد (عن طريق تخفيض الضرائب)

ب ـ البيع بالتقسيط:

ومن السياسات المكملة للسياسة النقدية النظر فى سياسة البيع بالتقسيط، ويمكن للدولة أن تؤثر فى السياسة الإقتصادية عن هذا الطريق بوسيلتين:

1 ـ تعديل قيمة القسط الأول.

2 ـ تعديل أقصى فترة للإسترداد.

فإذا أرادت مكافحة التضخم فأنها تلجأ إلى رفع قيمة القسط الأول وتقليل مدة السداد. وإذا أرادت أن تشجع الرواج فى حالة الكساد فإنها تخفض قيمة القسط الأول وتطيل فترة السداد.

ومزايا هذه الطريقة أن لها أثر سريع نظرا لأن أغلب الناس الذين يشترون بالتقسيط يهتمون بقيمة القسط الأول أكثر من إهتمامهم بالتكاليف النهائية للسلعة. ولكنها من ناحية أخرى تضر منتجى السلع المعمرة الذين يعتمدون فى تسويق منتجاتهم على هذه الطريقة.

جـ ـ التعليمات والأوامر المباشرة:

قد تجد المصارف المركزية فى بعض الحالات لا مفر من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثيرعلى حجم الإئتمان والتحكم فى إتجاهاته، وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للمصارف التجارية. ويختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الإقناع الأدبى، السالف الذكر، فى أن هذه الأوامر تكون ملزمة للمصارف التجارية ولا يمكن أن تتجاهلها وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التى تفرضها عليها المصارف المركزية.

وتتمثل الأوامر والتعليمات فى تحديد حد أقصى للقروض التى تمنحها المصارف التجارية، أو فى تحديد حد أدنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الإقتصادية بغرض التوسع فيه أو الإمتناع عن منح قروض لأنشطة معينة للحد منها، أو إجبار المصارف على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من أنواع الإستثمار، كشراء السندات الحكومية أو أذونات الخزانة.

كما تتمثل العقوبات التى يمكن أن يفرضها المصرف المركزى على المصارف التجارية، فى حالة عدم تنفيذ تعليماته، فى الإمتناع عن إقراضها أو إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة منها، أو رفع سعر الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة لها.

ومن الملاحظ أن مثل هذا الأسلوب من أساليب الرقابة على الإئتمان، يكون مناسبا لعلاج حالات التضخم ويكون عديم الجدوى فى حالة الكساد حيث أنه من الممكن عمليا إجبار المصارف على الإمتناع عن منح القروض فى حين لا يمكن إجبارها على التوسع فى منحها.(1)

---

(1) د. محمد خليل برعى و د. أحمد الصفتى / النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 137 ـ 138 .

الفصل الثامن:

المصارف

المبحث الأول: المصارف المركزية

أولا : وظائف المصارف المركزية

1 ـ مصرف الإصدار. 2 ـ مصرف الحكومة.

3 ـ مصرف المصارف. 4 ـ المشرف على شئون الإئتمان.

ثانيا: **أساليب الرقابة على الإئتمان**

1 ـ الأسلوب الكمى

أ ـ سياسة سعر إعادة الخصم **ب ـ عمليات السوق المفتوحة.**

جـ ـ تعديل نسبة الإحتياطى النقدى القانونى

2 ـ الرقابة الكيفية

المبحث الثانى: المصارف التجارية

أولا : ميزانية المصارف التجارية **ثانيا:عملية خلق الودائع**

المبحث الثالث: أنواع المصارف الأخرى

الفصل الثامن

المصـــــارف

يتكون الجهاز المصرفى فى أى مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقا لتخصصها والدور الذى تؤديه فى المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة فى خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء والمجتمع. ومن الجدير بالإشارة إلى أن أنواع المصارف تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها ومدى حاجات الإقتصاد القومى لنوع معين من المصارف.

وتتصدر الجهاز المصرفى فى الدولة المصارف المركزية، وتتعامل فى السوق المصرفية أنواع متعددة من المصارف أهمها:-

1 ـ المصارف المركزية.

2 ـ المصارف التجارية (مصارف المدائع).

3 ـ المصارف المتخصصة.

4 ـ مصارف الإدخار.

5 ـ المصارف الإسلامية.

6 ـ مصارف الإستثمار.

7 ـ مصارف تمويل المحليات.

ويمكن إستعراض هذه المصارف بشئ من التركيز في المباحث التالية:-

المبحث الأول:

المصارف المركزية.

المبحث الثاني:

المصارف التجارية.

المبحث الثالث:

المصارف الأخرى.

المبحث الأول:

المصارف المركزية

يعتبر المصرف المركزى منشأة مصرفية لا تضع الربح فى إعتبارها بقدر ما تستهدف إلى تدعيم النظام النقدى والإقتصادى فى الدولة. ونظرا لأهمية هذا الهدف فأن المصرف المركزى يجب أن يكون مملوكا للدولة، وفى البلاد التى لا تكون فيها هذه المصارف غير مملوكة بكاملها للدولة، فإن الدولة تخضعها لرقابتها، وبصفة عامة، يتصف المصرف المركزى بأنه ***مصرف الإصدار، ومصرف المصارف، ومصرف الدولة***، فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفى كله. وتتلخص الوظائف التى يقوم عليها المصرف المركزى فيما يلى:

1 ـ المصرف المركزى مصرف الإصدار.

2 ـ المصرف المركزى مصرف الحكومة.

3 ـ المصرف المركزى مصرف المصارف.

4 ـ المصرف المركزى هو المشرف على شئون الإئتمان.

أولا:

وظائف المصارف المركزية

تنحصر وظائف المصارف المركزية فى المجالات التالية:(1)

1 ـ المصرف المركزى مصرف الإصدار:

تعطى الحكومة عادة حق إصدار أوراق البنكنوت إلى المصرف المركزى، حيث يقوم بعد التشاور مع الحكومة بتحديد حجم الإصدار النقدى، بحيث يتناسب هذا الحجم مع إحتياجات النشاط الإقتصادى الجارى، فلا يؤدى الإفراط فى الإصدار إلى إرتفاع الأسعار وحدوث التضخم، ولا يؤدى التقليل فى الإصدار إلى خلق النشاط الإقتصادى والضغط على معدلات النمو.

ويأتى دور المصرف المركزى الحقيقى فى إصدار البنكنوت، كنتيجة طبيعية لتطور نظام الذهب وإنتقاله خلال التطور فى مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك الذهبية، حيث أصبح واجبا على المصرف المركزى أن يقدم للناس أوراقه التى تحمل وعودا بالدفع محل المسكوكات الذهبية التى تنازلوا عنها للمصرف المركزى. ومع هذا التطور ظهرت صورة غطاء الإصدار، أى المقابل الحقيقى للنقد الورقى المصدر، فى صورة ذهب.

---

(1) د. السيد عبد المولى / النظم النقدية والمصرفية / مصدر سابق ـ ص 103

ومـع تطـور النظـام النقدى وزيـادة الإصـدار النقـدى الورقـى دون أن يقابله ذهب، ظهر في غطاء الإصدار أصول أخرى أصبحت اليـوم تمثل بنـودا معتادة فـى أى غطـاء للإصـدار. ويمكـن إعطـاء فكـرة موجـزة عـن ميزانيـة المصرف المركزى فيما يلى: (الجدول رقم 6)

(جدول رقم 6)

المصرف المركزى – ميزانية قسم الإصدار

أصول		خصوم	
	مليون دينار		مليون دينار
ذهب	100	بنكنوت	800
سندات حكومية وأذون خزانة وأوراق تجارية.	500		
نقد أجنبى	200		
	800		800

كذلك صاحب تطـور غطـاء النقـد بـالصورة السـابقة مـا يطلـق عليـه أرباح الإصدار، وتتحصل بالفوائد التى يحصـل عليهـا المصـرف المركـزى فـى وجود السندات الحكومية وأصـول الخزانة فى جـانب الأصـول فـى ميزانيـة قسـم الإصدار، ولمـا كـانت هـذه الفوائـد تدفـع للمصـرف المركـزى نتيجـة لإصـداره

البنكنوت وتغطيته بالصورة المشار إليها، وهى عملية يقوم بها نيابة عن الحكومة وتنفيذا لسياستها، فمن المعتاد أن تستفيد الحكومة من المصرف المركزى نسبة من هذه الأرباح.

كما أن الدور الذى يقوم به المصرف المركزى فى تنفيذ وظيفته كمصدر للبنكنوت يترك آثارا خطيرة على الإقتصاد القومى إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار أن المصارف التجارية ستضاعف من أثر أى تغير فى حجم الإصدار النقدى عن طريق توسعها فى منح الإئتمان أو تضييقها منه.

ولذا تضع الدول المختلفة نظما تتبعها المصارف المركزية فى عملية الإصدار. وتهدف هذه النظم المختلفة إلى وضع القيود على حرية المصرف المركزى فى الإصدار حفاظا على قدرة العملة وبالتالى قيمتها من ناحية، كما تهدف إلى ربط عملية الإصدار بحاجة النشاط الإقتصادى وتطوره من ناحية أخرى.

نظم الإصدار

تختلف النظم التى تحدد سلطة المصرف المركزى فى إصدار البنكنوت من دولة لأخرى ولكنها كلها تتفق فى رسم حدود معينة للمصرف المركزى يتقيد بها فى إصدار البنكنوت، كما أنها تحدد له وسيلة تغطية ما يصدره من بنكنوت، ويمكن إجمال هذه النظم للإصدار فى ثلاث:

1 ـ أن تضع الدولة حدا أقصى لما يمكن للمصرف المركزى أن يصدره من أوراق البنكنوت، بغض النظر عما يحتفظ به المصرف المركزى من ذهب كغطاء للعملة.

2 ـ أن تضع حدا أقصى لما يمكن للمصرف المركزى أن يصدره من أوراق البنكنوت التى لا يكون لها غطاء ذهبى، أذ يكون للمصرف المركزى الحق فى إصدار بنكنوت معادل لأى كمية يحصل عليها من ذهب أو عملات أجنبية محددا سعره عند حد معين، بالإضافة إلى كمية أخرى من النقد يستطيع أن يصدرها دون غطاء ذهبى على أن لا تتعدى هذه الكمية غير المغطاة بالذهب والأوراق الأجنبية حدا أقصى تحدده الدولة.

3 ـ أن تحدد الدولة نسبة معينة بين الغطاء الذهبى وكمية النقد المصدر، وقد يكون هذا الغطاء الجزئى كله من ذهب أو خليطا من الذهب والعملات الأجنبية.

4 ـ أن تعطى الدولة للمصرف المركزى حرية كبيرة فى الإصدار دون إشتراط نسبة معينة من الذهب. ويحدد القانون فى هذه الحالة عناصر الغطاء دون إشتراط نسبة معينة من الذهب.

وفى جميع الأحوال يكمل غطاء النقد بسندات الدولة وأذونها أو [أو]راق المالية المضمونة من الدولة والأوراق التجارية.

2 ـ المصرف المركزى مصرف الحكومة:

يقوم المصرف المركزى بدور مصرف الحكومة. ولا يعنى أنه مصرف الحكومة أنه مملوك ملكية عامة. يقوم المصرف المركزى بهذا الدور حتى فى تلك الدول التى يكون فيها المصرف المركزى مملوكا ملكية خاصة. وهو بهذا الوصف يعتبر أداة الحكومة فى تنفيذ سياستها النقدية، فالحكومة وليس المصرف المركزى هى التى تضع السياسة الإقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية....إلخ، ويقوم المصرف المركزى بتنفيذ السياسة النقدية التى تضعها الحكومة.

ويقوم المصرف المركزى ـ بوصفه مصرف الحكومة ـ بوظائف متعددة فى هذا المجال بجانب وظيفته كأداة الحكومة فى تنفيذ السياسة النقدية. وأهم هذه الوظائف ما يلى:

أ ـ يقوم المصرف المركزى بمسك حسابات الحكومة، فهى تودع لديه ودائعها، ويقوم المصرف بمباشرة المدفوعات الحكومية. ويلاحظ أن لهذه الوظيفة آثارا مهمة على النظام المصرفى عموما إذ تؤدى إلى نتائج تختلف تماما عن النتائج التى تترتب على إحتفاظ الحكومة بحساباتها فى المصارف التجارية.

فالحكومة عندما تتسلم مدفوعات من الأفراد لسداد الضرائب المستحقة عليهم، وإذا ما تم تسديد هذه المدفوعات بشيكات على مصارفهم التجارية، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة رصيد الحكومة فى المصرف المركزى ونقص أرصدة المصارف التجارية فيه. ونقص

هذه الأرصدة من النقد الحاضر تعنى أن المصارف التجارية تجد نفسها مضطرة – إن لم يتدخل المصرف المركزى ليعكس هذه العملية – إلى تخفيض قروضها بنسبة تبلغ أضعاف مقدار إنخفاض أرصدتها لدى المصرف المركزى. والعكس صحيح عندما تدفع الحكومة أجور ومرتبات موظفيها أو غير ذلك من المدفوعات، حيث يضع هؤلاء الأفراد شيكات الحكومة فى المصارف التجارية، فتزيد أرصدتها لدى المصرف المركزى، وتقل أرصدة الحكومة، ونتيجة لزيادة أرصدة المصارف التجارية من النقد لدى المصرف المركزى، تستطيع هذه المصارف – إذا رغبت – فى التوسع فى منح قروضها وأن ترفع من حجم ودائعها بنسبة مضاعفة.

أما إذا قامت الحكومة بفتح حسابات فى المصارف التجارية بالإضافة إلى حساباتها فى المصرف المركزى، فأن النتائج التى تترتب على عمليات الحكومة تختلف بإختلاف ما إذا كانت الحكومة تستعمل رصيدها فى المصارف التجارية أو رصيدها فى المصرف المركزى.

ب – يقوم المصرف المركزى نيابة عن الحكومة بعملية إصدار القروض العامة. فيقوم بعملية تنظيم إصدار القروض والإشراف على الإكتتاب فيها، كما يقوم بعملية خدمة هذه القروض، أى دفع الفوائد عنها فى مواعيدها.

جـ - يقوم المصرف المركزى بإبداء النصح والمشورة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها لمواجهة الظروف المختلفة، ومن الأمور المرغوب فيها أن تقوم الحكومة بالتفاهم والتشاور مع المصرف المركزى قبل إتخاذ أى قرار بسياسة معينة فى مجال النقد والإئتمان.

د - يقوم المصرف المركزى بإقراض الحكومة عند الضرورة، وهذا الإقراض يتم عن طريق إصدار جديد. وعادة ما تلجأ الحكومة للمصرف المركزى طالبة الإقتراض عندما تواجه عجزا فى الميزانية ويتم تغطية هذا العجز عن طريق الإصدار الجديد.

وتعد هذه الوظيفة أخطر الوظائف التى يقوم بها المصرف المركزى بوصفه مصرف الحكومة، ولذا تنظم أغلب التشريعات الحدود التى يقوم بها المصرف المركزى بإقراض الحكومة عن طريق الإصدار الجديد نظرا للآثار بعيدة المدى التى يمكن لهذا الإصدار الجديد فى دفع قوى التضخم فى الإقتصاد القومى.

هـ - يتولى المصرف المركزى معاملات الحكومة مع الخارج، فيقوم بمسك حسابات الإتفاقيات المعقودة مع الخارج، ويحتفظ برصيد العملات الأجنبية، ويتم عن طريقه التحويلات إلى الخارج.

3 - المصرف المركزى مصرف المصارف:

يقوم المصرف المركزى بوظيفة مصرف المصارف، حيث تتعامل معه المصارف بصفة عامة، والمصارف التجارية بصفة خاصة. فهو المصرف

الذى تحتفظ فيه المصارف التجارية بودائعها، كما أنه المصرف الذى تلجأ إليهالمصارف التجارية لإقراضها عند اللزوم.

وبهذه الصفة يقوم المصرف المركزى بالوظائف التالية:

أ ـ تحتفظ المصارف التجارية لدى المصرف المركزى بجزء من أرصدتها النقدية السائلة. وهذا الجزء يتم تحديده إما عن طريق العرف أو عن طريق القانون. وإجبار المصارف التجارية على الإحتفاظ بهذه النسبة فى أرصدتها السائلة لدى المصرف المركزى أنما يهدف إلى تحقيق الغرضين التاليين:

الأول: ضمان تحقيق سيولة المصارف التجارية وحمايتها فى مواجهة الظروف الطارئة.

والثانى: أن هذه النسبة (الإحتياطى النقدى) أصبحت أداة من الأدوات التى يستخدمها المصرف المركزى لتحقيق رقابته على الإئتمان.

ب ـ تقوم المصارف التجارية بتسوية معاملاتها فيما بينها عن طريق المصرف المركزى ويتم فيها تسوية الحسابات بين المصارف التجارية بعضها مع بعض عن طريق الترحيل من حساب لآخر من حسابات المصارف التجارية لدى المصرف المركزى.

جـ ـ يقوم المصرف المركزى بوظيفة المقرض الأخير، وهذه الوظيفة تنبعث من وظيفته الأساسية وهى السيطرة على حالة الإئتمان وتنظيمه والمحافظة على ثبات قيمة النقد ومنع الهزات العنيفة من أن

تصيب المجتمع الإقتصادى، فقد تعم السوق حالة مفاجئة من زيادة الطلب على النقود لا تستطيع المصارف التجارية أن تستجيب لها، فتلجأ إلى المصرف المركزى لتقترض منه ما يكفى لمواجهة هذا الطلب الإستثنائى. كما أن سوق النقد (المصارف التجارية) قد تضطر أيضا إلى الإقتراض من المصرف المركزى فيقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية لديه.

4 ـ المصرف المركزى هو المشرف على شئون الإئتمان:

وهى من أهم وظائف المصرف المركزى فى العصر الحديث نظرا للأهمية التى تحتلها السياسة النقدية فى التأثير على مجرى الحياة الإقتصادية. ولعل السبب الرئيسى لقيام المصرف المركزى بهذه الوظيفة تتحصل فى أن المصارف التجارية قادرة على خلق الإئتمان، وهى بهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالى على سير النشاط الإقتصادى. ولا يمكن أن تترك المصارف التجارية بمفردها إتباع السياسة الإئتمانية التى تشاء. ذلك أن التوسع فى الإئتمان الذى تقوم به المصارف التجارية قد لا يكون متلائما مع الظروف الإقتصادية السائدة، ومن هنا يتدخل المصرف المركزى للحد من التوسع فى الإئتمان، والعكس صحيح.

ثانيا:

أساليب الرقابة على الإئتمان

ويمارس المصـرف المركـزى عددا من الأساليب تمكنـه من إجراء رقابة فعالة على الإئتمان من ناحية وعلى وحدات الجهاز المصرفى من ناحية أخرى.

ففيما يتصل بالإئتمان هناك أسلوبان للرقابة عليه، وهمـا:

1 ـ الأسلوب الكمى.

2 ـ الأسلوب الكيفى (النوعى).

1 ـ الأسلوب الكمى:

ويتمثل فـى الوسـائل التـى تتحكم بواسطتها المصـرف المركـزى فـى كمية الإئتمان الذى تمنحه المصارف التجارية من خلال الأساليب التالية:

أ ـ سياسة سعر إعادة الخصم أو سياسة سعر المصرف:

وهـو السـعر الـذى يتقاضـاه المصـرف المركـزى نظـير إعـادة خصـم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للمصارف التجارية، وهو يمثل أيضـا سـعر الفائدة الذى يتقاضـاه المصـرف المركـزى مـن المصـارف التجاريـة نظـير تقديـم القروض لها.

وإذا كان المصرف المركزى يستطتيع أن يؤثر فى إتجاه سعر الفائدة السائد فى السوق إلا أنه يقوم فى الحقيقة بتحديد سعر المصرف على أساس القوى المحددة لذلك السعر فى السوق.

وقد لعب سعر المصرف دورا بارز الأهمية فى السيطرة على حجم الإئتمان قبل الحرب العالمية الأولى عندما كان نظام الإصدار يقوم على قاعدة الذهب، ولكن أهميته بدأت تقل بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة للخروج عن قاعدة الذهب وظهور سياسات أخرى.

وكان أهم دور يلعبه سعر المصرف فى ظل نظام الذهب هو إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. وقد كان الإختلال يحدث فى ذلك الميزان نتيجة إلى:(1)

1 ـ قلة الصادرات بسبب إرتفاع التكاليف النسبية.

2 ـ هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج للإستفادة من فرص الإستثمار المتاحة هناك.

والطريقة التى كان يتبعها المصرف المركزى برفع سعر الفائدة حيث ترتفع بالضرورة معدلات الخصم فى المصاريف التجارية، فتقل الأوراق التجارية مثل (الكمبيالة، السند الاذنى، الشيك) المقدمة للخصم وهذا بدوره يؤدى إلى إنكماش حجم العمليات وإنخفاض مستوى الأجور، فإذا إنتهى الأمر إلى هذا الوضع، زاد الطلب على منتجات هذا البلد بسبب إنخفاض التكاليف النسبية فتعود

---

(1) د. إسماعيل محمد هاشم / مذكرات فى النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 82.

الصادرات مرة أخرى إلى الإرتفاع كما تعود رؤوس الأموال للإستفادة بمعدلات الفائدة المرتفعة، وهكذا حتى يعود التوازن مرة أخرى إلى ميزان المدفوعات. ويحدث العكس إذا زاد الذهب فى البلد ... ولكن مدى نجاح سياسة سعر المصرف يحتاج إلى أن تقوم المصارف التجارية على الفور بتعديل معدلات الخصم إستجابة للتغير فى سياسة سعر المصرف المركزى فى تعديل سعر المصرف، كما يشترط كذلك أن يتميز الإقتصاد القومى بمرونة كافية بحيث تتغير الأسعار تبعا لتغير سعر المصرف.

ولكن بعد التخلى عن نظام الذهب وتدخل الدولة فى الشئون الإقتصادية، وتقييد التجارة الخارجية، والرقابة على إنتقال رؤوس الأموال، لم يعد لسعر الفائدة ذلك الدور الفعال الذى كان له من قبل.

ولا شك أن المصارف المركزية كانت تتبع سياسة أخرى بجانب سعر الفائدة فى ظل نظام الذهب إلا أنها لم تكن الوسيلة الأساسية، وإنما كانت سياسات مكملة للسياسة الأولى وهى سياسة سعر المصرف.

وأثناء الحرب العالمية الأولى إستخدمت كثير من الدول سياسة سعر المصرف لتمويل نفقات الحرب، كما إستطاعت المصارف المركزية بعد العودة إلى نظام الذهب لإستخدامه فى المحافظة على مستوى الأثمان وسعر الصرف الخارجى، ولكن كان أثرها فى هذه المرة أقل مما كان عليه من قبل، حتى ما إذا إنتهى نظام الذهب لم تعد هذه السياسة هى السياسة الأولى فى الرقابة على حجم الإئتمان.

ومع ذلك لا يزال لسعر المصرف دوره كأداة فعالة من أدوات المصرف المركزى وذلك من خلال:

1 ـ أن تخفيض سعر المصرف سيزيد من حجم الأوراق التجارية المقدمة من المصارف التجارية لإعادة خصمها لدى المصرف المركزى، وهذا من شأنه أن يزيد من إمكانية المصارف التجارية على زيادة حجم الإئتمان.

2 ـ هناك علاقة بين سعر المصرف وسعر الفائدة الذى تتقاضاه المصارف التجارية من المقترضين، نظرا لأن سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تتحملها المصارف للحصول على الأموال من المصرف المركزى، فإن إرتفع سعر المصرف فان هذا يؤدى بالضرورة إلى زيادة سعر الفائدة على القروض.

3 ـ يعتبر سعر المصرف إحدى الوسائل التى يمكن للمصارف التجارية عن طريقها الحصول من وقت لآخر على الأموال اللازمة لها بتكلفة منخفضة نسبيا وهى بذلك أقل من إستعمال طرق أخرى.

4ـ يعتبر سعر المصرف وسيلة لتمكين المصارف التجارية من تعديل حجم إحتياطياتها النقدية لدى المصرف المركزى ليتمشى مع النسبة القانونية للإحتياطى النقدى إذا حدث إختلال فى هذه النسبة. وإذا كانت هناك طرق اخرى لأداء هذه الوظيفة، إلا أن سياسة سعر المصرف تعتبر أسرع وأكثر فعالية فى تحقيق عملية التعديل.

5 ـ تعتبر سياسة سعر المصرف وسيلة يستخدمها المصرف المركزى فى التأثير على حجم كمية النقود، وهى فى الحقيقة الوظيفة الرئيسية لسعر المصرف، غير أن نجاح هذه السياسة فى تأدية هذه الوظيفة يتوقف إلى حد كبير على مسارعة المصارف التجارية للإستفادة من مزاياه.

وتناقصت أهمية سعر المصرف بعد الحرب العالمية الولى لظهور وسائل أخرى جديدة، وخاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية، ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التى تؤدى إلى تناقص أهمية سعر المصرف فيما يلى:

1 ـ زيادة حجم الإئتمان فضلا عن إنتشار فروع المصارف فى المناطق المختلفة وقلة إستعمال الكمبيالات التجارية وتقييد التجارة الخارجية.

2 ـ ظهور أذونات الخزانة وإحتلالها مكانة كبيرة فى سوق النقد.

3 ـ تناقص أهمية سوق لندن المالى كأكبر سوق للتمويل والإقتراض وظهور أسواق أخرى تنازعها الأهمية، كسوق نيويورك لرأس المال وأسواق باريس وأمستردام وزيورخ.

4 ـ صعوبة إنتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

5 ـ جمود الهيكل الإقتصادى بسبب القيود الإقتصادية التى إتبعتها كل دولة أثناء الحرب والأخذ بأسلوب التخطيط فى الأسعار والأجور والإنتاج والتجارة الدولية.

ونتيجة لذلك فإنه لم يعد المصرف التجارى يقتصر على هذه السياسة، إنما أصبح يستخدم وسائل أخرى منها سياسة عمليات السوق المفتوحة.

ب ـ عمليات السوق المفتوحة

وهى وسيلة تستخدمها المصارف المركزية للتأثير على حجم الإئتمان، وهى ما تعرف بعمليات السوق الحرة أو السوق المفتوحة وتكون عن طريق قيام المصرف المركزى بعمليات بيع وشراء أوراق مالية وتجارية فى سوق النقد والمال.

وأن الهدف الرئيسى من عمليات السوق المفتوحة هو التأثير على الإحتياطات النقدية للمصارف التجارية. فعندما يرغب المصرف المركزى فى زيادة الإحتياطى النقدى للمصارف التجارية لكى يمكنها من التوسع فى الإئتمان وبالتالى زيادة النقود المصرفية للمساهمة فى تنشيط الحالة الإقتصادية، فإن المصرف المركزى يدخل السوق مشتريا لأوراق مالية، ولتكن سندات حكومية من نوع معين. ولتوضيح هذه الوسيلة لنفترض أن المصرف المركزى إشترى هذه السندات من فرد أو من مصرف، فإذا كان البائع أحد أفراد الجمهور فأنه يستلم قيمة هذه السندات بشيكات مسحوبة على المصرف المركزى وعندئذ يودع البائع هذه الشيكات فى حسابه لدى المصرف التجارى كى تضاف إلى حسابه هناك، وهذا يعنى زيادة فى الإحتياطى النقدى لهذا المصرف التجارى لدى المصرف المركزى وهذا يزيد من مقدرة المصرف التجارى على التوسع فى الإئتمان. وإذا كان المصرف التجارى هو البائع لهذه السندات فسوف يحدث نفس الأثر حيث تضاف قيمة هذه الشيكات مباشرة إلى إحتياطه النقدى.

وعليه أن قيام المصرف المركزى بشراء سندات الأفراد والمصارف التجارية يقود فى نهاية المطاف إلى زيادة الإحتياطات النقدية للمصارف التجارية ومن ثم يزيد من مقدرتها على التوسع فى تقديم الإئتمان وخلق الودائع.

كما أن مجرد زيادة الأرصدة النقدية للمصارف التجارية لا يكفى وحده لزيادة الإئتمان، فهذا يتوقف أيضا على رغبة المصارف فى الإقراض، وقد تضعف هذه الرغبة إذا ساد المصارف شعور بالخوف والحذر على مستقبل هذه القروض، كما قد يحدث أوقات الكساد. وبنفس المنطق يمكن القول أن عمليات بيع الأوراق المالية فى السوق الحرة سوف تؤدى إلى تقليل حجم الإحتياطى النقدى لدى المصارف التجارية وهذا يكون داعيا إلى التقليل من حجم الإئتمان بل وإستدعاء بعض القروض كى تحافظ المصارف على مستوى السيولة المطلوب. ولهذا يمكن القول أن وسائل تخفيض حجم الإئتمان تكون أكبر فاعلية من وسائل توسيعه.(1)

ج ـ تعديل نسبة الإحتياطى القانونى:(1)

تتأثر قدرة المصارف التجارية فى منحها للإئتمان بنسبة الإحتياطى النقدى القانونى التى يقررها المصرف المركزى ويلزم بها المصارف التجارية بإستقطاع جزء من ودائعها كإحتياطيات نقدية تودع لدى المصرف المركزى،

---

(1) د. صبحى تادرس قريصة / النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 163.

(1) د. ناظم محمد نورى الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق / ص 155.

لذلك يمكن للمصرف المركزى إستخدام هذه الوسيلة للتأثير على حجم وكمية الإئتمان المصرفى الذى تمنحه المصارف التجارية.

ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الإئتمان المصرفى وبحسب مقتضيات الوضع الإقتصادى السائد، إذ يعمد المصرف المركزى عادة إلى زيادة نسبة الإحتياطى النقدى القانونى فى أثناء فترات الرواج الإقتصادى، وعلى العكس تماما يعمد المصرف المركزى إلى تحقيق هذه النسبة فى أثناء الركود والكساد الإقتصادى بهدف تشجيع المصارف التجارية على التوسع فى منح الإئتمان المصرفى، خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الإحتياطى النقدى القانونى من جهة أخرى.

كما أن تغيير نسبة الإحتياطى النقدى القانونى بالزيادة أو بالنقصان يعتبر من الوسائل الكمية الفعالة فى الرقابة على الإئتمان المصرفى وتحديد حجمه وخاصة فى البلدان النامية، فضلا عن أن هذه السياسة الخاصة بتغيير نسبة الإحتياطى النقدى القانونى يمكنها أن تؤثر على حجم السيولة لدى المصارف وتضمن بنفس الوقت حقوق المودعين.

2 ـ الرقابة الكيفية (النوعية على الإئتمان):

وتتبع من الأسلوب الكمى (الأول) حيث توجه المصارف نحو توظيف أموالها فى أنواع معينة من الأصول التى يمكن الإقتراض بضمانها، من المصرف المركزى مثلا. كذلك فإن التحكم فى نسبة الإحتياطى والسيولة يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة النوعية، فضلا عن أن تعيين حدود قصوى لكل نوع

من التوظيف يوضح إطار المجالات التى يمكن للمصارف أن تلجأ إليها لإستثمار أموالها فيها. وبالإضافةإلى هذا فأن من الوسائل الكيفية التى يتبعها المصرف المركزى فى الرقابة على الإئتمان، ما منحه له القانون من السلطات مثل تحديد نسب السلف وقيمة الضمان ونوعه وآجال الإستحقاق.

كما يقوم المصرف المركزى بالرقابة على وحدات الجهاز المصرفى من خلال ملخص التقارير والبيانات والإحصائيات التى توافيه بها وحدات الجهاز المصرفى. كذلك هناك رقابة ميدانية يجريها المصرف المركزى عن طريق إيفاد مندوبيه للتفتيش على المصارف الخاضعة لإشرافه، بهدف التأكد من صحة السياسات التوظيفية التى يتبعها المصرف التجارى التى يمنحها من الوجهة المصرفية الفنية. وفى هذا السبيل فأن من حق مندوبيه المصرف الإطلاع على كافة دفاتر وسجلات المصرف التجارى، ولهم الحق أن يطلبوا أية بيانات أو إيضاحات يرونها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية.

المبحث الثانى

المصارف التجارية (مصارف الودائع)

يمكن تعريف المصارف التجارية (مصارف الودائع) بأنها عبارة عن مؤسسات إئتمانية غيرمتخصصة تضطلع أساسا بتلقى ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية فى الإئتمان القصير الأجل، وبناء على ذلك، لا تعتبر مصارف تجارية ما لا تضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب فى المؤسسات الإئتمانية، أو مما ينحصر نشاطه الأساسى فى مزاولة عمليات الإئتمان ذى الأجل الطويل كمصارف الإدخار والمصارف العقارية وغيرها.

وتقسيم المصارف إلى مصارف تجارية ومصارف غير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية إلى عامل التخصص بل من خلال التفرقة بين نوعى المصارف فيما تتميز به المصارف التجارية وحدها من مقدرة على ***خلق النقود*** أى على إصدار وسائط الدفع ذلك أن للمصارف التجارية وظيفتين هما:

1 ـ التوسط بين المقرضين والمستقرضين أى تجميع المدخرات ووضعها فى متناول الأفراد والمشروعات الراغبين فى الإقتراض. ولا تختلف المصارف التجارية فى قيامها بهذا الدور عن المصارف غير التجارية أو عن سائر المؤسسات المالية التى يتألف منها السوق الإئتمانى بالبلاد، والتى تسمى بالوسطاء الماليين.

2 ـ خلق النقود وهى وظيفة أشد خطورة وأبلغ أثرا من الوظيفة الأولى، وهى الصفة الأساسية التى تتميز بها المصارف التجارية عن المؤسسات الإئتمانية الأخرى أو بعبارة أخرى عن سائر الوسطاء الماليين.

ومن هنا كانت المصارف التجارية محل الإهتمام الأول فى سياق الدراسات النقدية على العموم. بل لقد جرى العرف الإقتصادى على إطلاق لفظ (المصارف) مجردا بلا تمييز على المصارف التجارية وحدها دون غيرها من مؤسسات الإئتمان.(1)

أولا:

موارد المصارف التجارية وإستخداماتها (تحليل ميزانية المصارف التجارية)

يقصد بموارد المصارف التجارية وإستخداماتها تلك الأموال التى تحصل عليها هذه المصارف والتى تقوم بتوجيهها وإستخدامها فى مجالات مختلفة بصيغة قروض وإستثمارات مصرفية.

وموارد المصارف هى إلتزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل (إستخداما) لها وهذه الإستخدامات هى أصول أو موجودات للمصارف. لهذا فأن ***موارد المصارف التجارية*** هى مطلوبات (خصوم) وإستخدامها لهذه الموارد هى أصول (موجودات).

---

(1) د. محمد زكى شافعى / مقدمة فى النقود والبنوك / مصدر سابق ـ ص 191 ـ 192.

وتحتوى ميزانية المصرف التجارى على هذين البندين أو الجانبين، (الموارد) و (الإستخدامات)، وتعكس الميزانية طبيعة المركز الحالى للمصرف فى لحظة زمنية معينة، كما تحدد الميزانية حجم ونوعية النشاط الذى يقوم به المصرف متوخيا تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها.

ويمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط المصارف التجارية من خلال التحليل الإقتصادى الآتى لميزانيتها.(1)

1 ـ جانب الموارد (الخصوم)

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى المصارف التجارية، وهذه البنود التى تكون إجمالى موارد المصارف التجارية هى:-

أ ـ رأس المال المدفوع والإحتياطى:

يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التى قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين فى تكوين رأس ماله

أما الإحتياطى فهو عبارة عن المبالغ التى تم إستقطاعها من قبل المصرف على مر السنين من أرباحه المتحققة خلال هذه الفترة.

---

(1) د. ناظم محمد نورى الشمرى / النقود والمصارف / مصدر سابق ـ ص 123.

وينقسم الإحتياطى إلى قسمين: الأول إحتياطى قانونى يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون الذى يصدره المصرف المركزى بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.

أما النوع الثانى من الإحتياطى فهو عبارة عن إحتياطى خاص يقوم المصرف بتكوينه إختياريا بهدف دعم مركزه المالى وزيادة ثقة عملاءه فيه.

ويطلق عادة على رأس المال والإحتياطى بما فى ذلك الأرباح غير الموزعة تعبير (الحسابات الرأسمالية). ويكون الغرض من الحسابات الرأسمالية تغطية الخسائر التى يمكن أن يتعرض لها المصرف، وكذلك لغرض ضمان حقوق المودعين فى حالة إنخفاض قيمة الأصول التى يستثمر فيها المصرف موارده. ومثل هذه الأغراض تنتفى عندما يكون المصرف التجارى تابعا للحكومة ومملوكا لها.

ب ـ الودائع

تعتبر الودائع المصدر الرئيسى لمكونات المصارف التجارية، والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن إستخدامها لإبراء الذمم أو الديون فى الوقت نفسه، علما بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، وانما تنشأ أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد.

فعند إقراض المصارف لأحد الأفراد مبلغا معينا فسيقابل ذلك تعهد من المقترض بالدفع فى الزمان المحدد مستقبلا، وهذا التعهد أو الوعد بالدفع

المستقبلي ناشئ عن تعهد حالي أو آني من المصرف بفتح حساب للمقترض، لذلك فان تعهد الأفراد المقترضين بالدفع (أي القرض) يعد أصلا من أصول المصرف يحصل بموجبه على ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض.

بينما يعد وعد المصرف بدفع مبلغ القرض للمقترض خصما من خصوم المصرف أي إستحقاقا عليه، لهذا فأن المصارف التجارية تستطيع أن تخلق المزيد من الودائع نتيجة لما تزاوله من عمليات الإقراض.

ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع التالية:

1 ـ الودائع الجارية (تحت الطلب):

الوديعة الجارية أو كما تسمى أيضا بالوديعة تحت الطلب، عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى المصرف المركزي، ويتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها. بمعنى آخر أنه حساب جار لصاحب هذه الوديعة ويلتزم المصرف بالدفع عند الطلب قدرا من المال مساويا لقدر الوديعة.

ولما كان الحساب الجاري بمثابة إلتزام مصرفي بالدفع عند الطلب وبواسطة (الشيكات) أو أوامر الدفع (أو السحب والتحويل) لذلك فأن المصارف لا تدفع أسعار فائدة على الودائع الجارية إلا في بعض الحالات الإستثنائية، يكون مقدار الوديعة الجارية كبير أو أن يكون بالعملة الصعبة مثلا. إذ القاعدة العامة أن المصارف التجارية لا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع. والودائع الجارية تشكل مصدرا أساسيا لسيولة المصارف وأهميتها النسبية من إجمالي

الودائع لدى المصارف تحدد قدرة المصارف التجارية في التوسع أو الإنكماش في منح الإئتمان، حيث تتأثر المصارف التجارية عند توزيع مواردها على أوجه الإستعمالات أو الإستخدامات المختلفة بنسبة الودائع الجارية إلى إجمالى الودائع كان على المصرف أن يعطى إهتماما لإعتبار السيولة، وعلى العكس من ذلك كلما كانت الأهمية النسبية للودائع الثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالى الودائع إطمأن المصرف أكثر بمركز سيولته وكان بإمكانه توجيه جزء أكبر من موارده نحو القروض والإستثمارات المصرفية المختلفة.

2 ـ الودائع الثابتة (لأجل):

وهى الودائع التى يلتزم المصرف بموجبها بالدفع فى وقت لاحق على إيداعها يتم الإتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف.

وتقسم الودائع الثابتة إلى نوعين:

1 ـ الودائع الثابتة لأجل.

2 ـ الودائع الثابتة بإخطار.

والودائع الثابتة تعد إلتزاما من المصرف بالدفع لمبلغ الوديعة بعد إنقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع والمصرف، ويدفع المصرف عنها سعر فائدة للمودع، أما الوديعة بإخطار فأنها تقتضى إلتزام المودع بإخطار أو إشعار المصرف بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، ويقوم المصرف أيضا بدفع سعر فائدة كما هو الحال بالنسبة للوديعة الآجلة لأن المودع فى كلا الحالتين

يضحى بحرية سحب وديعته عند الطلب ويتلقى لقاء ذلك ثمن هذه التضحية المتمثل بسعر الفائدة المصرفي.

3 ـ ودائع التوفير:

وهي ودائع تودع لدى المصارف أو صناديق البريد ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب، وتفرض صناديق البريد والمصارف (الإدخارية) حدا أقصى لمبلغ الوديعة وتدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا، ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى أنواع الودائع الأخرى.

كما أن الودائع بأنواعها المذكورة لا تقتصر على الأفراد والمشروعات فحسب بل تتعدى ذلك إلى الحكومات والهيئات الرسمية وشبه الرسمية، إذ تقوم هذه الجهات بالإحتفاظ لدى المصارف التجارية بودائع جارية وثابتة وبإخطار وتتم كثير من التسويات والمدفوعات الحكومية وشبه الحكومية بواسطة هذه الودائع، وبإستخدام الشيكات، ويمكن أن نلاحظ أهم الفروق الجوهرية بين أنواع الودائع المذكورة على الوجه المبين:

1 ـ أن الودائع الجارية ذات سيولة مرتفعة وهي جزء من مكونات عرض النقد. وتتطلب توفير قدر من الإحتياطي النقدي من قبل المصرف التجاري لمواجهة سحوبات المودعين، لهذا فأن المصرف لا يدفع عنها سعر فائدة في الغالب. وان زيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع يحد

من قدرة المصرف التجارى على التوسع فى منح الإئتمان وفى التوسع بالإستثمار المصرفى أيضا.

2 ـ أن الودائع غير الجارية تكون سيولتها منخفضة بالقياس إلى النقود الحاضرة وإلى الودائع الجارية أيضا، لهذا يحصل مودعوها على أسعار فائدة عنها لأنهم يضحون بحرية سحبهاعند الطلب. وأن إنخفاض أهميتها النسبية من إجمالى الودائع يساعد المصرف على التوسع فى منح الإئتمان وفى الإستثمار المصرفى وهى جزء من مكونات إجمالى السيولة المحلية.

3 ـ أن الودائع غير الجارية تعكس الطلب على النقود ولأغراض الإدخار أو كمخزن أو مستودع للقيم، فى حين أن الودائع الجارية تعكس الطلب على النقود لأغراض المبادلة وتسوية المدفوعات وإبراء الذمم.

جـ ـ الإقتراض من المصارف ومن المصرف المركزى.

غالبا ما تلجأ المصارف التجارية إلى الإقتراض بعضها من بعض أو من المصرف المركزى عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية التى تقصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل هذه العمليات بالكامل. وهذا الإقتراض يمثل الإلتزامات على المصرف تجاه بقية المصارف التى إقترض منها سواء كانت محلية أو أجنبية فى الداخل او فى الخارج.

ويمكن أن تكون هذه الإلتزامات (أى الإقتراض) بصورة حسابات جارية أو لأجل أو لإخطار، مصدرا للمصرف التجارى فى الحصول على الموارد المالية التى يحتاجها فى أحيان معينة، كما أن مثل هذه الإلتزامات غالبا

ما تكون مؤقتة وتزداد عندما يزيد الطلب على القروض فى المواسم الزراعية خاصة. هذا وأن المصارف التجارية تفضل الإقتراض من بعضها البعض قبل لجوئها إلى المصرف المركزى. بسبب إنخفاض سعر الفائدة على هذه القروض المؤقتة كما أنها قصيرة الأجل وتسترد عند الطلب.

أما فى حالة عجز المصارف التجارية عن تلبية طلب الإقراض المقدم إليها من المصرف التجارى المماثل لها فأن هذا المصرف التجارى الذى يرغب بالحصول على القرض سيلجأ إلى المقرض الأخير للجهاز المصرفى وهو المصرف المركزى، إلا أن ذلك لا يعنى إستجابة المصرف المركزى لطلبات الإقراض المقدمة إليه من قبل المصارف التجارية فى كل الأحوال، بل أنه يتخذ من إستجابته وعدم إستجابته لطلبات لإقتراض وسيلة لفرض رقابته على النشاط المصرفى والإئتمانى للمصارف التجارية، ويكون ذلك بحسب الأحوال والأوضاع الإقتصادية والنقدية السائدة، فأنه يمكن أن يستجيب لطلبات الإقراض فى حالة رغبته بتنشيط الوضع الإقتصادى وخلق قدر من الرواج الإقتصادى، وعلى العكس فأنه يمتنع من التوسع بالإستجابة لطلبات الإقراض المقدمة من المصارف التجارية فى أثناء التضخم. أى أنه لا بد من التأكد من أن المصدر الأساسى لموارد المصارف التجارية يتمثل فى الودائع بأنواعها المختلفة، أما الإقراض من قبل المصارف التجارية بعضها من بعض أو من المصرف المركزى فأن هذه الموارد تمثل أهمية أكثر تواضعا بالقياس لموارد الودائع.

ثانيا:

جانب الأصول (الموجودات)(1)

يقصد بأصول المصرف جميع الموجودات التى فى حيازته وجميع الحقوق التى له بدفع الغير. ولما كانت الخصوم تعتبر هى الموارد بالنسبة للمصرف التجارى، فأن الأصول تعتبر هى الأوجه المختلفة لإستخدامات هذه الموارد أو الخصوم، أو بمعنى آخر تمثل إستثماراته. وبناء على ذلك فأن مكونات الأصول تعطى لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط المصرف، وتبين لنا فى نفس الوقت، قدرته على الوفاء بالإلتزامات العاجلة منها والاجلة وتتكون أصول المصرف من العديد من البنود غير المتجانسة فى طبيعتها. فالنقود السائلة والأرصدة الدائنة والأوراق المخصومة وأذونات الخزانة والقروض الممنوحة، تعتبر جميعها من الأصول، كما أن المباني والأدوات والمعدات التى يستخدمها المصرف تعتبر أيضا من الأصول.

وحيث أن الهدف الأساسى من النشاط الذى يقوم به المصرف هو تحقيق الربح وحيث أن الفائدة التى يتقاضاها تتناسب طرديا مع طول أجل الإستثمار، بمعنى آخر أن القروض متوسطة الأجل تعطى عائدا أكبر من القروض قصيرة الأجل. كما أن الفائدة تتناسب عكسيا مع درجة ضمان الإستثمار، فالأوراق الحكومية تعطى عائدا أقل من الأوراق التجارية، لذلك نجد

---

(1) د. محمد خليل برعى و د. أحمد الصفتى / النقود والبنوك / مصدر سابق – ص 90.

إن من مصلحة المصرف من وجهة النظر الإيرادية البحتـة، أن يستثمر أمواله فى منح قروض لآجـال غير قصيرة ، كمـا أن مـن مصلحتـه أن يستثمر هذه الأموال فى منح السلف وخصم الأوراق التجاري. ولكننا نلاحظ فى نفس الوقت أن نجاح المصرف يتوقف بصفة كلية على ثقة الأفراد فيه، وأن ثقة الأفـراد فى المصرف تكون مستمدة من شعورهم بأنه قادر فـى جميـع الأوقـات علـى الوفاء بالإلتزامات، وعلى وجه التحديد قدرته على دفع قيمـة أى شيك مسحوب عليه، بحيث يمكننا القول أن فشـل المصـرف، ولـو مـرة واحـدة، فـى دفـع شيك واحد مسحوب عليه سيؤدى إلى إنهيار الثقة فيه نهائيا، وبالتالى فشله تماما كمصـرف، وحيث أن عمليات السحب وإن كـانت تتسم بتقلبـات دوريـة وموسمية معروفة ويمكن حسابها، إلا أنها تكون عرضـة أيضـا لتقلبـات عشـوائية غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها، لذلك فإنه يجب علـى المصـرف أن يكـون حريصـا دائما وأبدا على الإحتفاظ بكمية من النقود السائلة لمقابلة الزيادات الغير متوقعـة فـى الطلب على النقود، كما يجب عليه الإحتفاظ بقدر من الأصـول التـى تستحق فـى آجال قريبة، حتى يمكنه أن يحولها إلى نقود سائلة بسرعة إذا ما أحوجته الحاجة إلـى ذلك. أو بتعبير أدق يجب أن يحتفـظ بقـدر مـن *السيـولة* تتناسـب مـع حجم معاملاته ومع إحتمالات الزيادة فى الطلب على النقود.

ولكن من المعروف أنه كلما إزدادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته. وبالتالى فإن فكرة السيولة تتعارض دائما مع فكرة الربحيـة، ومـن ثـم فإنـه يكـون من الضرورى للمصرف عند توزيعه لموارده علـى الإستخدامات المختلفة أن يراعى ضرورة أن يكون هذا التوزيـع محققا لأكبر قـدر ممكـن مـن الربـح مـع

الإحتفاظ بقدر مناسب من السيولة. وحيث أن السيولة تختلف من مصرف إلى آخر حسب طبيعة العمليات التى يقوم بها، كما تختلف أيضا حسب أنواع الموارد المتاحة، أو حسب مكونات الخصوم، لذلك فإن نسبة السيولة اللازمة لمصرف معين قد تختلف عن نسبتها لمصرف آخر. ولم تترك الحكومات المختلفة حرية تحديد السيولة، ولكنها تتدخل عادة لوضع حد أدنى لا يجب على المصرف أن يتعداه. ويرجع السبب فى تدخل الحكومة إلى إنهيار الثقة فى مصرف واحد سيؤدى بالضرورة إلى إهتزاز الثقة بالمصارف الأخرى جميعا، وبالتالى يؤثر تأثيرا سلبيا وسيئا على الإقتصاد القومى كله.

ويمكن إيجاز الأصول حسبما يلى:

1 ـ النقود السائلة

يحتفظ كل مصرف من المصارف فى خزانته بقدر من النقود السائلة لمقابلة الفروق التى تنشأ بين كمية الإيداع وكمية السحب وعلى الرغم من أن هذه الفروق تعتبر فروقا يومية، كما أنها تكاد تكون متغيرا عشوائيا بحيث تكون موجبة أحيانا وسالبة أحيانا أخرى، إلا أن المصارف عادة ما تحتفظ لديها برصيد من النقود السائلة يزيد كثيرا عما تتوقعه، وذلك توقيا لما يمكن أن يحدث إذا ما حدثت طفرة فجائية فى السحب، وعلى الرغم من أن النقود السائلة فى الخزانة تعتبر أقل الأصول ربحية، بل أنه يمكن القول أن ربحيتها تساوى صفرا، إلا أنها تعتبر أكثر الأصول سيولة، بل أنه يمكن القول أنها تعتبر السيولة فى حد ذاتها. وعلى ذلك فأن النقود السائلة يمكن إعتبارها خط الدفاع الأول فى

مواجهة الزيادة فى السحب، ولذلك نجد أن الكثير من المصارف التجارية لا تكتفى بالإحتفاظ بنسبة السيولة التى قد تحددها الحكومة، ولكنها قد تحتفظ بنسبة تزيد عن ذلك قليلا أو كثيرا حسب طبيعة العمليات التى يقوم بها المصرف. ويحدد المصرف هذه النسبة من واقع خبرته ودرايته بأحوال السوق التى يتعامل فيها وحسب طبيعة المودعين.

2 ـ حافظة الأوراق المالية والتجارية:

يحتفظ المصرف التجارى عادة بمجموعة من الأوراق المالية والتجارية التى تستحق الدفع فى آجال معينة. وهذه الأوراق لا تكون متجانسة ولكنها تكون ذات طبيعة متباينة، فهى تشتمل على العديد من الأوراق المالية والتجارية التى تختلف فيما بينها من حيث درجة سيولتها، فبعضها يمكن تحويله بسهولة إلى نقود سائلة فى وقت قصير دون أن تحمل خسائر والبعض الآخر لا يمكن تحويله إلا نقود إلا إذا فقد جزءا من قيمته، كما تختلف أيضا فيما بينها من حيث آجال إستحقاقها فبعضها يستحق الدفع فى فترة قد تقصر حتى تصبح شهورا قليلة وبعضها يستحق الدفع بعد فترة قد تطول لتصبح سنين، كما تختلف أيضا من حيث ما تعطيه من أرباح فبعضها يعطى عائدا قد ينخفض لتصبح 0.5٪ والبعض الاخر يعطى عائدا قد يرتفع ليصل إلى 18٪ أو أكثر. كما تختلف أيضا من حيث درجة الضمان التى تتمتع بها، فبعضها تصدره الحكومة وبالتالى تكون مضمونة ضمانا تاما وبعضها تكون مصحوبة على أفراد يتمتعون بمركز مالى مناسب وبالتالى تتضمن قدرا كبيرا من المخاطرة ولعل مثل هذا

التباين الكبير فى طبيعة الأوراق المالية والتجارية يعطى لها مرونة كبيرة ويجعل منها مجالا مناسبا لكى تستثمر فيه المصارف التجارية مواردها بحيث تستطيع أن تختار من الأنواع المختلفة منها ما يحقق لها ما تبغيه من أرباح وما تريده من سيولة، وإن أهم هذه الأوراق المالية والتجارية هى

أ ـ ***أذونات الخزانة*** :

وهى عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتسمى أيضا (الأذونات الحكومية)، وتكون عادة ذات أجال قصيرة جدا حتى يسهل توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، فهى تستحق الدفع فى فترات قصيرة لا تتعدى تسعين يوما. وتقوم الحكومة بإصدار هذه الأذونات على مدار السنة، وإن كان إصدارها يزيد فى مواسم معينة ويقل فى مواسم أخرى، ويكون الغرض من إصدار هذه الأذونات هو تمويل العجز الموسمى فى الموازنة العامة للدولة.(1) وتعطى الحكومة فائدة منخفضة جدا على مثل هذا النوع من السندات، وتقبل المصارف التجارية على شراء أذونات الخزانة على الرغم من إنخفاض ما تعطيه من فائدة، وذلك لما تتمتع به من سيولة عالية، حيث أنها تستحق الدفع فى فترات قصيرة.

---

(1) يرجع العجز الموسمى فى الموازنة العامة للدولة عادة إلى عدم توافق مواقيت الإنفاق مع مواقيت تحصيل الإيرادات. فعلى حين يتسم الإنفاق الحكومى عادة بنوع من الإنتظام على مدار السنة نجد أن إيرادات الحكومة لا تتسم بمثل هذا الإنتظام بل نجد أنها تزداد فى فترات وتقل فى فترات أخرى.

وتقوم المصارف التجارية عادة بتوزيع الأحوال التى تستثمرها فى أذونات الخزانة على مدار فترة إستحقاقها بطريقة تضمن معها أن تكون لديها دائما كمية منها تستحق الدفع فى كل يوم من أيام السنة، فإذا ما قرر أحد المصارف مثلا أن يستثمر مبلغ (90) ألف دينار فى أذونات الخزانة، فأنه يقوم كل يوم بشراء ماقيمته ألف دينار منها. وعلى ذلك فأنه بعد تسعين يوما تكون الأذونات التى إشتراها فى اليوم الأول قد إستحقت الدفع فعلا، وتكون الأذونات التى إشتراها فى اليوم الثانى تستحق الدفع بعد يوم واحد، والتى إشتراها فى اليوم الثالث تستحق بعد يومين، وهكذا يكون لدى المصرف التجارى دائما أذونا يمكن تحويلها إلة نقود سائلة إذا ما أحوجته السيولة، أو يعيد إستثمارها مرة ثانية إذا لم تحوجه.

وتعتبر الكثير من المصارف أن الإستثمار فى شراء أذونات الخزانة يعتبر بديلا للإحتفاظ بكميات كبيرة من النقود السائلة فى خزائنه، فهى فى سيولتها تعتبر قريبة من النقود إذا ما أحسن توزيعها وهى فى مردودها تعتبر أفضل من النقود لأنها تعطى عائدا، وإن كان قليلا، وهى من حيث ضمانها تتمتع بدرجة عالية من الضمان لأن الحكومةههى التى تقوم بإصدارها.

ب - الأوراق التجارية المخصومة:

يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التى يستثمر فيها المصرف التجارى أمواله، والفكرة الأساسية فى عملية خصم الأوراق التجارية هى أن بعض المؤسسات التجارية، وخصوصا تلك التى تتعامل بالبيع بالآجل، تعتبر أن أرباحها إنما تأتى بصفة أساسية من عملية البيع والشراء، وليس من

الفائدة التى تحصل عليها من العميل مقابل البيع بالتقسيط، ولذلك فإن مثل هذه المؤسسات ما أن تقوم بعملية بيع بالأجل لبعض عملائها مقابل كمبيالات حتى تلجأ إلى خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك التجارية، بمعنى أنها تحصل على النقود الحاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الكمبيالة، أو بالأحرى التنازل عن كل أو بعض الفائدة التى حصلتها من العميل، ويقوم المصرف التجارى بالإحتفاظ بالورقة التجارية حتى موعد إستحقاقها، ثم يقوم بتحصيل قيمتها إما من المؤسسة التجارية التى قامت بالخصم أو من العميل مباشرة.

ويستطيع المصرف التجارى بدوره إذا ما أحوجته النقود، أن يقوم بعملية إعادة خصم بعض الأوراق التجارية المضمونة لدى المصرف المركزى مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذى حصل عليه هو. والأوراق التجارية المخصومة تتمتع بدرجة عالية من السيولة، وذلك لأنها شأنها فى ذلك شأن أذونات الخزانة، تكون عادة موزعة على مدار السنة بطريقة تجعل جزءا منها مستحقا للدفع فى كل يوم من أيام السنة،وإن كان لا يتأتى بطريقة مخططة من قبل المصرف. ولكنها تأتى بطريقة عشوائية، وإن كانت فى توزيعها تخضع عادة لبعض أنواع التقلبات الموسمية فتزيد فى مواسم وتقل فى مواسم أخرى حسب طبيعة الإقتصاد الذى يمارسه المصرف التجارى فى ظله نشاطه.

جـ - الأسهم والسندات:

يستثمر المصرف التجارى جزءا من موارده فى شراء السندات الحكومية والسندات التى تصدرها بعض الشركات الأخرى التى تتمتع بقدر من

الضمان، كما يستثمر جزءا من موارده فى شراء أسهم بعض الشركات المتداولة فى سوق الأوراق المالية. ويكون إحتفاظ المصرف بأسهم الشركات فى أقل الحدود الممكنة. حيث أن قيام المصرف بإستثمار موارده فى الأسهم يخرجه من دوره الطبيعى كتاجر للإئتمان، ويدخله فى مجال شركات الإستثمار، ويعرضه لبعض المخاطر الناشئة عن التقلبات فى أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية، سواء كان ذلك بسبب الإنخفاض الطبيعى فى أسعار الأسهم، أو إنخفاضها بسبب المضاربات فى السوق.

وعادة ماتقبل المصارف التجارية على إستثمار جزء ليس بالقليل من مواردها فى الأوراق المالية طويلة الأجل، وذلك لما تعطيه من عائد مرتفع، ولكن إستثمارها هذا لا يكون بالقدر الكبير، وذلك لأنها فى مثل هذه الحالة تضحى بجانب السيولة فى سبيل تحقيق الأرباح، إذ أن السندات، سواء كانت حكومية أو خاصة، تكون عادة مستحقة للدفع بعد فترات قد تزيد عن عشر سنوات، كما أن الأسهم بطبيعتها تعتبر مشاركة فى رأس مال الشركة المصدرة لها ولا تستحق الدفع إلا عند تصفية الشركة، وبالرغم من أن المصرف التجارى يستطيع فى أى وقت أن يتخلص مما لديه من أسهم وسندات عن طريق بيعها فى سوق الأموال المالية، إلا أنه فى مثل هذه الحالة يكون مجبرا على بيعها بالسعر السائد فى السوق والذى يتوقف على العرض والطلب وبالتالى قد يقل، أو قد يزيد، على السعر الذى إشترى به المصرف.

3 ـ السلف

وتعتبر السلف من أهم بنود الأصول فى المصرف التجارى وهى مايمنحه من سلف للغير، ولعل هذا هو المجال الرئيسى لعمل المصرف التجارى. وتختلف السلف عما سبق ذكره من أصول فى أنها تتسم بسيولة منخفضة للغاية، وذلك لأنه لا يمكن للمصرف أن يحولها إلى نقود سائلة إلا عند مواعيد إستحقاقها فقط ولذلك فأنها تعتبر أكثر الأصول إدرارا للربح.

وتختلف السلف فيما بينها من حيث مواعيد إستحقاقها، وإن كانت المصارف التجارية تميل عادة إلى الإبتعاد عن القروض طويلة الأجل، وتكتفى بالقصيرة والمتوسطة الأجل التى لا يتعدى مداها سنتين، كما تميل المصارف التجارية إلى الإبتعاد عن تمويل المشروعات الثابتة طويلة الأجل كالقروض العقارية أو الإنشاءات الصناعية، وتكتفى بتمويل العمليات الجارية قصيرة الأجل سواء فى مجال التجارة أو الصناعة.

وتكون السلف التى تمنحها المصارف التجارية أما بضمان عينى أو بضمان أوراق نقدية أو بضمان شخصى، والنوع الثانى هو أكثر الأنواع ملائمة للمصارف التجارية، وذلك لأنها تستطيع أن تحتفظ فى حوزتها بالضمان نفسه، الذى يكون على شكل أوراق مالية، سواء أسهم أو سندات، أو على شكل أوراق تجارية كالكمبيالات. دون أن يحمله ذلك مشقة أو تكلفة فى الخطط. أما السلف التى تكون بضمان عينى فإنها تحتاج إلى بعض الإجراءات التى يجب علي المصرف إتخاذها حتى يضمن حقوقه من ناحية وحتى يحافظ على العين موضوع الضمان من ناحية أخرى، وهذه الإجراءات قد تكون على شكل رهـ

للضمان أو تعيين حارس عليه حتى لا يمكن التصرف فيـه. أو الإحتفاظ به في مخازن المصرف، أما السلف التي تكون بالضمـان الشـخصي فـإن المصارف التجاريـة لا تتوسـع فـي منحهـا إلا بالنسبة للأشـخاص ذوي السـمعة الطيبـة أو المؤسسات الكبيرة التي تتمتع بمركز مالي متين.(1)

4 ـ الأصول الثابتة:

بالإضافة إلى الأصول السابقة، هناك أصول أخرى، وإن كانت عقيمة في حد ذاتها، إلا أنها تعتبر ضروريـة لقيـام المصـرف بوظائفـه، فـالمبني أو المبـاني التـي يمـارس فيهـا المصـرف نشـاطه والأدوات والمعـدات التـي يستخدمها، تعتبر من ضمن هذه الأصول الثابتة، كما أن هناك بعض الأصول الأخرى التي تعتبر وثيقة الصلة بعملية الإقراض، والتـي تتمثـل فـي مخـازن المصرف والتي يحتفظ بها ببعض أنـواع الضمانـات العينيـة التـي تكـون فـي حوزته.

(1) يهتم المصرف التجاري كثيرا بضمان حقوقه، لذلك فإن لسلعة التي يمنحها، حتى إذا كان بضمان عيني، تكون قيمتها أقل كثيرا من قيمة الضمان نفسه إحتياطا لما قد يطرأ على قيمته من تغير. أما السلف التي تكون بضمـان شـخصي فـأن المصـرف يتردد كثيرا فـي منحهـا بالنسبـة للأفراد أو المؤسسات المعسرة ولا يمنحها إلا للمؤسسات التي تكون في حالة يسـر مـالي وفـي هـذا المجـال، فإن أحد الشعارات التي يتبناها رجال المصارف يقول : (أن السياسة الناجحة للمصرف تكمن في أنه لا يمنح القروض إلا لمن لا يحتاج إليها).

ولعل الأصول الثابتة تعتبر من أقل الأصول سيولة، فى نفس الوقت الذى تعتبر فيه من أقلها إدرارا للربح، فهى من ناحية لا يملك تحويلها إلى نقود سائلة إلا عند تصفية المصرف نهائيا وتوقفه عن ممارسة نشاطه، ومن ناحية أخرى تعتبر من النفقات الثابتة التى على المصرف أن يتحملها فى الأجل القصير بغض النظر عن حجم نشاطه وعن الأرباح التى يحققها ولهذا السبب فأن المصرف التجارى لا يمول مثل هذه الأصول إلا عن طريق موارده الذاتية التى تتمثل فى رأس ماله وما كونه من إحتياطيات.

تلك هى أهم صور الأصول التى يستخدم فيها المصرف موارده، وهى تختلف فيما بينها من حيث سيولتها ومن حيث ربحيتها، ويمكن بصفة عامة، أن هناك علاقة عكسية بين ربحية الأصل وسيولته، ولذلك فأن المصرف التجارى عليه أن يوزع موارده بين الأشكال المختلفة للأصول، بطريقة يضمن معها أن يحقق أعلى ربحية ممكنة، فى نفس الوقت الذى يحافظ فيه على مستوى مناسب من السيولة بالنسبة لأصوله، أى عليه أن يوازن دائما بين إعتبار السيولة وبين إعتبار الربحية. وحيث أن خصوم المصرف تختلف بدورها فيما بينها، من حيث إلتزام المصرف بالوفاء بها، لذلك فأن توزيع الأصول على الصور المختلفة إنما يتوقف أيضا على أنواع الخصوم المتاحة للمصرف، بحيث يمكن القول أنه كلما كانت الودائع لأجل تمثيل جزء كبيرا من أمواله فى أصول أو إستثمارات طويلة الأجل والعكس صحيح.

والجدول التالى (جدول رقم 7) يبين لنا بصورة إجمالية، البنود المختلفة التى تتكون منها ميزانية أى مصرف من المصارف التجارية.

الأصول (الموجودات)	الخصوم (الموارد)
1 ـ النقود السائلة	1 ـ رأس المال المدفوع والإحتياطى
2 ـ حافظة الأوراق المالية:	2 ـ الودائع:
أ ـ أذونات الخزانة	أ ـ الودائع الجارية (تحت الطلب
ب ـ الأوراق التجارية المخصومة	ب ـ الودائع الثابتة (لأجل)
جـ ـ الأسهم والسندات	جـ ـ ودائع التوفير
3 ـ السلف والقروض	3 ـ القروض فى المصارف وفى المصرف المركزى
4 ـ الأصول الثابتة	

جدول رقم (7)

ميزانية المصرف التجارى

ومما لا شك فيه، أن الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية تختلف من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة النشاط الإقتصادى السائد فى المجتمع من ناحية، وحسب تقدم أو تخلف العادات المصرفية فى المجتمع من ناحية أخرى، ففى المجتمع الذى تشيع فيه الشركات المساهمة نجد أن حافظة الأوراق المالية للمصارف التجارية تكون نسبة كبيرة من أصولها بعكس المجتمعات التى تشيع فيها الأشكال الفردية للمشروعات، كذلك نجد أنه فى المجتمعات التجارية تزيد

فيها حافظـة الأوراق التجاريـة المخصومـة فـى المصـارف بعكـس المجتمعـات الصناعية التى تزيد فيها السلف والقروض.

لذلك نجد أن هنـاك إختلافا واضحا بين الأهميات النسـبية للبنـوك المختلفة للميزانية من مصرف إلى آخر فى داخل المجتمع الواحد، ويتوقف ذلك على طبيعة العمليات التى يقوم بها المصرف من ناحية، وعلى مكانته المالية بين المصارف الأخرى فى المجتمع، أو بمعنى آخر حسب السمعة التى يتمتع بها الأفراد والمؤسسات أو الثقة التى يوليها الأفراد لـه، فنجد أن المصـارف القديمة ذات السمعة الطيبة تعتمد فى جزء كبير من مواردها على ودائع الأفراد، سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، فى حين أن المصارف الحديثة التكوين تعتمد على مواردها الذاتية وبصفة خاصة على رأس المال المدفوع.

ثانيا :

عملية خلق الودائع (خلق النقود)(1)

تحدث عملية خلق النقود أو خلق الودائع الجارية عندما يقوم مصـرف ما بإقراض جزء من موارده الماليـة المتاحـة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإعادة إيداع القرض فى إحدى المصارف التى يتكون منها الجهاز المصرفى.

---

(1) د. منير صالح هندى / إدارة البنوك التجارية / المكتب العربى الحديث ـ 1984 الاسكندرية ـ ص 66.

ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية التى تتمثل فى قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من غير طريق الإقتراض من وحدات الجهاز المصرفى. وترجع قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع إلى سببين رئيسيين هما: الثقة فى قدرتها على رد الوديعة فى أى وقت، ووجود طلب على القروض التى تقدمها، فتقديم القروض هو الذى يخلق الودائع.

ومن غير المتوقع أن تتأثر قدرة المصرف على خلق الودائع بالطريقة التى يتم بها دفع قيمة القرض. فسواء تم دفع قيمة القرض بإضافته مباشرة إلى رصيد الحساب الجارى للمقترض، أو بتحرير شيك مصرفى أو بدفع القيمة نقدا، فأن الموارد المالية المتاحة للمصارف ككل سوف تزداد، وتزداد معها طاقاتها الإستثمارية، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة المعروض من النقود. وتتم عملية خلق الودائع من خلال :

أ ـ خلق الودائع بواسطة المصرف المفرد.

ب ـ خلق الودائع بواسطة المصارف مجتمعة.

أ ـ خلق الودائع بواسطة المصرف المفرد:

لتوضيح إمكانية قيام المصرف المفرد بخلق الودائع، نفترض أن أحد العملاء قد أودع نقدا لدى المصرف (أ) وديعة جارية قيمتها (100) ألف دينار. فإذا كانت نسبة الإحتياطى القانونى التى تخضع لها وحدات الجهاز

المصرفى تبلغ 10٪، حينئذ سيظهر أثر تلك العملية فى ميزانية المصرف على النحو التالى فى الجدول رقم 8.

أصـــول	خصـــوم
100.000 نقدية (10.000 دينار إحتياطى قانونى + 90.000 دينار إحتياطى إضافى)	100.000 ودائع جارية

الجدول رقم (8)

ويتضح من الميزانية أعلاه إلى زيادة كل النقدية والودائع الجارية بما قيمته (100) ألف دينار. ولا تمثل تلك الزيادة فى النقدية طاقة إستثمارية إضافية إذ ينبغى إحتجاز جزء منها قدره (10) آلاف دينار للوفاء بمتطلبات الإحتياطى القانونى، أما الباقى وقدره (90) ألف دينار فيمثل إحتياطى إضافى يمكن توجيهه للإستثمار.

وإذا ما نجح المصرف فى إقراض هذا المبلغ لأحد العملاء، الذى قام بدوره بإيداع قيمة القرض فى وديعة جارية لدى نفس المصرف، فسوف يظهر تأثير تلك العملية فى الميزانية على النحو التالى فى الجدول رقم (9).

خصـــوم	أصـــول
190.000 ودائع جارية (10.000 دينار وديعة أصليـــة + 90.000 دينار وديعة مشتقة)	100.000 نقدية (38.000 دينار إحتياطى قانونى + 62.000 دينار إحتياطى إضافى) 90.000 قرض

الجدول رقم (9)

وبالمقارنة بين هذه الميزانية مع الميزانية السابقة يتضح قيام المصرف تقديم قرض للعميل قيمته (90) ألف دينار، وقد قام العميل بدوره بإيداع القرض ى حسابه الجارى لدى نفس المصرف، مما أدى إلى زيادة رصيد الودائع لجارية بقيمة القرض ليصبح (38) ألف دينار أى (10.000 × 20٪) وحيث نه لم يصحب عملية الإقتراض سحب فعلى من النقدية، فقد ظل رصيدها على اهو عليه. إلا أنه ما ينبغى ملاحظته هو أنه رغم قيام المصرف بتقديم قرض يمته (90) ألف دينار من أصل الوديعة التى تبلغ قيمتها (100) ألف دينار، فلا ال هناك إحتياطى إضافى متاح للإستثمار قدره (62) ألف دينار، وذلك علما ان المصرف لم يحصل على أموال من مصادر أخرى. ويمثل هذا المبلغ القيمة لصافية (أى بعد خصم الإحتياطى القانونى) لوديعة مشتقة قيمتها (90) ألف

دينار وهي عبارة عن القرض الذي حصل عليه العميل وأودعه في حسابه الجاري. لكن هل هذا ممكن عمليا ؟

قد لا يقوم المقترض بإيداع قيمة القرض في حساب جاري، ذلك لأن عملية الإقتراض تمت لغرض معين لا بد أن توجه إليه الأموال المقترضة. هذا إلى جانب أن الودائع الجارية لا يدفع عنها فوائد، وحتى إذا دفع عنها فوائد فعادة ما يكون المعدل منخفضا كثيرا عن معدل الفائدة على الأموال المقترضة. وحتى لو قرر المقترض إيداع قيمة القرض في وديعة جارية، فإن هناك إحتمال بأن تتم عملية الإيداع في مصرف آخر غير الذي حصل منه على القرض. وحتى لو قام بإيداع قيمة القرض لدى نفس المصرف، فإن هناك إحتمال أن يحرر شيك بقيمة القرض إلى طرف ثالث من غير عملاء المصرف. وفي ظل أي من هذه الإحتمالات يتوقع أن تظهر ميزانية المصرف على النحو التالي في الجدول رقم 10.

أصـــول	خصـــوم
10 .000 نقدية (10.000 دينار إحتياطي قانوني + صفر إحتياطي إضافي) 90.000 قرض	100.000 ودائع جارية

الجدول رقم (10)

وتشير ميزانية المصرف هذه إلى قيام العميل بسحب قيمة القرض، ومن ثم فقد إنخفض رصيد النقدية بما يعادل تلك القيمة، ليصل إلى الحد الأدنى الذى يتمثل فى قيمة الإحتياطى القانونى للوديعة الأصلية. ولكن أهم ما يلاحظ هو إختفاء الوديعة المشتقة، إذ لم يتبقى سوى الوديعة الأصلية التى تبلغ قيمتها (100) ألف دينار ، كما إختفى الإحتياطى الإضافى ولم يتبقى سوى الإحتياطى القانونى.

وبإختصار إنتهت عملية الإقراض بتسرب الإحتياطى الإضافى من المصرف الذى تلقى الوديعة الأصلية المصرف (أ) إلى المصرف الذى يحتمل أن تودع فيه قيمة القرض دون أن ينجح المصرف المذكور (المصرف ب) فى خلق وديعة مشتقة يستخدمها فى تقديم قروض جديدة، وهذا يوكد أن المصرف لا يمكنه تقديم قروض تفوق فى قيمتها الإحتياطى الإضافى للوديعة التى حصل عليها، ويطلق على عملية تسرب الإحتياطى الإضافى على النحو المشار إليه بإستنزاف الموارد.

ب ـ خلق الودائع بواسطة الجهاز المصرفى (المصارف مجتمعة)

لو بدأنا من المبلغ المتبقى من الوديعة وقدره (90) ألف دينار وأن المصرف (أ) قام بإقراض هذا المبلغ إلى أحد العملاء وهذا الأخير قام بدوره بإيداع هذا المبلغ لدى المصرف (ب). وهذا يعنى أن المصرف (ب) لديه إحتياطى قدره (90) ألف دينار وأنه سيستخدم هذه الوديعة فى عملية الإقراض أى أنه مستعد لإقراض هذا المبلغ ولكنه سيفعل مثلما فعل المصرف (أ) بأن

يحتفظ بجزء من هذه الوديعة كإحتياطى بمعدل (10٪) أى بمقدار (9) آلف دينار ويقوم بإقراض المبلغ المتبقى والبالغ (81) الف دينار. فتظهر ميزانية المصرف (أ) والمصرف (ب) على النحو التالى:

(دينار)

الموجودات	خصـوم
100.000 نقدية	100.000 ودائع
(10.000 إحتياطى قانونى	
+ 90.000 قروض	
المجموع 100.000	100.000 المجموع

الجدول رقم (11)

ميزانية المصرف (أ)

(دينار)

خصـــوم	الموجودات
100.000 ودائع 90.000 المجموع	90.000 نقدية (9.000 إحتياطي قانوني + 81.000 قروض المجموع 90.000

الجدول رقم (12)

ميزانية المصرف (ب)

هذا معناه أنه أصبح لدى المصرف (ب) مبلغا مقداره (81.000) دينار يمكنه إقراضه لأحد عملاءه. فلو فرضنا أنه قد تم الإقتراض لهذا المبلغ فعلا من قبل أحد العملاء وقام هذا العميل بإيداع هذا المبلغ في مصرف آخر وهو مصرف (جـ). ففي هذه الحالة سيصبح عند المصرف (جـ) وديعة إضافية يستطيع أن يستثمرها أو إقراضها لأحد عملائه بعد أن يحتفظ بالإحتياطي القانوني من هذه الوديعة أي (10٪) منها والتي تكون بمقدار (8100) دينار وتقرض المبلغ المتبقي (72.900) دينار. وعندها يظهر أثر ذلك في ميزانية المصرف (جـ) على النحو التالي:

(دينار)

الموجودات	خصـــوم
81.000 نقدية (8100 إحتياطى قانونى + 72900 قروض	81.000 ودائع
المجموع 81.000	81.000 ودائع

الجدول رقم (13)

ميزانية المصرف (جـ)

وهكذا الحال لو قام المصرف (جـ) بإقراض المبلغ (72.900 دينار إلى أحد عملائه وقام هذا العميل بإيداع المبلغ لدى المصرف (د) فأن هذ المصرف سيتصرف بنفس الطريقة السابقة التى عملت بها المصارف الأخرى أى أن هذه الوديعة ستستمر بخلق النقود (الودائع) بشكل مستمر من مصرف إل آخر لحين أن تتلاشى نهائيا. ويمكن توضيح هذه العملية فى ميزانية المصارة المجتمعة على النحو التالى:

الموجودات		خصــوم	
إحتياطى	10 .000	100.000	ودائع
قروض	90.000		
المجموع	100.000	100.000	ودائع

الجدول رقم (14)

ميزانية المصارف مجتمعة

ويمكن توضيح ميزانية المصارف مجتمعة بأكثر تفصيل على النحو التالى فى الجدول رقم (15).

(دينار)

الموجودات		الخصوم	
			ودائع
إحتياطي المصرف أ	10.000	100.000	مصرف أ
إحتياطي المصرف ب	9000	90.000	مصرف ب
إحتياطي المصرف جـ	8100	81.000	مصرف جـ
¦	¦	¦	¦
إحتياطي المصرف ن	000	000	مصرف ن
	100.000	000	
قروض المصرف أ	90.000	000	
قروض المصرف ب	81.000	000	
قروض المصرف جـ	72.900	000	
¦	¦	¦	
قروض المصرف ن	000	000	
	900.000	000	
المجموع	1.000.000	1.000.000	المجموع

جدول رقم (15)

ميزانية المصارف مجتمعة

المبحث الثالث

أنواع المصارف الأخرى

1 ـ المصارف المتخصصة:

وهى مصـــارف تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات إقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية، وذلك وفقا لتخصص المصرف. ويرجع السبب فى هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل من هذه المشروعات ذات الطبيعة المتباينة.

ويختلف أجل ونوع التسهيلات التى تمنحها هذه المصارف وفقا لنوع كل منها، ففى مصارف التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض إلى ستة شهور بينما يصل فى المصرف العقارى إلى ما يقرب من 30 سنة، أما عن موارد هذه المصارف فأنها فى معظم الأحوال لا تستقيها من الودائع، كما هو الحال فى المصارف التجارية وإذا ما قبلت بعض هذه المصــارف ودائع، فأنها لا تمثل المورد الرئيسى للتوظيف بها، وهى عادة تعتمد فى مواردها على رأس المال أو مما يخصص لها من ميزانية الدولة إن كان إقتصادها موجها. ومن السندات والقروض العامة التى تصدرها وتشترك فيها المصـارف التجارية كنوع من أنواع الإستثمار عندها. لذلك فأن المصـارف المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر فى نشاطها إلا فى حدود مواردها، بعكس الحال عند المصارف

التجارية التى تستطيع أن تنمى مواردها عن طريق الودائع وما تقدمه من إغراءات للمودعين كى يزيدوا من مقدارها، هذا وتمييزا لها عن المصارف التجارية فإنها تعرف بأنها تلك التى تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعا محددا من النشاط الإقتصادى، والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أنشطتها الرئيسية. والمصارف المتخصصة فى أنواع عدة فمنها ما يتخصص فى عمليات التمويل الصناعى، ومنها ما ينشط فى مجال التمويل الزراعى. وما يباشر عمليات مصرفية خاصة بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى المصارف المتخصصة بالإقراض العقارى.

ويمكن أستعراض هذه المصارف بالشرح التفصيلى حسبما يلى:

أ ـ مصارف التنمية الصناعية:

وتختص هذه المصارف بتمويل النشاط الصناعى فى المجتمع، وتقوم هذه المصارف بمنح التسهيلات الإئتمانية أو بضمان أرض المصنع ومبانيه، أو بضمان رهن الآلات، كما يقوم المصرف بتمويل العمليات الجارية فى مجال الصناعة عن طريق تمويل شراء الخامات والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع.

لذلك تختلف أجال الإستحقاق للتسهيلات التى تمنحها هذه المصارف وفقا لنوع الإئتمان المطلوب. فبالنسبة لشراء أراضى المصنع وتجهيزات مبانيه قد يصل أجل القروض لمدة فيما بين 10 ـ 20 سنة، وتقل هذه المدة إلى نحو

5 سنوات عند تمويل التجهيزات الآلية، وتنخفض إلى مدة لا تتجاوز سنة بالنسبة لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج.

ب ـ مصارف التنمية الزراعية:

وهى منشآت مالية تختص بالتمويل الزراعى، بغرض التوسع الأفقى فى الرقعة الزراعية بالدولة، والتوسع الرأسى بتحقيق أكبر قدر من المحاصيل الزراعية من الأراضى المنزرعة.

وتمنح المصارف الزراعية قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لإستصلاح الأراضى وقصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى تنضج وتختلف سياسة المصرف فى منح هذه القروض وفقا لظروف الدولة التى يعمل فى نطاقها، كما تختلف المصارف فى تكوينها وأغراضها تبعا لذلك.

جـ ـ المصارف العقارية:

وهى مصارف تهتم بتقديم السلف اللازمة لشراء العقارات فى شكل أراضى وعقارات مبنية. وتعتمد هذه المصارف فى تمويل نشاطها على رؤوس أموالها وعقد القروض طويلة الأجل.

ولا يقتصر دور هذه المصارف على مجرد الإقتراض، وإنما الرقابة المصرفية الكاملة على الإنفاق، وربطه بعمليات الإنجاز، كما يأخذ المصرف العقارى على عاتقه أيضا الإدارة الإقتصادية للمشروع، والقيام بخدمة أجهزة

التعمير والإسكان وإعطائها المشورة الفنية اللازمة بخصوص العمليات العقارية المختلفة. وتتعاون المصارف العقارية مع الهيئة العامة لتعاونيات الإسكان فضلا عن تشجيع مشروعات الإسكان الفردى.

وقد حاولت بعض هذه المصارف الدخول فى عدد من مشروعات التنمية الزراعية وخاصة فى معاونة شركات الإصلاح الزراعى ومنحها قروض للتملك وشراء الأراضى والإنفاق على إستزراعها، فى بعض البلدان ومنها مصر.

ولكى تحقق تلك المصارف بعض الإيرادات الإضافية فأنها تساهم فى الإستثمار المباشر فى بعض المشروعات مثل الفنادق، والمجمعات الإسكانية، وبالنظر لكون هذه المشروعات تحتاج بحكم طبيعتها إلى الإئتمان طويل الأجل فضلا عن حاجتها لخدمات عقارية مصرفية مختلفة، وأنها تحقق للمصرف مرونة كافية فى توظيف أمواله وتنوع أوجه نشاطه، كما أن طبيعة هذه المشروعات قد مكنت المصرف من منحها قروض بفائدة تزيد على 2٪ عن أسعار الفائدة العادية المطبقة فى مجال الإسكان.

وتقوم المصارف العقارية أيضا بتوجيه المستثمرين وإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية على ضوء الخبرات المتخصصة التى تتوافر لديها.

د ـ مصارف تمويل التجارة الخارجية:

وهى مصارف تتخصص فى تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية. وفى كثير من الدول تقوم المصارف التجارية أو المصارف المسماة

بشركات إعتماد التصدير بهذه الوظيفة، والغرض من إنشاء هذا النوع من المصارف هو النهوض بالتجارة الخارجية وتنميتها عن طريق ما تقدمه من تسهيلات مصرفية. وعن طريق مختلف الصور الإئتمانية التى يمنحها، بما فى ذلك قروض الإستثمار طويل الأجل.

كذلك فأن هذه المصارف تمنح تسهيلات إئتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية لكى تستعين بها فى النهوض بالإنتاج المخصص للتصدير من حيث الكم والجودة وشراء المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للوحدات الإقتصادية التى تقوم بهذا النوع من الإنتاج.

فضلا عن ذلك، فأن هذه المصارف تختص بفتح الإعتمادات اللازمة لعمليات المقايضة والتبادل الثنائى مع الدول الأجنبية وعمليات إعادة التصدير، كذلك فأنه يعقد الإتفاقيات اللازمة مع المصارف القائمة فى الدول الأخرى، ويمكن أن يعتمد المصرف فى تمويل عملياته على موارده التى تتكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة، ومن التسهيلات الإئتمانية التى يحصل عليها من المصارف الأجنبية.

2 - مصارف الإستثمار

من الصعب وضع تعريف محدد لمصارف الإستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التى تضطلع بها فى الوقت الحالى. إذ كانت الأعمال التقليدية لها فى الماضى تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية. وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين فى الخارج بطرح الأسهم والسندات فى

الأسواق المحلية لرأس المال، أما فى الوقت الحالى فقد إمتد نشاطهل ليشمل التمويل المحلى وإدارة الإستثمارات وتقديم المشورة فى مجالات الإندماجية بين الشركات، وتمويل عمليات البيع الآجل، كما تلعب دورا هاما فى الأسواق المالية الدولية.

وتقوم مصارف الإستثمار والأعمال فى الخارج ببعض أو كل الوظائف التالية:

أ ـ أعمال بيوت القبول:

ووظيفتها الأساسية قبول الأروراق التجارية التى تتراوح آجالها بين 60 ـ 180 يوما وذلك بهدف تمويل التجارة الخارجية، ولا يقتصر أنشطة بيوت القبول على التمويل طويل الأجل لمختلف المشروعات عن طريق ترأس مجموعات من المصارف الأخرى، كما تمارس عمليات التعزيز المصرفى، إذ تأخذ على عاتقها نيابة عن المصدرين مسئولية قبول ودفع قيمة البضائع التى يطلبها المستوردون الأجانب، بإرسال تعزيز كتابى للمصدر، وتقوم تلك البيوت بمنح كفالات الإفراج عن السفن فى حالة الحوادث والخسائر التى يطالب بها أصحاب السفن بالتعويض عنها قبل مغادرة الميناء. فضلا عن قيامها بأكثر من أنوع التأمين مناسبة للمؤسسات المختلفة.

ب ـ أعمال بيوت الإصدار:

من أهم وظائف بيوت الإصدار توفير رؤوس الأموال اللازمة للشركات القائمة أو الجديدة وذلك عن طريق إصدار الأسهم والسندات فى الأسواق، ويلاحظ أنه رغم حيازة تلك البيوت لأموال ضخمة فأنها لاتساهم إلا بنسبة ضئيلة فى أى إصدار وذلك لأنها تعمل بصورة أساسية لتوفير الأموال اللازمة عن طريق الإكتتاب مع الجمهور والمؤسسات المالية، وعلى ذلك فهى تجرى ترتيبات مع بعض المؤسسات التى تعمل فى حقل الإستثمار بهدف قيام هذه الأخيرة بمشاركتها فى عمليات الإكتتاب فى الإصدار وذلك مقابل عمولة معينة. ومن الخدمات الأخرى التى تقدمها بيوت الإصدار، الإستشارات المالية فى عمليات الإندماج وإعادة تنظيم الشركات وإنشاء شركات تابعة. فضلا عن تقضيمها للإستشارات القانوية والعملية فى مجال الإصدارات الجديدة وعمليات البورصة. ومن جهة أخرى تعتبر صورة الإصدار بمثابة ضمان للمستثمر بأن الأسهم المطروحة تقوم على أسس سليمة وقانونية.

جـ ـ أعمال سوق الصرف الأجنبى:

تلعب مصارف الأعمال دورا هاما فى سوق الصرف الأجنبى حيث تتخصص بعض بيوت المصارف الكبيرة فى توفير البنكنوت الأجنبى بكميات كبيرة لعملائها من الوكالات السياحية وبعض المصارف الأخرى.

3 ـ المصارف الإسلامية:

وهى مجموعة من المصارف حديثة النشأة والتى تسعى إلى نبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل بين المصرف وعملائه وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية السمحاء فى المعاملات المالية، وقد أنشأت عدة مصارف من هذا النوع ومنها بنك أبو ظبى الإسلامى، والبنك الإسلامى للتنمية بالمملكة العربية السعودية، وبنك فيصل الإسلامى بمصر.

ويجوز للمصرف الإسلامى إستيفاء عمولة معلومة تغطى تكاليف إدارة حسابات القروض وقيدها. ويعتبر كل قرض يقدمه للعملاء قرضا حسنا بلا فوائد.

4 ـ مصارف الإدخار:

لقد نشأت هذه المصارف فى أول الأمر فى شكل وحدات مصرفية صغيرة مختلفة التبعية، إلا أنها فى معظمها قد بدأت فى التبعية لنظام البريد، وتطورت فكرتها وأصبحت أقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها، وتتميز هذه المصارف بإنخفاض الحد الأدنى للايداع إلى الحد الذى يمكن من تجميع المدخرات الشعبية، وقد نالت هذه المصارف شعبية ضخمة ووجدت مؤازرة من الأفراد لسببين أولهما الإنتشار الكبير والإقتراب البالغ من المدخرين، وثانيا لإستثمار الجزء الأكبر من إيراداتها فى المنطقة التى يقع فيها المصرف مما يشعر أفراد المنطقة بالولاء للمصرف.

5 ـ مصارف تمويل المحليات:

وتهدف مصارف تمويل المحليات إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات الإقتصادية والإجتماعية للسلطات المحلية، وذلك فى شكل قروض غالبا ما تكون طويلة الأجل، وبتكلفة تتناسب مع حاجات ومشروعات السلطة المحلية، وتعمل على الإهتمام بتحليل الربحية القومية للمشروعات المحلية وتحديد أثر هذه المشروعات فى تقديم خدمات تؤدى لرفاهية المجتمع المحلى.

وتعتمد هذه المصارف فى تمويلها على هيكل رأس المال ـ الذى غالبا ما تكتتب فيه الحكومات المحلية ـ وإصدار السندات وعقد القروض المحلية والأجنبية، هذا فضلا عن مساهمات الحكومة المركزية. وينصب التوظيف وفقا لأسبقيات إحتياجات البلديات من الأموال اللازمة لتدعيم خدمات المرافق العامة كالإنارة، والمياه والمجارى، وعلى هذا النحو الذى يحدث تنمية متوازنة فى المحافظات. هذا ولكى تتيسر موارد مستمرة لهذ المصارف فانها تقوم بإنشاء بعض المرافق الإيرادية مثل الطرق (ذات الأجر) وكذلك دور السينما والملاهى وغيرها .... وإستخدام حصيلة ذلك فى تمويل المشروعات الأخرى.

الفصل التاسع:

النظام النقدى والجهاز المصرفى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

المبحث الأول:

التطور التاريخى للنظام النقدى والمصرفى فى ليبيا.

المبحث الثانى:

إدارة الجهاز المصرفى فى ليبيا.

أولا: مصرف ليبيا المركزى

1 ـ الهيكل الإدارى. 2 ـ ميزانية مصرف ليبيا المركزى.

3 ـ الوظائف الرئيسية لمصرف ليبيا المركزى.

ثانيا: المصارف التجارية

1 ـ الهيكل الإدارى. 2 ـ ميزانية المصارف التجارية.

المبحث الثالث:

الواقع النقدى فى ليبيا

1 ـ الإحتياطى من الذهب والعملات الأجنبية. 2 ـ أسعار الفائدة.

3 ـ عرض النقود. 4 ـ سرعة تداول النقود

الفصل التاسع

النظام النقدى والجهاز المصرفى فى الجماهيية العربيةالليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

المبحث الأول

التطور التاريخى للنظام النقدى والجهاز المصرفى

لقد خضعت ليبيا للهيمنة العثمانية وولاتها منذ أواسط القرن السادس عشر (1591 حتى عام 1911) حين إحتلتها إيطاليا وإستمر إحتلالها حتى عا 1940 حين دخلتها قوات الحلفاء فى أثناء الحرب العالمية الثانية.

وقد تنوعت خلال الحكم العثمانى العملات المتداولة التى تفاوتت فى الشكل والوزن والعياد والمعدن، فى الليرة العثمانية التى كانت تساوى خمس (مجيديات) فضية، والتى كانت العملة الرئيسية المتداولة، إلى العملات المعدنية الذهبية والفضية والنحاسية الأخرى، عثمانية أو محلية أو أجنبية، مصرية وتونسية وجزائرية وأوربية - تماما كان الوضع فى الولايات العثمانية الأخرى

مجرد فوضى نقدية لا نهاية لها. وعانت البلاد طوال هذه الفترة ليس الإضطراب النقدى والإقتصادى فقط وانما تعرضت وبإستمرار لعدم إستقرار سياسي داخلي وتهديد خارجى لم ينقطع أبدا.

وقد كان لذلك أثره على مجرى النشاط الإقتصادى فى البلاد، وبالتالى على قيمة العملات المختلفة، مما أفقدها صفة القبول العام من قبل السكان عموما، فلم يكن هناك نظام ثابت وطريقة محددة للسك، بل إعتمد ذلك على طبيعة الظروف الإقتصادية والسياسية السائدة.

وقد كانت هناك عملات محلية تتداول بصورة مشتركة فى طرابلس وتونس والجزائر، إلى جانب العملات العثمانية المختلفة. وقد ساعد على هذا التداول المشترك العلاقات التجارية والقومية التى تربط هذه البلاد ببعضها.

كما كان ريال (ماريا تريزا) الفضى النمساوى متداولا أيضا خصوصا من الخمسينات من القرن التاسع عشر. وقد إستورد على نطاق واسع مقابل الذهب،مما أدى إلى نقص الذهب فإرتفعت أسعاره فى السوق المحلية، فتدخل الولاة لتحديد سعر الريال النمساوى المذكور ثم قررت الحكومة العثمانية فى أواخر القرن التاسع عشر تحريم تداول الريال النمساوى فى أنحاء الإمبراطورية العثمانية فيما عدا اليمن والحجاز وطرابلس الغرب حيث حددت قيمته فى هذه الولايات.(1)

---

(1) د. عبد المنعم السيد على / التطور التاريخي للأنظمة النقدية فى الأقطار العربية / مركز دراسات الوحدة العربية / الطبعة الأولى / بيروت ـ 1983 ص 53. نقلا عن:
عبد الرحمن محمد النعلس / ظهور وتطور النقود والمصارف فى ليبيا / بيروت / مؤسسة الفرجانى ـ 1970 من ص 19 إلى ص 29.

وإستمرت هذه الفوضى النقدية حتى عام 1911 حين بدأ الإحتلال الإيطالى لليبيا - وإنسحب العثمانيون رسميا منها عام 1912. وأصبحت الليرة الإيطالية العملة الرسمية الوحيدة المتداولة فى البلاد، وزادت مقاديرها بسبب الإنفاق الإيطالى الواسع على أغراضها الإستعمارية التى هدفت إلى ضم ليبيا إليها وإستعمارها سكانيا وإقتصاديا وسياسيا وجعلها جزء لا يتجزأ منها.

ولذلك كانت الليرة الإيطالية هى عملة البلاد الرسمية لا يفصل عرضها فى ليبيا اى إجراءات قانونية أو مصرفية أو نقدية محددة. فلم يكن لإصدارها نظام خاص بليبياء بل كانت جزءا من الإقتصاد الليبى المرتبط أساسا بالإقتصاد الإيطالى نقديا ومصرفياء سياسيا وقانونيا(1) وإستمر هذا الوضع حتى إحتل الحلفاء ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية.

وإستمرت الليرة الإيطالية فى التداول النقدى فى ليبيا بعد عام 1912 كجزء من سياسة طلينة ليبيا التى إتبعتها إيطاليا لترسيخ تبعيتها لها من خلال جعل الليرة الإيطالية العملة الرسمية الوحيدة فى ليبيا بهدف ربط الإقتصاد الليبى كليا بالإقتصاد الإيطالى.

وبعد أن إحتل الحلفاء ليبيا عام 1942 إنتقل إحتلالها إلى الحلفاء حيث أعطيت إلى كل من بريطانيا وفرنسا كأداة مشتركة لها. وبقيت كل من طرابلس وبرقة تحت إدارة الإحتلال البريطانى وكذلك بقيت منطقة فزان تحت الإحتلال العسكرى الفرنسى حتى عام 1950.

---

(1) نفس المصدر السابق / ص 53. نقلا عن:

د. عبد المنعم البيه / الطبعة الثانية / بنغازى / الجامعة الليبية / كلية الإقتصاد والتجارة – 1970 – ص 266 – 267.

وكانت كل من هذه الولايات تخضع لحكم مستقل عن الأخرى، وتحتفظ بأنظمة وإجراءات إقتصادية خاصة بها. وقد أصدر القائد البريطاني العام للجيش الثامن في شهر كانون الأول / ديسمبر 1942 بيانا تحت الرقم (7) حدد فيه أوراقا نقدية خاصة بسلطات الإحتلال العسكرية البريطانية، سميت (الجنيه العسكري) التي فرضت تلك السلطات تداوله في ولاية طرابلس عوضا عن الليرة الإيطالية التي سمح كذلك بتداولها، ولكن دون أن تسمح السلطات بتصديرها أو إستيرادها من وإلى طرابلس إلا بإذن خاص منها، وقد حددت هذه السلطات قيمة الجنيه المذكور بـ (480) ليرة إيطالية. وفي أيلول / سبتمبر 1943 حلت (الليرة العسكرية ـ المال ـ) محل الجنيه العسكري، والليرة الإيطالية وأصبحت العملة الرسمية للبلاد. وقد تولى مصرف (باركليز) الإنجليزي الذي بدأ أعماله في طرابلس في شهر نيسان / أبريل 1943. إصدار العملة الجديدة وإحتفظ بغطاء لها بنسبة (100 ٪) بشكل أرصدة إسترلينية إحتفظ بها في لندن(1) وبدءا من نهاية عام 1943 سحبت السلطات البريطانية (350) مليون ليرة إيطالية من التداول ومنعت تداول (المال) في برقة إلا بحدود مبالغ ضئيلة، مما عاق التبادل التجاري بين الولايتين. وقد بلغت العملة المتداولة في طرابلس خلال الفترة من نهاية عام 1944 حتى نهاية عام 1951 كما يلي(2):

(2،1) عبد الرحيم محمد النعاس / ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا / مصدر سابق / ص 30 - 31.

1944	ماقيمته	2.9	مليون	جنيه عسكرى
1945	ماقيمته	2.5	مليون	جنيه عسكرى
1946	ماقيمته	2.4	مليون	جنيه عسكرى
1948	ماقيمته	1.9	مليون	جنيه عسكرى
1950	ماقيمته	2.3	مليون	جنيه عسكرى
1951	ماقيمته	2.5	مليون	جنيه عسكرى

أما فى برقة فقد حددت السلطات العسكرية البريطانية فى تشرين الثانى / نوفمبر 1942، الحنيه المصرى ليحل محل الليرة الإيطالية كعملة رسمية للولاية، مع قبول العملة الإيطالية من فئة (50) ليرة فما دونها فى التداول، وعلى أن يساوى الجنيه المصرى (492) ليرة إيطالية.

وقد كانت السلطات العسكرية تحصل على العملة المصرية من البنك الأهلى المصرى بإذن من الحكومة المصرية دون أن يكون لها غطاء إحتياطى فى برقة. وإرتفعت قيمة الجنيه المصرى إلى (500) ليرة إيطالية. وإنتهى فى عام 1947 تداول العملة الإيطالية فى برقة.(1)

وقد قدرت السلطات المصرية قيمة الجنيهات المتداولة خلال عام 1941 بمقدار (1.750) مليون جنيه مصرى فى حين بلغت قيمة العملة المصرية التى دخلت برقة ما بين تموز / يوليو 1943 حتى سنة 1948 بـ

(1) عبد الرحيم محمد النعاس / ظهور وتطور النقود والمصارف فى ليبيا / مصدر سابق / ص 31 - 32.

(2.4) مليون جنيه مصرى.(1)

أما فى منطقة فزان الواقعة تحت الإحتلال الفرنسى فقد حل الفرنك الجزائرى القديم الذى كان يصدره البنك الجزائرى/ محل الليرة الإيطالية، وكانت قيمته (2.4) ليرة إيطالية، وإستمر تداول الفرنك الجزائرى حتى صدور العملة الجديدة فى ليبيا بعد الإستقلال.(2)

ونتيجة لظروف الحرب وعدم الإستقرار الإقتصادى والسياسى فى البلاد، فقدت الليرة الإيطالية ثقة الناس بها وإختفت من التداول تدريجيا، فى حين بقيت الليرة العسكرية فى طرابلس والجنيه المصرى فى برقة والفرنك الجزائرى فى فزان حتى عام 1951. وعليه لم تكن لليبيا عملة وطنية خاصة ولكن الأمم المتحدة كانت قد إعترفت بإستقلال ليبيا فى 21 / نوفمبر 1949، فتكونت لجنة من الخبراء تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة، لبحث المشاكل المالية والنقدية التى يقتضيها الوضع الجديد، وأنتدب خبيران من صندوق النقد الدولى، ليقدما إلى اللجنة المذكورة تقريرا عن (توحيد العملة فى ليبيا) ونوعها والجهاز اللازم لإصدارها، وكان لابد للخبيرين من الوقوف على أحوال النشاط الإقتصادى الليبى. الذى إعتمد وقتئذ على الزراعة والرعى، فقل فيه التبادل النقدى وساد العجز فى ميزانه التجارى، وإقتصر التصدير على بعض المنتجات الزراعية، والإستيراد على السلع الضرورية (الملابس والأرز ـ السكر ـ الشاى وغيرها)، وكان إجمالى عرض النقود فى الولايات الثلاث (طرابلس ، برقة ، فزان) أقل

(2،1) نفس المصدر السابق ص 31 ـ 32

مما يعادل (4.5) مليون جنيه إسترليني عام 1950 ـ 1951.(1)، وقدر إجمالي الدخل القومي لليبيا بحوالي (15) مليون جنيه ... ولعل الصورة النقدية لذلك العهد تتضح إذا علمنا أنه لم يكن هناك بطبيعة الحال مصرف مركزي، وكان بنك باركليز هو المصرف الوحيد الذي إعتمدت على خدماته المصرفية كل من طرابلس وبرقة كما ذكرنا، أما فزان فلم يكن فيها فرع لأي مصرف وكانت الخدمات المصرفية ـ ان صح التعبير ـ قاصرة على صندوق توفير البريد، ولم يكن للحكومة مصرف، فقام لها بتلك المهمة بنك باركليز أيضا في طرابلس وبرقة، ومرف الجزائر في فزان.

وقد درسا خبيرا صندوق النقد الدولي الوضع الإقتصادي غير المستقر وظروف العملات المتعددة في البلاد، وتقدما بتقرير إلى لجنة الخبراء، تضمن توصيات عديدة أهمها:

1 ـ إصدار عملة ليبية جديدة موحدة، يكون غطائها من العملات الأجنبية.

2 ـ أن تتشاور الحكومة الليبية الموقتة مع السلطات الإدارية لإنشاء سلطة نقدية مؤقتة تعرف رسميا بإسم (لجنة النقد الليبية)(2) كي تتولى تنظيم وإصدار العملة الجديدة.

وبعد مناقشة هذه التوصيات في لجنة الخبراء والإتصال بالحكومة الليبية المؤقتة فقد أصدرت أهم القرارات التالية:

(1 ، 2) إدارة البحوث الإقتصادية / مصرف ليبيا / بنك ليبيا ـ موجز تاريخي عن سنواته العشر الأولى (1956 ـ 1966) ـ ص 12.

1 ـ إصدار عملة جديدة وتكون وحدتها الجنيه الليبى ، وتكون قيمتها مساوية فى قيمتها للجنيه الإسترلينى وأن الجنيه الليبى الواحد = 100 قرش.

2 ـ الإنتساب للمنطقة الإسترلينية، وفى هذا الصدد/ ذكر ممثل الحكومة الليبية المؤقت (أن حكومته ترغب فى أن يكون غطاء العملة الليبية السندات الإسترلينية).

3 ـ إنشاء (لجنة تمهيدية للنقد)، لإتخاذ ما تراه من إجراءات وترتيبات إصدار أول عملة ليبية.

4 ـ إنشاء (لجنة النقد الليبية) كى تقوم بإدارة النقد بعد الإستقلال (كما لو كانت مصرفا مركزيا).

فلما تكونت اللجنة التمهيدية للنقد (كانت تضم بعضويتها ليبيين إثنين وثلاثة بريطانيين وفرنسى واحد وإيطالى واحد بالإضافة إلى رئيسها بريطانى)، وقد عقدت إجتماعاتها بجنيف، ولندن خلال عام 1951 فإتخذت إجراءات طبع العملة الورقية، وسك النقود المعدنية الجديدة، وتوفير الأماكن والخزائن والمكاتب، وتوزيع العملة الجديدة ثم بحثت مشروع قانون النقد الليبى وصدر القانون فعلا فى 24 / أكتوبر / 1951، وأنشئت لجنة النقد الليبية فى فبراير 1952.

وقد حدد هذا القانون فئات النقود الورقية وفئات النقود المعدنية/ كما حدد سعر الصرف بين الجنيه الليبى والليرة العسكرية ـ المال ـ فأصبح الجنيه

الليبى يساوى 480 مال (1) أو 97.5 قرش مصرى أو 980 فرنك جزائرى.

ونتيجة إلى عدم وجود مصارف ليبية، لكون المصارف العاملة وقتئذ كانت جميعها فروعا لمصارف أجنبية، فقد تم إنشاء (البنك الوطنى الليبى) فى عام 1955 تحت القانون رقم 30. وبدأ نشاطه الرسمى فى طرابلس عام 1956.

وقد أصدر هذا المصرف أول أوراق نقدية فى 24 / ديسمبر 1958 من فئتى الخمسة والعشرة جنيهات تحمل غسم المصرف الوطنى الليبى وفى 22/ نوفمبر 1959 أصدر الأوراق النقدية من فئة الجنيه والنصف جنيه، وكانت جميعها تحمل توقيع محافظ المصرف. وهكذا أثبت المصرف وجوده فى فترة قصيرة جدا، فهيمن على الإصدار، بل أصبح هو صاحب تلك السلطة منفردا، مما أضفى عليه صفة المركزية منذ البداية.(2)

كان فى عام 1958 قد تم نقل إدارة مراقبة النقد من الولايات إلى البنك الوطنى الجديد بصفته وكيلا للحكومة، كما تم إصدار أول تشريع ليبى ينظم الأعمال المصرفية والتجارية، وهو قانون البنوك لعام 1958.(1)

---

(1) كانت فئات النقود الورقية: 10 ج . ل ، 5 ج . ل ، 1 ج . ل ، 0.5 ج . ل ، 0.25 ج . ل ، 10 قروش ، 5 قروش وقد أبطل مفعول هذين الورقتين فى 15 / 3 / 1968. وكانت فئات النقود المعدنية: 2 قرش (أبطل مفعوله فى 1 ـ 6 ـ 1967) ، 1 قرش (أبطل مفعوله فى 16 ـ 12 ـ 1966) ، 5 مليم (أبطل مفعوله فى 15 ـ 7 ـ 1966) ، 2 مليم (أبطل مفعوله فى 5 ـ 12 ـ 1965) ، 1 مليم (أبطل مفعوله فى 25 ـ 1 ـ 1966)

2) د. عبد المنعم البيه / النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا / مصدر سابق ص 266 - 272.

وفى عام 1963 صدر القانون رقم (4)، وهو قانون المصارف الذى ينظم عمل بنك ليبيا، وهدف إلى إضفاء صفة الإستقلال المالى والقانونى للفروع المحلية للبنوك الأجنبية، وإلى تشجيع إنشاء مصارف ليبية، ومنح البنك الوطنى السلطات القانونية التى تتمتع بها البنوك المركزية عادة. وقد كان الغرض من ذلك إيجاد جهاز مصرفى وطنى حقيقى يمكن للبنك الوطنى أن يؤدى تجاهه دوره المفوض كبنك مركزى.

وقد نص القانون الليبى فى الوقت نفسه على أن القيمة التعادلية للجنيه الليبى هى 2.48828 غراما من الذهب الخالص – وهى القيمة التعادلية للجنيه الإسترلينى. وقد أبدل إسم البنك إلى (بنك ليبيا) وقصر المساهمة فى رأس ماله على الحكومة فقط، بعدما كان القانون السابق يجيز مساهمة الأهلين به. وقد كان قانون البنك الوطنى الليبى السابق والذى صدر عام 1955 قد سمح للبنك أن يمارس، إضافة إلى إصدار العملة، الأعمال المصرفية التجارية العادية فى محاولة لسد النقص الذى كان يعانيه الجهاز المصرفى التجارى الذى كانت البنوك الأجنبية تسيطر عليه كليا حتى ذلك الوقت, وقد فصل قانون عام 1963 العمليات المصرفية التجارية للبنك عن عملياته المصرفية المركزية من الناحية المالية.

---

(1) د. عبد المنعم السيد على / التطور التاريخى للأنظمة النقدية فى الأقطار العربية / مصدر سابق ص 160. نقلا عن:

البنك المركزى العراقى، دائرة الإحصاء والأبحاث / التقرير الإقتصادى الدولى آب/1972 ص 5.

أما بالنسبة لغطاء العملة، فقد كان قانون النقد الليبي الذى صدر عام 1951 قد نص فى مادته السادسة (الفقرة هـ) على عدم جواز أن يزيد، فى أى وقت من الأوقات، ما تضمنه الأصول من عملات غير إسترلينية عن (25٪) من إجمالى الإحتياطى. غير أن (لجنة النقد الليبية) إتبعت سياسات هدفت إلى إستثمار جميع إحتياطياتها الأجنبية فى اصول إسترلينية. وبقى الأمر كذلك حتى بعد إنشاء البنك الوطنى الليبى عام 1955 وحتى صدور القانون الخاص بالبنوك رقم (4) لعام 1963 الذى تضمن تعديلا مهما على غطاء العملية وذلك بإدخاله الذهب فى الغطاء وإلغاء الحد المفروض على الإستثمار فى أصول غير إسترلينية والسماح لأول مرة بالإستثمار فى سندات حكومية ليبية. فقد نصت المادة (31) من القانون المذكور على أنه يجب أن يقابل مجموع قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة بصفة دائمة أصول مكونة من الاتى:

1 ـ سبائك ونقود ذهبية أو كليهما أو نقودا أجنبية قابلة للتحويل بحيث لا يزيد قيمة كل ذلك عن (25٪) من مجموع أصول قسم الإصدار.

2 ـ أذونات مالية وسندات تصدرها أو تضمنها الحكومة الليبية وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة بحيث لا تزيد قيمتها على (10٪) من مجموع أصول قسم الإصدار.

3 ـ أذونات خزانة تصدرها حكومات أجنبية يمكن الإحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (1) من هذه المادة.

4 ـ سندات مالية تضمنها أو تصدرها حكومات اجنبية يمكن الإحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (1) من هذه المادة وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس

سنوات بحيث لا تزيد قيمتها على (65٪) من مجموع أصول قسم الإصدار. ويجوز لمجلس إدارة المصرف أن يحتفظ ضمن هذه النسبة بسندات أجنبية تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس عشر سنة على أن لا تزيد قيمتها على (15٪) من مجوع أصول قسم الإصدار.

ومثلما ذكرنا أن قانون رقم (4) لسنة 1963 قد وفر للمصارف المحلية الإستقلال عن مراكزها الرئيسية، بغية إقامة نظام مصرفى وطنى متكامل مستقل يهيمن عليه مصرف ليبيا.

كما نص القانون على أن تحتفظ المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا – لا فى خزائنها – بإحتياطيات قانونية إلزامية، مقابل خصومها الإيداعية، وذلك ضمن حدود من (5٪ إلى 20٪) عن الودائع تحت الطلب، وترك القانون للمصرف المركزى إختيار النسبتين ضمن الحدود المذكورة، فقرر مصرف ليبيا فى 1 / 7 / 1963 أن تكون نسبة الأموال السائلة للودائع الآجلة (5٪) ثم (10٪) عن الودائع تجت الطلب, وفى 1 / 6 / 1966 زيدت النسبة الأولى إلى (7.5٪) والثانية إلى (15٪).

ومن هذا يتبين:

1 – أن النسبة السائلة ستودع فى خزائن المصرف المركزى، فيتأكد من وجودها لديه، ويتأكد من عدم إستخدام المصارف لها.

2 – أودعت المصارف النسب المذكورة لدى المصرف المركزى دون أن تتقاضى عليها فائدة، كما نص القانون وكما جرى عليه العرف أو القانون فى جميع بلاد العالم.

3 ـ خضعت بذلك المصارف التجارية فعلا لإشراف المصرف المركزى ونفذت ما قرره فى حدود القانون.

4 ـ إستطاع مصرف ليبيا أن يستخدم نسبة الإحتياطى النقدى لتقليل حجم الإئتمان حينما أراد مكافحة الإتجاهات التضخمية.

5 ـ أثبت بذلك المصرف المركزى وجوده، وبرهن على فعالية الصلاحيات التى أعطيت له كى يستخدمها وقت الحاجة.

6 ـ نفذت المصارف التجارية توجيهات المصرف المركزى واتخذت لنفسها مراكز رئيسية بالبلاد.

وبالإضافة إلى هذا خول القانون لمصرف ليبيا، سلطة التفتيش على المصارف، وفرض العقوبات اللازمة، ضمانا لسلامة إدارة الجهاز المصرفى، وتمكينا للمصرف المركزى من تنفيذ القانون عن طريق الإجراءات الفعالة.

وإفتتحت المصارف التالية بعد ذلك:

أ ـ وقد كان مصرف ليبيا ـ يحث رجال العمال الليبيين بإستمرار، لدخول ميادين المصارف والتعاون فى إنشاء مصارف ليبية يساهم الليبيون فى غالبية أسهمها ـ وإستجابة للنداء أنشئ ***المصرف التجارى*** وفتح فى 16 / يونيو / 1964، فساهم فيه الليبيون بنسبة (51٪) من رأس المال وساهم بالباقى (إيسترن بنك).

ب ـ وفى 11 / يوليو / 1964 تم إفتتاح مصرف ***الصحارى*** فضم فرع بنك (سيشيليا) فى ليبيا ومصرف أمريكا وساهم فيه الليبيون بنسبة (51٪) من رأس المال.

جـ - وفي 11 / سبتمبر / 1964 أفتتح مصرف ***الشركة الأفريقية*** كمصرف ليبي ضم الشركة المصرفية الفرنسية سابقا، وساهم فيه عدد من الليبيين بنسبة (51٪) من رأس المال.

د - ثم إفتتاح مصرف ***شمال أفريقيا*** يساهم فيه الليبيون بنسبة (51٪) من رأس المال وذلك في 1 / يناير / 1966.

هـ - وفي 1 / 8 / 1967 تم تلييب (بنك مصر) وحمل إسما جديدا هو ***مصرف النهضة العربية*** وساهم الليبيون بنسبة (51٪) من رأسماله.

وبعد قيام الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969 أصدرت الحكومة الليبية قرارا مهما في تشرين الثاني / نوفمبر في العام نفسه يقضي (بتلييب) المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا. حيث صدر قرار مجلس قيادة الثورة بتلييب المصارف. وقد نصت المادة الأولى من هذا القرار على ما يلي:

(يجب أن تتخذ جميع المصارف التي تعمل في الجمهورية العربية الليبية شكل شركات مساهمة ليبية، ويشترط أن تكون أسهم هذه الشركات جميعها إسمية، ولا يقل المملوك منها لليبيين في أي وقت عن (51٪) على الأقل من رأس المال المدفوع، وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارتها من الليبيين ومن بينهم رئيس المجلس).

كذلك نصت المادة الثانية من القرار على ما يلي:

(تحول فروع المصارف الأجنبية العاملة فى البلاد، عند نفاذ أحكام هذا القرار إلى شركات مساهمة، تملك الحكومة فى كل منها (51٪) من رأس مالها على الأقل. ويحدد رأس مال كل الشركة، بقية المبلغ المودع كرأس مال والمعتمد فى الجمهورية العربية الليبية، لفرع المصرف الجنبى، الذى حلت الشركة محله، ويقسم إلى أسهم متساوية يحدد عددها وقيمة كل سهم فى النظام الأساسى للشركة)

ومن مواد أخرى وردت بموجب هذا القرار أن الحكومة الليبية تستطيع أن تستبقى ملكيتها فى المصارف التى ليبها قرار مجلس قيادة الثورة وأن تعين ممثليها فى مجالس الإدارة بما فى ذلك رؤساء المجالس كما تستطيع – إن شاءت –.

وكذلك إلزام المصارف الأجنبية التى تم تلييبها بتغطية أى عجز ينتج عن عدم الوفاء بالتسهيلات الإئتمانية التى تمنحها فروعها، وعلى المصرف الرئيسى أن يقدم للحكومة ضمانات للوفاء بإلتزامه، وذلك بالطريقة التى يقررها

وزير المالية، بناء على إقتراح محافظ مصرف ليبيا.(1)

بالإضافة إلى بعض المواد التى تتعلق بالإجراءات التنظيمية لحسابات المصارف وصلاحيات ممنوحة لوزير المالية تتعلق بإدارة المصارف ويستبدل بكلمتى (بنك وبنوك) كلمتا (مصرف ومصارف)(2)

وبعدها وفى نفس التاريخ حدد وزير المالية الأسماء التجارية للمصارف التى تم تلييبها، فأطلق على هذه المصارف التسميات التالية:

1 - فرع مصرف روما ــــــ مصرف الأمة.

2 - فرع مصرف باريز ــــــ مصرف الجمهورية

3 - المصرف العربى ــــــ مصرف العروبة.

4 - فرع مصرف نابولى ــــــ مصرف الإستقلال

وإصدار وزير المالية فى حينه قرارا بتشكيل اللجان المتوقعة لإدارة هذه المصارف.

---

(1) أوضحت المادة (5) من القرار المذكور أن المقصود بالتسهيلات الإئتمانية:

1 - السحب على المكشوف. 2 - القروض والسلفيات.

3 - خصوم الأوراق التجارية. 4 - الضمانات.

5 - الإعتمادات.

6 - أية تيسيرات أخرى مهما كان نوعها، منحها فرع المصرف، قبل العمل بهذا القرار.

(2) د. عبد المنعم البيه / النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها فى ليبيا/ مصدر سابق ص 315.

وفى 3 / يونيو / 1970 أصدر مجلس قيادة الثورة قانونا ينص على ملكية أسهم مصرف الجمهورية (باركليز سابقا) إلى الحكومة، على أن تدفع الحكومة قيمة هذه الأسهم نقدا. حسب أحكام قرار التلييب الذى تم ذكره.

وفى يوليو من عام 1970 صدر قرارين لمجلس قيادة الثورة إنتقلت بموجبها ملكية أسهم مصرف الأمة (روما سابقا) إلى الحكومة الليبية بالإضافة إلى تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ضمن صلاحية وزير الخزانة التى إستخدمها فى سبتمبر /1970 بتعيين خمسة من الليبيين، أعضاء لمجلس الادارة ومنهم رئيس المجلس، وإعادة تشكيل لجنة المراقبة بمصرف المة، بتعيين ثلاثة ليبيين منهم رئيس اللجنة. ثم عضوين ليبيين إحتياطيين (1)

....

(1) نص قرارات مجلس قيادة الثورة التى صدرت علم 1970 بهذا الخصوص منشورة فى:

1 ـ الجريدة الرسمية العدد 46 السنة الثامنة 1970/8/6

2 ـ الجريدة الرسمية العدد 57 السنة الثامنة 1970/9/19

3 ـ الجريدة الرسمية العدد 60 السنة الثامنة 1970/9/24

إدارة الجهاز المصرفى فى ليبيا

الهيكل العام

يتكون الهيكل العام للجهاز المصرفى فى الجماهيرية العربية الليبية على النحو التالى:

1 ـ مصرف ليبيا المركزى:

وهو مصرف الدولة ومصرف المصارف.

2 ـ المصارف التجارية وهى:

أ ـ مصرف الأمة.

ب ـ مصرف الوحدة.

جـ ـ مصرف الصحارى.

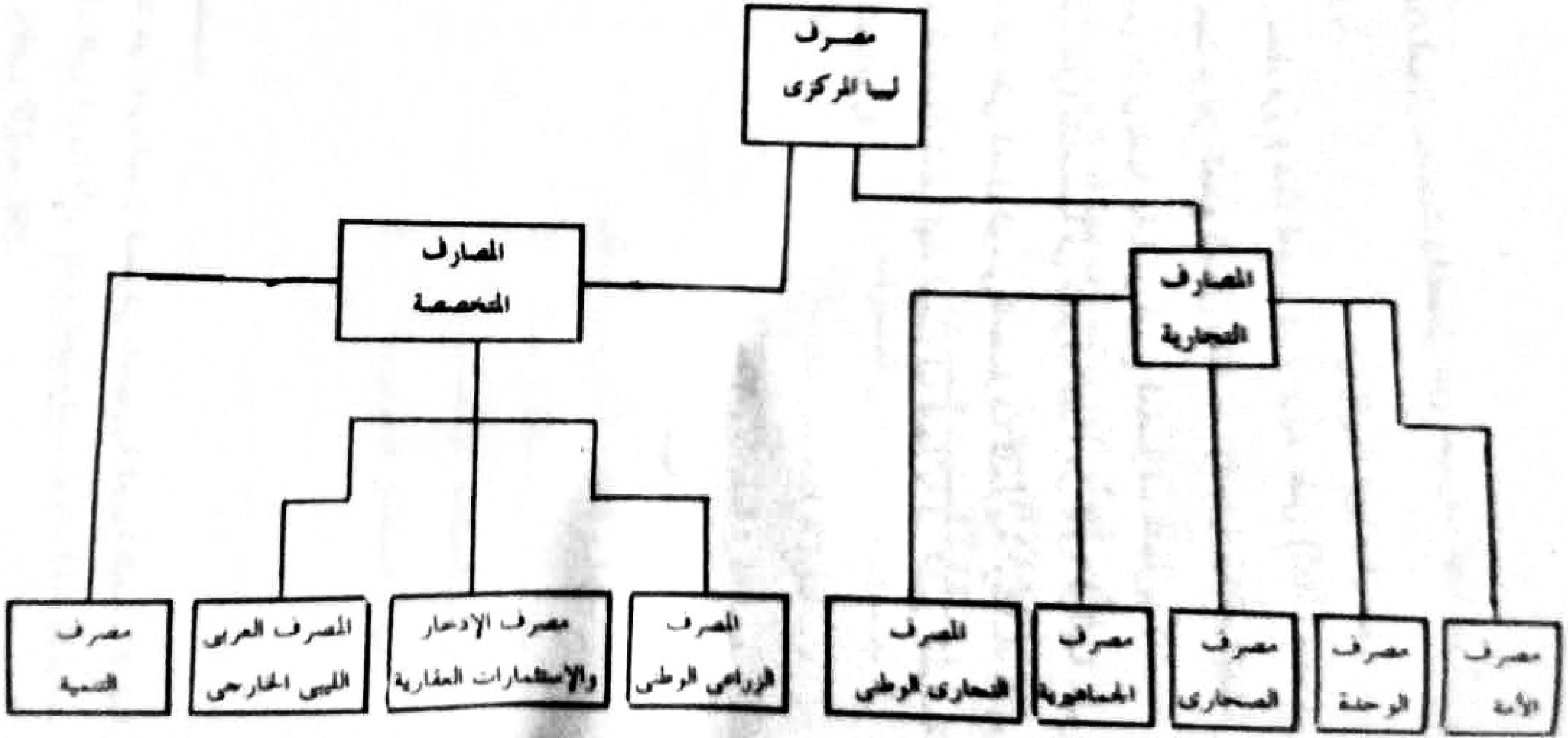
ـ مصرف الجماهيرية.

هـ ـ المصرف التجارى الوطنى.

3 ـ المصارف المتخصصة فى تمويل التنمية الإقتصادية فى مجالات الزراعة والصناعة والعقار بالإضافة إلى المصرف العربى الليبى الخارجى لتمويل التنمية فى الخارج.

نموذج رقم (2)

الهيكل المصرفي العام في الجماهيرية العظمى



وفى هذا المجال سنتحدث بالتفصيل عن مصرف ليبيا المركزى والمصارف التجارية.

وتتركز معظم فروع هذه المصارف أو يزيد على (65٪) منها فى الشريط الساحلى حيث مراكز تجمع السكان والنشاط الإقتصادى، كما تستأثر مدينتى طرابلس وبن غازى بنسبة عالية من فروع المصارف التجارية.(1)

هذا وتقوم إدارة متخصصة فى مصرف ليبيا وهى إدارة الرقابة على المصارف بالإشراف على العمل اليومى للمصارف التجارية. وكذلك يقوم مصرف ليبيا برسم السياسات العامة لهذه المصارف التجارية فى إطار السياسة الإقتصادية العامة للجماهيرية.

---

(1) الأستاذ محمد عبدالله الكردى / إدارة الجهاز المصرفى بالجمهورية العربية الليبية – المنظمة العربية للعلوم الإدارية – الندوة العربية الأولى لإدارة المصارف – بيروت 13 – 22 نوفمبر (تشرين الثانى) 1972 – الجزء الأول ص 250.

أولا :

مصرف ليبيا المركزى:

1 ـ الهيكل الإدارى:

يتكون الهيكل الإدارى لمصرف ليبيا المركزى من الإدارات التالية:

أ ـ إدارة الإصدار.

ب ـ إدارة العمليات المصرفية.

جـ ـ إدارة الرقابة على المصارف.

د ـ إدارة الرقابة على النقد.

هـ ـ إدارة البحوث والإحصاء.

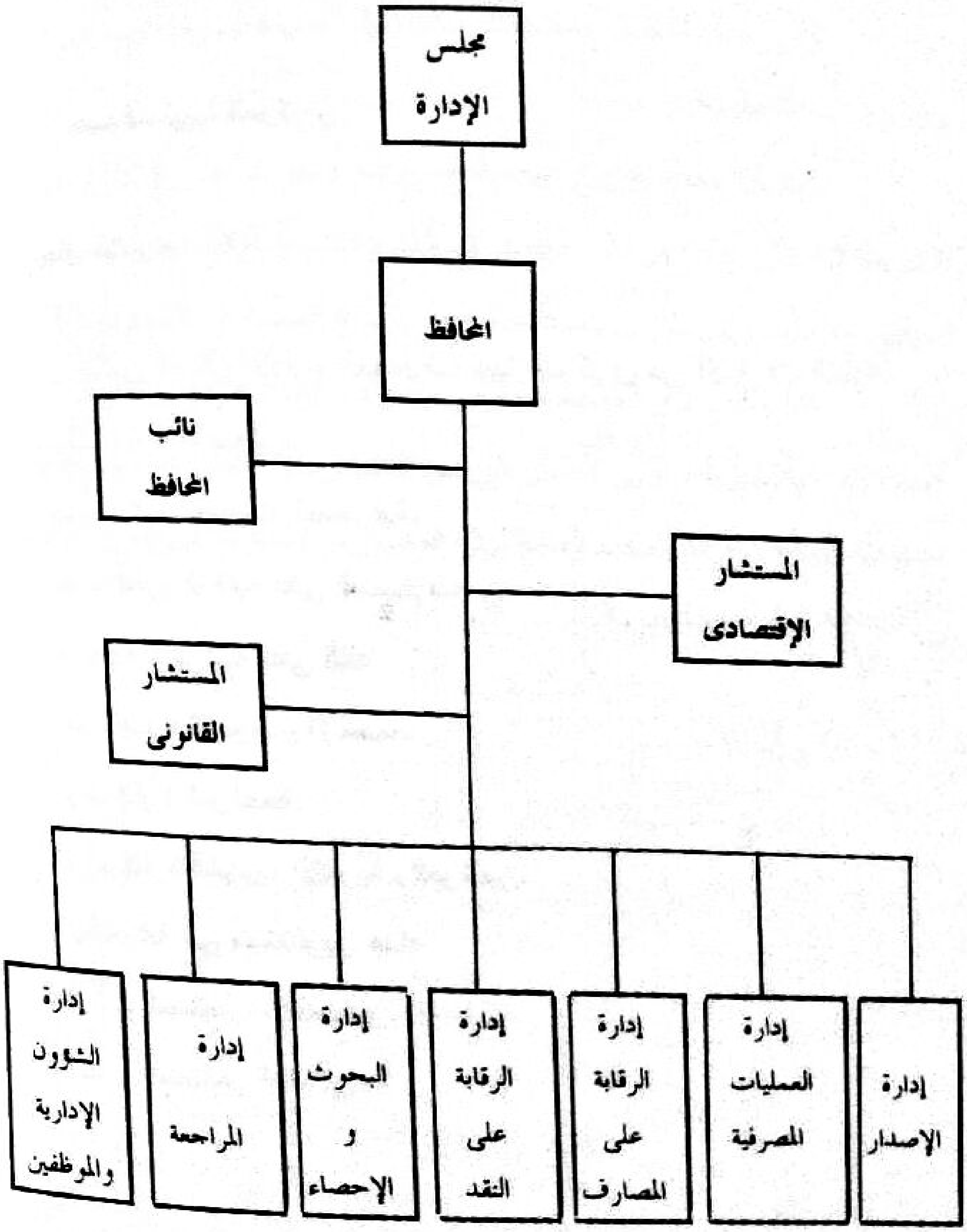
و ـ إدارة المراجعة.

ز ـ إدارة الشؤون الإدارية والموظفين.

بالإضافة إلى مستشارين هما:

أ ـ المستشار الإقتصادى.

ب ـ المستشار القانونى.



نموذج رقم (3)

ـ الهيكل الإدارى لمصرف ليبيا المركزى ـ

2 ـ الأصول والخصوم لمصرف ليبيا المركزى:

أظهر إجمالى أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزى فى نهاية عام 1989 حوالى (6047.1) مليون دينار، شكلت أصول وخصوم العمليات المصرفية أكبر نسبة فيها قدرها (80.8٪) أى حوالى (4884.3) مليون دينار. فى حين شكلت أصول وخصوم إصدار العملة النسبة الباقية وقدرها (19.2٪) من إجمالى أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزى ليبلغ رصيدها (1162.8) مليون دينار.

وفى جانب أصول العمليات المصرفية سجل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل إنخفاضا ملحوظا قدره (132.8) مليون دينار أى بمعدل إنخفاض قدره (53٪) ليصل إلى (117.8) مليون دينار فى نهاية عام 1988. مشكلا (2.4٪) من إجمالى أصول وخصوم العمليات المصرفية مقابل (250.6) مليون دينار فى نهاية عام 1988. ويكمن السبب الرئيسى فى حدوث هذا الإنخفاض إلى نقل جزء من هذا البند إلى أصول إصدار العملة لتغطية الزيادة فى العملة المصدرة للتداول التى حدثت خلال عام 1989.

ونتيجة لإعادة تصنيف مكونات بعض بنود أصول العمليات المصرفية فقد إرتفع بند سندات وأذونات وإلتزامات أخرى على الخزانة العامة بحوالى (2664.8) مليون دينار ليبلغ نحو (2679.4) مليون دينار شكلا أكبر نسبة من إجمالى أصول وخصوم العمليات المصرفية وقدرها (54.7٪).

وبلغ رصيد القروض والسلفيات التى منحها مصرف ليبيا المركزى لبعض الجهات المحلية خلال عام 1989 نحو (1341.1) مليون دينار. وقد شكلت السلفيات الممنوحة للخزانة العامة (73.8٪) من إجمالى القروض الممنوحة أى حوالى (989.4) مليون دينار. فى حين شكلت قروض وسلفيات المصارف التجارية(22.7٪) من إجمالى القروض التى منحها مصرف ليبيا المركزى أى حوالى (304.7) مليون دينار.

أما النسبة الباقية والبالغة (3.5٪) من إجمالى القروض والسلفيات فكانت على شكل قروض وسلفيات محلية أخرى وبلغت حوالى (47) مليون دينار.

وفى جانب خصوم العمليات المصرفية فقد إرتفع حساب الخزانة العامة لدى مصرف ليبيا المركزى ليصل (681.2) مليون دينار فى نهاية السنة المالية لعام 1989. وكذلك إزداد حساب المؤسسات العامة إلى (551.5) مليون دينار، كما إرتفعت أرصدة حسابات كل من حساب المصارف التجارية وحساب مصارف خارجية إلى (910.4) مليون دينار و (267.5) مليون دينار لكل منهما على التوالى. فى حين إنخفض رصيد حسابات متنوعة إلى (210.8) مليون دينار.

كما إرتفع بند خصوم أخرى مخصصات ليصل رصيده إلى (1938) مليون دينار.

أما فيما يتعلق بالعملة المصدرة للتداول فقد سجلت زيادة ملحوظة خلال العام 1989 ليصل رصيدها إلى (1162.8) مليون دينار فى نهايته

وبزيادة بلغت نسبتها (24.8٪) عن العام 1988، ويعود ذلك إلى إزدياد النشاط الإقتصادى وتطور التجارة العربية عبر حدود الجماهيرية العظمى مع الأقطار الشقيقة الأخرى. (أنظر الجدولين رقم 16 ، 17)

جدول رقم (16)

بيان الاصول والخصوم لمصرف ليبيا المركزي×

(بآلاف الدنانير)

	الاصول في نهايـــة					
	1987م	1988م	89/3/30م	89/6/30م	89/9/30	89/12/31م
العمليات المصرفية :	4617063	4488643	4613489	4687523	4713551	4884315
- سندات وأذونات خزانة اجنبية وارصدة بعملات قابلة للتحويل	428535	246858	124376	141269	111525	117765
- سندات وأذونات خزانـــة الجماهيريـــة	94780	2544124	2690563	2696571	2678571	2679388
- قروض وسلفيات الخزانة	526000	581000	706000	709500	792000	989433
- قروض وسلفيات المؤسسات العامة	30000	30000	30000	30000	47000	47000
- قروض وسلفيات للمصارف التجارية	352225	352225	344925	337625	320325	304725
- استثمارات اخرى	384773	387636	357636	313187	280687	287687
- نقدية بالصـــدوق	203	108	265	443	294	328
- أصول آخـــرى	2800547	346692	359724	458928	483150	457989
اصدار العملة :						
- سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة اجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويـــل	1097620	931720	1023900	1088770	1180930	1162840
- وأذونات خزانة الجماهيرية	-	-	-	-	-	-
المجموع	5714683	5420363	5637389	5776293	5894461	6047155
كمبيالات برسم التحصيل	5277	12025	12636	14216	10549	10124

× ينشر طبقا لاحكام المادة (45) من قانون المصارف المعدل بالقانون رقم 63 لسنة 1971م.

بيان الاصول والخصوم لمصرف ليبيا المركزي

جدول رقم (17) (بالاف الدنانير)

الخصوم في نهاية

	1987م	1988م	89/3/30م	89/6/30م	89/9/30م	89/12/31م
العمليات المصرفية :	4617063	4488643	4613489	4687523	4713551	4884315
ـ رأس المال	100000	100000	100000	100000	100000	100000
ـ الاحتياطي العام	160000	180000	180000	180000	195000	195000
ـ احتياطي الطوارئ	30000	30000	30000	30000	30000	30000
ـ حسابات الخزانة العامة	662219	665589	687602	708254	697044	681178
ـ حسابات المؤسسات العامة	450255	420604	452246	489569	529764	551470
ـ حسابات المصارف التجارية	991204	849891	877907	819849	827019	910359
ـ خصوم اخرى ومخصصات ×	2223385	2242560	2285733	2359852	2164446	2205478
اصدار العملة :						
ـ نقود ورقية مصدرة	1097620	931720	1023900	1088770	1180930	1162840
ـ أ ـ في التداول						
ـ ب ـ في قسم العمليات المصرفية						
المجموع	5714683	5420363	5637389	5776293	5894481	6047155
اعتمادات وضمانات	536606	501643	647224	658575	675051	604907

× يشمل حسابات متنوعة

3 ـ الوظائف الرئيسية لمصرف ليبيا المركزى:

أ ـ إصدار العملة:

يتولى مصرف ليبيا المركزى إصدار العملة الليبية ويقوم بإدارة الغطاء القانونى للعملة من خلال قسم الإصدار الذى يشرف على طبع العملة الورقية وسك العملة المعدنية.

1 ـ فنظرا لزيادة العملة المصدرة للتداول خلال عام 1989 بنسبة (25٪) بالقياس بالعام 1988، فقد إرتفعت (أصول إدارة الإصدار) بنفس النسبة. وقد تمت تغطية العملة المصدرة للتداول بعملات قابلة للتحويل بنسبة (59٪) من غطاء العملة المصدرة للتداول بعملات قابلة للتحويل بنسبة (59٪) من غطاء العملة المصدرة، يلى ذلك سندات أجنبية تستحق خلال (5) سنوات بنسبة (15٪) وشكلت أذونات خزانة محلية نسية (10٪) وسندات خزانة أجنبية تستحق خلال (15) سنة نسبة (6٪) ووحدات حقوق السحب الخاصة نسبة (6٪). أما الغطاء الذهبى فقد بلغ (4٪). أنظر الجدول رقم (18).

2 ـ أما العملة المصدرة فقد سجلت خلال عام 1989 زيادة قدرها (231.1) مليون دينار فى عام 1988 إلى (1162.8) مليون دينار فى نهاية عام 1989 أى بنسبة إرتفاع قدرها (25٪) مثلما ذكرنا أعلاه. وقد كان تورزيع العملة المصدرة للتداول على فئات العملة الورقية (1156.9) مليون دينار والعملة المعدنية (587.4) مليون دينار(1). أنظر الجدول رقم (19).

(1) مصرف ليبيا المركزى / التقرير السنوى الرابع والثلاثون / 1989. ص 91 ـ 93.

(بالدنانير الليبية)

البنـــــــود	31 / 12 / 1989 د . ل	%	الحـد القانونـي
ذهــب نقــدى	45000923	4	لا يقل
أرصدة بعملات قابلة للتحويل	690577591	59	عن
وحدات حقوق السحب الخاصة	68069162	6	% 25
أذونات خزانة محلية	116264466	10	لا تزيد عن 10 ٪
أذونات خزانة أجنبية	—	—	لا يوجد حد قانونى
سندات خزانة أجنبية:			
1 ـ تستحق خلال 5 سنوات	171892557	15	لا تزيد عن 50 ٪
2 ـ تستحق من 5 إلى 15 سنة	71035302	6	لا تزيد عن 15 ٪
المجمـــــوع	1162840000	100	—

جدول رقم (18)*

ـ توزيع غطاء العملة الليبية ـ

(*) مصرف ليبيا المركزى / التقرير السنوى الرابع والثلاثون / 1989. ص 91 ـ 93.

الفئـــــات	1988	1989
العملة الورقية		
10 د . ل	671915990	874293990
5 د . ل	227521445	256916445
1 د . ل	17260959	16610559
1/2 د . ل	3550948	5540198
1/4 د . ل	3616868	3604343
المجموع	**925860210**	**1156965535**
العملة المعدنية		
100 درهم	2783550	2789700
50 درهما	2194700	2205400
20 درهما	511440	509480
10 دراهم	351730	351490
1 درهم	1520	1545
المجموع	**5859790**	**5874465**
المجموع الكــلي	**931720000**	**1162840000**

جدول رقم (19)*

فئات العملات الورقية والمعدنية المصدرة خلال سنة 1989

* رف ليبيا المركزي / التقرير السنوي الرابع والثلاثون / 1989. ص 91 ـ 93.

ب ـ مصرف الدولة ومستشارها:

يقوم مصرف ليبيا المركزي بإدارة حسابات الدولة المركزية والهيئات الشعبية، كذلك يقوم بكافة مدفوعات الدولة في الخارج، ويمثل مصرف ليبيا في اللجان الشعبية المشتركة في مجالات التنمية الإقتصادية والتجارية الخارجية والمالية وإعداد البحوث والإحصائيات اللازمة عن المشاكل الإقتصادية. كذلك يلعب مصرف ليبيا دوره كحلقة وصل بين الدولة والمؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. ومن أهم الأعمال التي يؤديها مصرف ليبيا نيابة عن السلطة الشعبية عمله في الرقابة على النقد وإدارة أرصدة البلاد من العملات الأجنبية والتعامل بالذهب التجاري الذي يحتكر مصرف ليبيا إستيراده والتعامل في تجارته (تجارة الجملة) نسبة للعلاقات الوثيقة بين كميات الذهب المصدرة والمستوردة وأرصدة العملات الأجنبية (1). ويمكن إيجاز نشاطات المصرف في هذه المجالات من خلال إستعراض نشاطاته في عام 1989 للوقوف ميدانيا على طبيعة أعماله.

1 ـ عمليات الذهب التجاري:

وتتم هذه العمليات من خلال قسم الذهب التجاري في مصرف ليبيا المركزي حيث يقوم بإستيراد الذهب التجاري والمصنع وبيعه لشركات الذهب

---

(1) الأستاذ محمد عبد الله الكردي / إدارة الجهاز المصرفي بالجمهورية العربية الليبية ـ مصدر سابق ـ بتصرف ـ 250.

والمعادن الثمينة. وقد إقتصر الإستيراد عام 1989 على الذهب الخام فقط، لغرض تصنيعه محليا حيث بلغت الكميات المستوردة منه (2200) كيلو جرام.

2 ـ الرقابة على المصارف:

يمارس مصرف ليبيا المركزى رقابته على المصارف التجارية والمتخصصة من خلال عدة إجراءات وتوجيهات نذكر منها أهمها:

- السماح للمصارف التجارية بمنح قروض عقارية للمواطنين من أجل الحصول على مساكن جاهزة على أن يلتزم المقترض بدفع الفرق الذى ينتج بين الحد الأقصى المحدد للإقراض العقارى وقيمة القرض المطلوب لهذا الغرض.
- تخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة المدنية إلى (6٪) وذلك بالنسبة للقروض الممنوحة لأغراض الإنتاج الزراعى والصناعى فقط.
- يكون الحد الأقصى لسعر الفائدة للودائع الثابتة متوسطة الأجل للشركات والمنشآت والمؤسسات العامة (5.5٪).
- تقرير بعض الضوابط للتعامل بالإعتمادات المستندية المحلية، وذلك تشجيعا للحركة الإقتصادية والتجارية وتحقيقا لحسن إنسياب الإنتاج المحلى داخليا بين وحدات الإنتاج والتسويق.
- حث المصارف التجارية على وضع الخطط والسبل التى تؤمن تحصيل كافة الديون المستحقة.

- توجيه المصارف التجارية بمنح تسهيلات إئتمانية للأنشطة الحرفية والتشاركيات والمشاركة فى المشروعات التى تدر عوائدا.

- وضع الخطط الكفيلة بتوسع الخدمات المصرفية التجارية من خلال فتح الفروع الجديدة أو توسيع نشاطات الفروع القائمة.

3 - الرقابة على النقد:

وفى مجال الرقابة على النقد فيعمل مصرف ليبيا المركزى على توجيه المصارف التجارية بضرورة ترشيد إستخدام النقد الأجنبى حيث شهد عام 1989 تخفيض حجم التحويلات المختلفة بالعملة الأجنبية لتقليص بعض النشاطات الزائدة التى تشكل عبئا على الإقتصاد الوطنى والتى تستنزف العملات الصعبة.

جـ - مصرف ليبيا المركزى مصرف المصارف:

مثلما ذكرنا سابقا فقد إنتقلت ملكية المصارف التجارية بموجب قانون تأميم الصادر فى 22 / ديسمبر / 1970 إلى مصرف ليبيا المركزى فيما عدا صص القطاع الخاص فى مصرفى الوحدة والصحارى، وكان قد صدر قبل ا القانون عام 1958 قانون البنوك والقانون رقم (4) لعام 1963 والذى يحدد لاقة القانونية بين مصرف ليبيا بصفته المشرف الرئيسى على الإئتمان فى

البلاد والمصارف التجارية بصفتها أهم الأجهزة المالية العاملية في ميدان الإئتمان.

ويمنح القانون رقم (4) لعام 1963 مصرف ليبيا الأدوات الفعالة اللازمة لفرض سيطرته على إئتمان المصارف التجارية ومن هذه الدوات مايلى:

1 ـ تحديد كمية ونوع الأصول السائلة التى يمكن للمصارف التجارية الإحتفاظ بها.

2 ـ تحديد أسعار الفائدة بالنسبة للحسابات الدائنة والمدينة.

3 ـ تحديد الفرق بين سعر الخصم فى مصرف ليبيا وسعر الفائدة الذى يمكن للمصارف التجارية أن تتقاضاه.

4 ـ تحديد نسبة الأنواع المختلفة فى الإئتمان إلى إجمالى الإئتمان.

5 ـ تعيين الحد النقدى فى الإعتمادات المستندية التى تقوم المصارف بفتحها.

ويقوم مصرف ليبيا بدور المقرض الأخير للمصارف التجارية وبذلك يستطيع فرض سياسته فى مجال الإئتمان وسعر الفائدة السائد فى الإقتصاد. ويحتفظ مصرف ليبيا المركزى بحسابات المصارف التجارية ويقوم بإدارة (غرفة المقاصة).(1)

---

(1) غرفة المقاصة: وهى لجنة تمثل المصارف يتم من خلالها تصفية وتسوية حسابات المصارف مع بعضها البعض وإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق تسهيل العمليات المصرفية والتعاون بين المصارف ويذكر أن أقدم غرفة مقاصة هى غرفة المقاصة المصرفية بلندن التى أنشأت عام 1770 والتى تعتبر أهم غرف المقاصة المصرفية فى العالم.

ثانيا:

- المصارف التجارية -

الهيكل الإدارى للمصارف التجارية:

يتكون الهيكل الإدارى للمصارف التجارية حسبما يلى:*

1 - مجلس الإدارة.

2 - المدير العام.

3 - جهاز التفتيش والتوجيه والتخطيط والتنظيم.

4 - إدارة الشؤون الإدارية.

5 - إدارة التسليف.

6 - إدارة العلاقات.

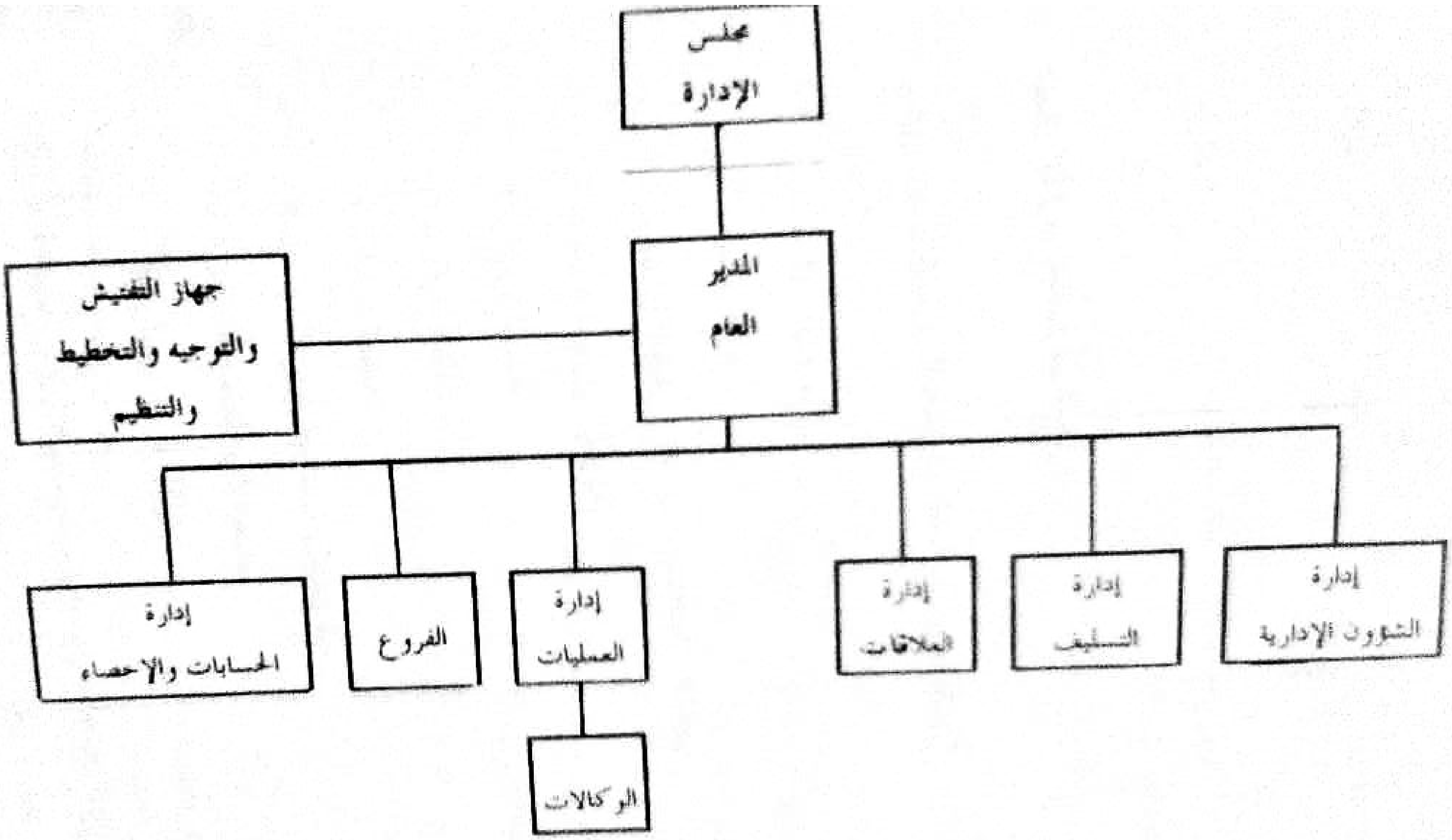
7 - إدارة العمليات.

8 - إدارة الفروع المرتبطة بالمصرف.

9 - إدارة الحسابات والإحصاء.

أنظر النموذج رقم (5).

(*) يوجد هذا الهيكل الإدارى لكل مصرف من المصارف التجارية كوحدة إدارية وتنظيمية قائمة بذاتها.



نموذج رقم (5) الهيكل الإداري للمصارف التجارية

2 ـ أصول وخصوم المصارف التجارية:

يلاحظ من البيانات الواردة فى الجدول رقم (20) عن أصول وخصوم المصارف التجارية أنها بلغت (6999.4) مليون دينار عام 1989.

حيث بلغت الأصول السائلة (2446.7) مليون دينار مشكلة نسبة (34.9٪) من إجمالى أصول المصارف التجارية.

وقد تكونت هذه الأصول السائلة من الودائع التى تحتفظ المصارف التجارية بها فيما بينها التى بلغت (1501.9) مليون دينار. ومن ناحية أخرى بلغت الودائع تحت الطلب التى تحتفظ بها المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزى حوالى (573.8) مليون دينار.

كما يظهر أيضا بند النقدية فى الصندوق لنفس الفترة حوالى (31) مليون دينار.

وبلغت الودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزى (340) مليون دينار.

أما ودائع المصارف التجارية لدى مصارف فى الخارج فقد بلغت (51.8) مليون دينار.

كما إزداد رصيد التسهيلات الإئتمانية التى منحتها المصارف التجارية ليصل إلى (2441.9) مليون دينار أى حوالى (34.9٪) من إجمالى أصول المصارف التجارية.

وإستحوذت السلفيات والسحب على المكشوف على أكبر نسبة في إجمالي التسهيلات الإئتمانية (97.9٪) أي حوالي (2391.1) مليون دينار، وفي حين شكلت الأوراق التجارية المخصومة والمتداولة ما نسبته (1.2٪) من إجمالي هذه التسهيلات أي حوالي (28.7) مليون دينار.

وسجل بند أصول ثابتة وأصول أخرى (350.9) مليون دينار أو ما يعادل (5٪) من إجمالي أصول المصارف التجارية.

أما الحسابات المقابلة التي تظهر في جانبي الأصول والخصوم من الميزانية فقد شكلت نسبة قدرها (24.4٪) من إجمالي أصول وخصوم المصارف التجارية لتبلغ (1708.1) مليون دينار.

أما بالنسبة لجانب خصوم المصارف التجارية فقد سجل بند رأس المال والإحتياطي مبلغا قدره (287.3) مليون دينار.

وإرتفعت الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية لتصل إلى (3374.7) مليون دينار أي بنسبة (48.2٪) من إجمالي خصوم المصارف التجارية حيث يرجع إرتفاعها إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب وودائع الإدخار لدى المصارف التجارية حيث بلغت الأولى (2668) مليون دينار أي حوالي (79.1٪) من إجمالي الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية وبلغت الثانية (80.2) مليون دينار بنسبة قدرها (2.4٪) من إجمالي الخصوم الإيداعية لدى المصارف التجارية، بينما بلغ رصيد الودائع لأجل (626.5) مليون دينار مشكلا نسبة قدرها (18.6٪) من إجمالي الخصوم الإيداعية.

وبلغ رصيد بند إقتراض المصارف التجارية (506.9) مليون دينار مشكلا ما نسبته (7.2٪) من إجمالي الخصوم التجارية.

أما مجموع المبالغ المقترضة من مصرف ليبيا المركزي فقد كانت (304.7) مليون دينار أي (60.1٪) من إجمالي ما إقترضته المصارف التجارية. أما المبلغ المتبقي والبالغ (202.2) مليون دينار والذي يشكل نسبة قدرها (39.9٪) من إجمالي إقتراض المصارف التجارية فهو يمثل تسهيلات وحسابات مدنية مع المصارف المراسلة في الخارج كما سجل بند خصوم أخرى مبلغا وقدره (1122.4) مليون دينار أي بنسبة (0.9٪) من مجموع الخصوم.

أنظر الجدول رقم (20).

وبلغ رصيد بند إقتراض المصــارف التجاريــة (506.9) مليون دينـار مشكلا ما نسبته (7.2٪) من إجمالي الخصوم التجارية.

أما مجموع المبالغ المقترضة من مصرف ليبيا المركزي فقد كـانت (304.7) مليون دينــار أي (60.1٪) مــن إجمــالي مــا إقترضتــه المصــارف التجارية. أما المبلغ المتبقي والبالغ (202.2) مليون دينار والذي يشكل نسبة قدرها (39.9٪) من إجمالي إقتراض المصــارف التجاريــة فهو يمثل تسهيلات وحسابات مدنية مع المصارف المراسلة في الخارج كما سجل بند خصوم أخرى مبلغا وقدره (1122.4) مليون دينار أي بنسبة (0.9٪) من مجموع الخصوم.

أنظر الجدول رقم (20).

(ملايين الدنانير)

البيــــان	1987	1988	1989
أولاً: الأصــول			
الأصول السائلة	2644.1	2468.1	2446.7
1 ـ نقدية في الصندوق	29.4	32.2	31
أ ـ بالعملة الليبية	29.2	32	30.9
ب ـ بالعملة الأجنبية	0.2	0.2	0.1
2 ـ ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	995.5	418.9	913.8
أ ـ ودائع تحت الطلب	573	569.9	573.8
ب ـ ودائع لأجل	422.5	245	340
3 ـ ودائع لدى المصارف المحلية	1619.2	1621	1501.9
أ ـ ودائع تحت الطلب	26.7	14.3	46
ب ـ ودائع لأجل	1592.5	1606.7	1455.9
4 ـ ودائع لدى المصارف الأجنبية	100.2	107.6	51.8
5 ـ إجمالي الإئتمان	2157.5	2316.5	2441.9
أ ـ السلفيات والسحب على المكشوف	2021.2	2252.3	2391.1
ب ـ أوراق تجارية مخصومة ومتداولة	28.1	41.5	28.7
جـ ـ قروض أخرى	108.2	22.7	22.1
6 ـ أصول ثابتة وأصول أخرى	344.9	389.9	350.9
7 ـ حسابات مقابلة	2036.2	18559	17.8.1
مجموع الأصول = الخصوم	7282.9	7138	6999.4

جدول رقم (20)

تابع الجدول رقم (20)

(بملايين الدنانير)

البيـــــان	1987	1988	1989
ثانيــا: الخصوم			
1 ـ رأس المال والإحتياطي	249.8	292.9	287.3
2 ـ الودائـــــع:	3567.4	3310	3374.7
أ ـ الودائع تحت الطلب	2710.2	2443.2	2668
ب ـ الودائع لأجل	774.2	789.5	626.5
جـ ـ ودائع الإدخار	83	77.3	80.2
3 ـ الإقتراض من المصارف:	364.6	546.5	506.9
أ ـ من مصرف ليبيا المركزي	199.2	352.2	304.7
ب ـ من المصارف المحلية	153	40.2	—
جـ ـ من المصارف في الخارج	12.4	154	202.2
4 ـ خصـــوم أخرى	1064.9	1132.7	1122.4
5 ـ حـــسابات مقابلـة	2036.2	1855.9	1708.1

ـ ميزانية المصارف التجارية في ليبيا ـ

1 ـ الإحتياطى من الذهب والعملات الأجنبية:

لقد كان إجمالى الإحتياطى من الذهب والعملات الأجنبية فى 31 / 12 / 1989 حوالى (314234000) دينار. بلغت قيمة العملات الأجنبية الموجودة منها لدى المصرف المركزى (123606000) دينار و (51951000) دينار لدى المصارف التجارية فى حين بلغت قيمة الذهب النقدى حوالى (45001000) دينار وهى قيمة تكاد تكون ثابتة منذ عام 1984، وكذلك بلغ الحساب الإحتياطى لدى صندوق النقد الدولى (93676000) دينار.

أنظر الجدول رقم (21)

2 ـ أسعار الفائدة:

لقد حددت السلطات النقدية أسعار الفائدة على الودائع منذ عام 1980 ولذلك السبب لم تتغير خلال هذه الفترة. وقد كانت لغاية عام 1989 على النحو التالى:

1 ـ الودائع الجارية = بدون فوائد.

2 ـ حسابات التوفير = 5٪.

3 ـ ودائع بإشعار (أو تحت الطلب):

أ ـ لا تزيد عن 10 أيام = 4.50٪.

ب ـ أكثر من 10 أيام = 4.75٪.

4 ـ الودائع الثابتة قصيرة الأجل:

أ ـ من شهر إلى أقل من 3 أشهر = 5٪.

ب ـ من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر = 5.25٪.

جـ ـ من 6 أشهر إلى أقل من سنة = 5.50٪.

5 ـ الودائع الثابتة متوسطة الأجل:

أ ـ لمدة سنة = 6٪.

ب ـ لمدة سنتين = 7٪.

جـ ـ لمدة 3 سنوات = 8٪.

د ـ لمدة 4 سنوات فأكثر = 9٪.

أنظر الجدول رقم (22).

احتياطى الجماهيرية العظمى من الذهب والعملات الاجنبية

جدول رقم (21)

(بآلاف الدنانير)

نهاية	عملات اجنبية: مصرف ليبيا المركزى (1)	عملات اجنبية: المصارف التجارية	الذهب النقدى	الحساب الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى	المجموع
1976	917566	75755	30474	2314	1026109
1977	1414847	79682	30603	2314	1527446
1978	1212969	81307	30603	2322	1327201
1979	1849730	103788	30795	16380	2000693
1980	3801973	218931	38472	55880	4115256
1981	2564273	457992	44734	65127	3132126
1982	1985942	266388	44734	61702	2358766
1983	1447492	152781	44734	59134	1704141
1984	1005007	164000	45001	50806	1284814
1985	1767469	159000	45001	52085	2023555
1986	762160	144403	45001	53519	1005083
1987	408085	100454	45001	63293	616833
1988	249354	104994	45001	77065	476414
1989	123606	51951	45001	93676	314234

(1) تشمل الذهب التجارى

اسعار الفائدة

جدول رقم (22)

الفترة	حسابات توفير	ودائع بالاخطار او تحت الطلب		الودائع الثابتة قصيرة الاجل			الودائع الثابتة متوسطة الاجل			
		لاتزيد عن 10 ايام	اكثر من 10 ايام	من شهر الى اقل من 3 اشهر	من 3 اشهر الى 6 اشهر	من 6 شهور الى اقل من سنة	لمدة سنة	لمدة سنتين	لمدة 3 سنوات	لمدة 4 سنوات فما فوق
1980	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1981	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1982	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1983	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1984	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1985	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1986	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1987	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1988	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00
1989	5,00	4,50	4,75	5,00	5,25	5,50	6,00	7,00	8,00	9,00

الحسابات الجارية لاتدفع عنها فوائد . وسعر الفائدة يمثل الحد الاقصى . منشور مراقبة المصارف رقم 283 الصادر في 9 الربيع 1980م .

3 ـ عرض النقود

لو أجرينا مقارنة لعرض النقد فى عام 1989 بالقياس إلى عام 1988 تتضح لدينا البيانات التالية والموضحة فى الجدول رقم (23).

أظهر عرض النقود زيادة بلغت نسبتها (61.1٪) أى مايعادل (488.8) مليون دينار خلال عام 1989، ليصل إلى (352.5) مليون دينار مقابل (3032.7) مليون دينار فى نهاية عام 1988 وتعزى هذه الزيادة إلى الإرتفاع الملحوظ الذى طرأ على رصيد كل من العملة خارج المصارف والودائع تحت الطلب حيث إرتفعت بنحو (232) مليون دينار و (256.8) مليون دينار و (2389.9) مليون دينار مقابل (899.6 (2133.1) مليون دينار لكل منهما على التوالى فى عام 1988

أما فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بعرض النقود فأن صافى الأصول الأجنبية كان له تأثير سلبى على عرض النقود حيث بلغ رصيده (746.3) مليون دينار مقابل (1103) مليون دينار فى نهاية عام 1988، ويعزى ذلك إلى إنخفاض صافى الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزى والمصارف التجارية بنحو (141.1) مليون دينار و (215.6) مليون دينار لكل منهما على التوالى. بينما بلغ رصيد صافى الأصول المحلية (2775.2) مليون دينار مقابل (1929.7) مليون دينار، وتعود هذه الزيادة بالرغم من الزيادة فى ودائع الخزانة العامة بنحو (39.4) مليون دينار إلى الأثر الإيجابى للزيادة المتحققة فى التسهيلات الإئتمانية التى منحها الجهاز المصرفى للقطاعات الشعبية التى

تهدف إلى تشجيع ودعم القطاعات الصناعية والإنتاجية، وكذلك الزيادة في رصيد الإلتزامات الأخرى وأيضا إلى إنخفاض بند شبه النقود بنحو (313.3) مليون دينار.

أنظر الجدول رقم (23)

4 ـ سرعة تداول النقود:

كما لابد من الإشارة إلى أن سرعة تداول النقود خلال العام 1989 بلغت على النحو التالى (1.6) فى حين بلغ إجمالى المسحوبات من الودائع تحت الطلب (1691347000) دينار وأن متوسط إجمالى الودائع تحت الطلب كان (1025431000) دينار. حيث نتوصل إلى أن معدل دوران الودائع (أو سرعة تداول النقود) من خلال المعادلة التالية:

$$\text{سرعة تداول النقود} = \frac{\text{إجمالى المسحوبات من الودائع تحت الطلب}}{\text{متوسط إجمالى الودائع تحت الطلب}}$$

$$1.6 = \frac{1691347000}{1025431000}$$

أنظر الجدول رقم (24)

جدول رقم (23)

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

(بملايين الدنانير)

نهاية	عرض النقود: عملة خارج المصارف (1)	عرض النقود: ودائع تحت الطلب للجمهور (2)	عرض النقود: المجموع (3)	صافي الأصول الأجنبية: مصرف ليبيا المركزي (4)	صافي الأصول الأجنبية: المصارف التجارية (5)	صافي الأصول الأجنبية: المجموع (6)	تسهيلات لقطاع التشاركيات والأفراد xx (7)	شبه النقود x (8)	ودائع الخزانة (9)	صافي الالتزامات الأخرى (غير مصنفة) (10)	صافي الأصول المحلية تم 8+ = (10+ 9 11
1976	435,96	703,41	1139,37	948,92	43,83	992,75	762,96	552,23	355,24	– 291,43	+ 146,62
1977	584,97	858,79	1443,76	1445,69	31,27	1476,96	876,72	684,28	357,03	– 131,39	– 33,20
1978	868,52	819,29	1687,81	1266,65	29,10	1295,75	950,40	682,63	464,84	– 589,13	+ 392,06
1979	1053,73	1169,88	2223,61	1909,16	115,73	1924,89	1063,73	952,61	568,18	– 181,96	+ 324,90
1980	682,3	2174,6	2856,9	3878,9	327,7	4206,6	1095,3	1179,2	1042,4	223,4	– 1439,7
1981	791,0	2721,1	3512,10	2739,9	208,70	2948,60	2185,70	1134,70	915,50	– 428,0	+ 563,0
1982	689,0	2362,90	3251,9	2087,50	276,40	2363,90	2177,0	1128,2	968,1	– 789,2	+ 869,4
1983	838,2	2056,2	2894,4	1565,2	152,1	1718,3	2218,7	1242,3	814,1	– 1013,8	+ 1176,1
1984	767,5	1943,8	2711,3	1005,0	164,0	1169,0	2191,1	1463,9	1036,1	– 1851,2	+ 1542,30
1985	985,0	2507,2	3492,2	1767,5	159,0	1926,5	2068,9	1397,6	806,4	– 1700,8	1565,7
1986	1023,7	2017,7	3041,4	1816,8	105,6	1922,4	2065,7	1679,0	1076,2	– 1809,6	1119,2
1987	1068,2	2370,4	3438,6	1527,2	97,3	1624,5	2192,5	1634,5	849,3	– 2105,4	1814,3
1988	899,6	2133,1	3032,7	1043,8	59,2	1103,0	2352,1	1698,6	802,2	– 2078,4	1929,7
1989	1131,6	2389,9	3521,5	902	−156	746,3	2494,9	1213,6	841,6	– 2337,5	2775,2

x يشمل الودائع لأجل والادخار والتأمين النقدي مقابل خطابات الاعتماد والضمان.

xx تشمل القروض الممنوحة للمؤسسات العامة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

جدول رقم (24)

(بآلاف الدنانير)

خلال	اجمالى المسحوبات من الودائع تحت الطلب — 1 —	متوسط اجمالى الودائع تحت الطلب (1) — 2 —	معدل دوران الودائع 1 ÷ 2
1969	88539	98306	0,9
1970	101100	126350	0,8
1971	166571	245870	0,7
1972	204921	253144	0,8
1973	392980	309345	1,3
1974	444220	527391	0,8
1975	701493	490189	1,4
1976	826070	703407	1,2
1977	104453	769448	0,1
1978	97052	8 7101	1,1
1979	1368664	1229524	1,1
1980	1339863	901701	1,5
1981	1935828	1241127	1,6
1982	1691347	1025431	1,6

(1) يشمل ودائع الجمهور والمؤسسات العامة باستثناء التأمين النقدى مقابل خطابات الضمان والاعتمادات .